وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبســة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية
الشعبة: علوم إنسانية
التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

موقف محمد الخامس من الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل.م.د "
دفعـــــة: 2020

إعداد الطلبة:
1- جباري أحلام
2- زرفاوي عبير

إشراف الأستاذ:
أ.د/ حفظ الله بوبكر

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
بليدي خليدة	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
حفظ الله بويكر	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
الدام محمد	أستاذ مساعد "أ"	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

تعهد

انا الموقع اسفله

الطالب (ة): ...جباري أحلام.....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: ...106673504 الصادرة بتاريخ: 2017-11-17

والمكلف بانجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص تاريخ الثورة التحريرية.

المعنونة بـ:

موقف محمد الخامس من الثورة الجزائرية 1954-1962

.....

.....

اتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في انجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك اتحمل جميع التبعات القانونية.

امضاء وبصمة الطالب

الشـــــكر والعرفـــــان

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين حبيب الله محمد صلى الله عليه وسلم.

بادئ ذي بدء نشكر الله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العلم ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع والذي يعد قطرة من بحر.

جزيل الشكر والتقدير إلى من أعطى وأجز بعطائه... إلى من سقانا وروانا علما وثقافة... إلى الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة الذي أنار لنا سبيل الوصول إلى هذا العمل... لك أستاذي الفاضل: "أ.د. حفظ الله بوبكر" لك كل الشكر والتقدير ،منك تعلمنا أن للنجاح قيمة ومعنى... ومنك تعلمنا كيف يكون التفاني والإخلاص في العمل... ومعك آمنا أنه لا مستحيل في سبيل الإبداع والرقي نسأل الله العلي القدير أن يجعل الجهود التي بذلتها في ميزان حسناتك وأن يجزيك خير جزاء.

أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقويم هذا الطلب وأشكر كل أساتذة التاريخ.

كما نتقدم بكل معاني الإمتنان والإحترام والثناء والتقدير إلى الأساتذة الكرام بقسم التاريخ والآثار لجامعة العربي التبسي.

الطالبتين: جباري أحلام.

زرفاوي عبير.

قائمة المختصرات:

- إش: إشراف.
- تح: تحقيق.
- تر: ترجمة.
- تع: تعريب.
- تق: تقديم.
- ج: جزء.
- د ت: دون تاريخ نشر.
- د ط: دون طبعة.
- ط خ: طبعة خاصة.
- ط: طبعة.

فهرس

المحتويات

فـهــرس المحتـويات:

تعهد

شكر وعرفان

الإهداء

قائمة المختصرات

فهرس المحتوى

مقدمة.....**ص10**

الفصل التمهيدي: العلاقة بين الطفرين الجزائري والمغربي قبل اندلاع الثورة.....**ص16**

1) حركة الانتصار للحريات الديمقراطية: ص**17**

2) لجنة تحرير المغرب العربي: ص**18**

3) الزيارات المتبادلة في إطار المنظمة الخاصة: ص**19**

4) اندلاع الثورة الجزائرية والموقف المغربي: ص**23**

- عمليات ليلة أول نوفمبر 1954م: ص**23**
- موقف المغرب الأقصى من اندلاع الثورة الجزائرية: ص**25**

5) هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م، وأهدافها: **ص26**

الفصل الأول: ترجمة لشخصية الملك محمد الخامس:.....**ص31**

المبحث الأول: المولد والنشأة: ص**31**

المبحث الثاني: مقاومة محمد بن يوسف سلطات الحماية الفرنسية: ص**33**

المبحث الثالث: المؤامرة الفرنسية ونفي محمد بن يوسف: ص**37**

المبحث الرابع: العودة من المنفى وتحقيق الاستقلال: ص**41**

الفصل الثاني: أشكال دعم محمد الخامس للثورة الجزائرية: **ص48**

المبحث الأول: على الصعيد العسكري: ص**48**

فـهــرس المحتـويات:

1- الكفاح المسلح بين الجزائر والمغرب الأقصى.: ص**48**

أ. مراكز التموين: ص**53**

ب. مصانع الأسلحة: ص**59**

2- عمليات الإمداد العسكري على الحدود الغربية: ص60

المبحث الثاني: على الصعيد السياسي: ص66

1- حادثة اختطاف الطائرة: ص67

2- لقاء مدريد 1957م: ص.69

3- الوساطة المغربية التونسية: ص70

4- مؤتمر طنجة: ص72

5- إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة: ص75

المبحث الثالث: على الصعيد الدبلوماسي: ص77

المبحث الرابع: على الصعيد الاجتماعي: ص82

1. التضامن الشعبي المغربي مع الثورة الجزائري: ص82

2. الدعم المغربي للاجئين الجزائريين: ص86

الفصل الثالث: انعكاسات دعم محمد الخامس للثورة الجزائرية على الجزائر والمغرب:..ص92

المبحث الأول: انعكاسات دعم محمد الخامس للثورة الجزائرية على الجزائر: ص93

1) خط شال: ص93

- مخطط شال وتأثيره وأساليب المواجهة: ص95

2) الهدف من إنشاء خط شال: ص96

3) رد فعل الثورة على مشروع شال: ص97

المبحث الثاني: القرصنة الجوية لطائرة الزعماء الخمس: ص100

1) الخطة المتبعة لاختطاف طائرة الزعماء: ص100

2) موقف البلدان العربية والغربية من اختطاف طائرة الزعماء: ص102

- موقف المغرب من اختطاف طائرة الزعماء الخمس: ص102
- موقف الدول الغربية من اختطاف طائرة الزعماء الخمس: ص103
- موقف جبهة التحرير الوطني من اختطاف طائرة الزعماء ص103

المبحث الثالث: انعكاسات موقف محمد الخامس على المغرب: .....ص 104

1) العمليات العسكرية الفرنسية على الحدود المغربية: ص104

2) المشاريع الفرنسية السياسية للقضاء على الدعم المغربي للثورة الجزائرية.ص105

- استقلال البلدان المغاربية: ص105
- أزمة الحدود الجزائرية المغربية: ص105

خاتمة: ص108

الملاحق: ص111

القائمة البيبليوغرافية: ص121

الملخص.

مقدمة

بعد توقيع معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830م، وسقوط الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، فتح سلطان المغرب الأقصى بلاده للجزائريين الفارين من بطش الاحتلال الغاشم، وعندما أحتل المغرب الاقصى سنة 1912م، تبلور الفكر القومي، وظهرت مساعي الحركة الوطنية المغاربية لتوحيد الكفاح المشترك على المستوى الدولي، في كل من الدول الأوروبية، ودول المشرق العربي، لكن الاستعمار الفرنسي كان حاضرا لعرقلة أي فرصة توحد بين زعماء الحركة الوطنية بين البلدين.

وهذا ما جعل الجزائريين يتسارعون لتفجير الثورة التحريرية، وذلك كحل وحيد لاسترجاع السيادة الوطنية، غير أن تفجيرها لم يكن عملا منعزلا ولا وليد اللحظة التي كانت تمر فيها، لكن جاءت نتيجة السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا منذ أن وطئت أقدامها أرض الجزائر، حيث كانت لغة الخطاب بين الشعب الجزائري والمحتل الفرنسي هي صوت الرصاص الذي دوي في أول نوفمبر 1954م، إلا أن هذه الثورة واجهتها صعوبات جمة ومشاكل عدة خاصة الجانب المادي المتمثل في نقص السلاح والمؤونة والمال، والذي وجد بعد انطلاقها في الدول العربية والاقليمية منها المغرب الأقصى الذي أعتبر متنفسا للثورة من خلال الامدادات التي قدمها للجزائر في جميع المجالات حكومة وشعبا.

التعريف بالموضوع:

يعد موضوع موقف الملك "محمد الخامس" من الثورة الجزائرية من الموضوعات المهمة في التاريخ المغربي والجزائري، وذلك بحكم تأثير الثورة العميق على المنطقة المغاربية عامة، والمغرب الاقصى خاصة، وانعكاساتها الكبرى على العلاقات الثنائية وكذلك بمنظور التطورات الحاسمة التي عرفتها العلاقات المتسمة أحيانا بالتعاون والتضامن، وأحيانا أخرى بالتوتر والاضطراب، ويعتبر هذا الموضوع نقطة حساسة من تاريخ المغرب الأقصى وعلاقته بالثورة الجزائرية من خلال رجالات وزعماء البلدين، خاصة في الفترة الممتدة بين 1956م و1962م، التي كانت المغرب تحت حكم رجل المواقف المهمة "محمد الخامس"، الذي أدى بدوره في الدعم

المادي والمعنوي للثورة الجزائرية وزعمائها خاصة بعد استقلال المغرب من الاحتلال الفرنسي، وكذلك الوقوف مع القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية، ورغم ذلك يعتبر المغرب الاقصى من أوائل الدول التي عبرت عن موقفها تجاه القضية الجزائرية منذ اندلاع الثورة 1954م، إلى غاية تحقيق الاستقلال 1962م.

دوافع اختيار الموضوع:

شكلت مسألة الدعم المغربي للثورة الجزائرية ضرورة ملحة في مواجهة الاستعمار الفرنسي فوق أراضيها، وتواصلت صوره حتى بعد استرجاع المغرب وتونس استقلالهما، وذلك من خلال الدعم الذي قدمه ملك المغرب الأقصى "محمد الخامس"، فقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع في محاولة منا لتسليط الضوء على المساهمة المغربية في الثورة الجزائرية عامة، وموقف محمد الخامس منها خاصة، وذلك وعيا منا بعمق الروابط والعلاقات المشتركة بين القطرين وتوضيح جوانب التأثير والتأثر بالإضافة الى التطرق الى الأدوار الفاعلة التي قام بها محمد الخامس من أجل تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

ومن الأسباب التي دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع:

- ✓ الرغبة الشخصية في المساهمة قدر الإمكان في إلقاء الضوء على مرحلة مهمة من المراحل التي مر بها تاريخ الثورة الجزائرية.
- ✓ التعرف على مدى تفاعل الشعب المغربي ومدى مساندته للثورة الجزائرية.
- ✓ إبراز الموقف المغربي، ومدى تجاوبه مع الشعب الجزائري في قضيته.
- ✓ إبراز موقف شخصية محمد الخامس تجاه القضية الجزائرية وزعمائها.
- ✓ المساهمة في تقصي الحقائق التاريخية المتعلقة بالموضوع لما له من أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ الشعبين الجزائري والمغربي.

- ✓ إبراز مكانة الثورة الجزائرية وتفنيد الطرح الاستعماري الذي حاول ابعاد الجزائر عن الأشقاء المغاربة وفصلها على انتمائها الحضاري.

إشكالية الدراسة:

كان المغرب الأقصى أحد الأطراف التي أثرت وتأثرت بالثورة الجزائرية وتفاعلت مع أحداثها بحكم القرب الجغرافي والبعد المغاربي والانتماء العربي والإسلامي، وعليه نطرح الاشكالية الآتية:

- **كيف تمثل موقف محمد الخامس من الثورة الجزائرية 1956-1962م؟، وكيف تمثلت أشكال الدعم المغربي محليا ودوليا للقضية الجزائرية؟.**

وتندرج تحت هذه الاشكالية التساؤلات التالية:

. في ما تمثل الدعم السياسي والدبلوماسي المغربي للثورة الجزائرية؟.

. ماهي أشكال الدعم العسكري والشعبي لمحمد الخامس تجاه الثورة؟.

. ماهي الاستراتيجيات الفرنسية المعتمدة لوقف الامدادات العسكرية على الحدود؟.

. كيف ساهم محمد الخامس في التعريف بالقضية الجزائرية؟.

المنهج المتبع في الدراســـة:

لقد تطلبت دراستنا لهذا الموضوع الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي، وكذلك المنهج التاريخي التحليلي، وهذا من أجل عرض وتحليل ووصف الأحداث والوقائع التاريخية المرتبطة بقضايا البحث، وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا من حيث الزمان والمكان، والاعتماد على هذه المناهج العلمية بغية الوصول إلى النتائج الموضوعية في حل الإشكالية المصاغة مسبقا.

الحدود الزمانية: تنحصر هذه الدراسة من سنة 1956م، وهي سنة اعتلاء محمد الخامس الحكم على المغرب الأقصى وكذلك سنة انعقاد مؤتمر الصومام، وهو تاريخ الدعم المغربي للقضية الجزائرية، إلى غاية 1962م، وهو تاريخ استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية.

الحدود المكانية: تنحصر الحدود المكانية لهذه الدراسة في كل من المغرب الأقصى والذي قدم بدوره أشكال مختلفة من الدعم للثورة الجزائرية عسكريا ودبلوماسيا، والجزائر المعنية بهذا الدعم.

خطـــة الدراسة:

وللإجابة عن إشكالية الدراسة المعنونة بـ: "**موقف محمد الخامس من الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962م**"، لابد من وضع خطة محكمة لمعالجة الموضوع من كافة جوانبه المتعددة، وتمت هذه الخطة بوضع ثلاثة فصول رئيسية وفصل تمهيدي بالإضافة إلى مقدمة التي مثلت الإطار المنهجي للبحث، وخاتمة تضمنت مجموعة لأهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها، مع إضافة مجموعة من الملاحق تمثلت في صور ورسائل متبادلة من طرف شخصية محمد الخامس، كما لا ننسى قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في دراسة هذا الموضوع.

ففي الفصل التمهيدي الذي عنوانه: "**العلاقة بين الطرفين المغربي والجزائري قبل اندلاع الثورة**"، تطرقنا فيه إلى العلاقات السياسية والعسكرية بين الطرفين الجزائري والمغربي بين الفترة الممتدة من 1945م إلى 1952م.

أما في الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان: "**ترجمة لشخصية الملك محمد الخامس**"، والذي تطرقنا فيه إلى التعريف الكامل والجامل لشخصية "محمد الخامس"، من خلال مولده ونشاته ونسبه الشريف.

أما فيما يخص الفصل الثاني الحامل عنوان: "**أشكال دعم محمد الخامس للثورة الجزائرية** "، فقد تطرقنا إلى مواقف الملك "محمد الخامس" من الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة بين 1956م إلى غاية وفاته 1961م.

أما في ما يخص الفصل الثالث فجاء تحت عنوان: "**انعكاسات موقف محمد الخامس على الثورة الجزائرية**" والذي تطرقنا فيه إلى الهدف من إنشاء خط شال وكذاك القرصنة الجوية لطائرة الزعماء الخمس، والمشاريع الفرنسية للقضاء على الدعم المغربي للثورة الجزائرية.

وأنهينا الدراسة بخاتمة تضمنت حوصلة عن النتائج المستخلصة من موضوع البحث، وارفقنا الدراسة كذلك ببعض الملاحق المتمثلة في صور ووثائق أرشيفية تبين الموقف الكبير للملك "محمد الخامس" تجاه الثورة الجزائرية، وهذا لزيادة التوضيح في بعض الجوانب التي نرى بأنها تفيد الموضوع.

المادة التوثيقية للبحث:

أما بالنسبة للمادة العلمية لموضوع الدراسة، فقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها:

- ✓ كتاب رضا مالك: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962م، تر: غضوب فارس، الذي أفادنا في تقصي الحقائق الشخصية خاصة في أمر اختطاف الطائرة.
- ✓ كتاب مراد صديقي: الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين، تر: أحمد الحاج، والذي أفادنا في معرفة الطرق والخطوط البرية لإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح والذخيرة.
- ✓ كتاب الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م، "لطاهر جبلي"، حيث أفادنا كثيرا في التعرف على عمليات التسليح عبر الحدود المغربية ودور القاعدة الغربية في مساندة الثورة الجزائرية.

- ✓ مختلف كتابات عبد الله مقلاتي باعتباره أكثر الباحثين اهتماما بموضوع العلاقات الجزائرية المغربية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962م.

الصعوبات:

لم يكن إنجاز هذه الدراسة بالأمر الهين فقد اعترضتنا مجموعة من الصعوبات نوجزها في الآتي:

. صعوبة التنقل من شرق البلاد إلى غربها في الحصول على المادة العلمية.

. ضيق المدة الزمنية لإنجاز هذا البحث، نظرا للوضع الوبائي في البلاد..

. قلة المصادر التي تتحدث على العلاقات والقضايا التي تربطنا مع البلد الشقيق الغرب الأقصى.

بالرغم من الصعوبات التي واجهتنا إلا أننا استطعنا تجاوزها وتمكنا من إتمام هذا العمل من خلال ما توفر لدينا من مادة علمية، وبعون المولى عز وجل وبتوفيقه، وبجهود الأستاذ المشرف الذي قدم النصيحة والإفادة في سبيل إخراج هذا العمل في أحسن صورة ممكنة.

الفصل التمهيدي:

"العلاقة بين الطرفين المغربي والجزائري قبل إندلاع الثورة"

إن جذور العلاقات بين الجزائر والمغرب الأقصى عميقة منذ بداية التاريخ الحديث، حيث لم تكن هناك حدود تفصل بين الشعبين الشقيقين، بل سجلت بحكم الجوار الجغرافي وعلاقات الأخوة والدين واللغة الواحدة كثير من مظاهر التضامن والاتحاد، حيث تعزز التعاون بين حزب الشعب الجزائري وحزب الاستقلال المغربي بشكل واضح، فبعد اجتماع تنسيقي في عام 1945م، أرسيت علاقات وطيدة مع المناضلين المغربيين في القاهرة وفي فرنسا، ولعل من أهم ثمار التنسيق السياسي التي تخص بالذكر دائما الاجتماع التنسيقي الذي جمع الأحزاب الوطنية المغاربية في مقر إقامة مصالي الحاج بباريس في 28 جانفي 1952م، الذي قررت فيه الأحزاب المغاربية بعد مناقشتها للتطورات المستجدة في المغرب العربي بإنشاء جبهة للاتحاد والعمل المغربي[1].

كما يمكننا الحديث عن المغرب الأقصى ودوره بالتعريف بالقضية الوطنية الجزائرية في الداخل والخارج ومساهمته في تفعيل حركيتها عبر مختلف المنابر والهيئات الرسمية وغير الرسمية باتجاه الدفع بها نحو التدويل لتعدو ملأ السمع والبصر في القضية، يقودنا هذا بالضرورة إلى العودة قليلا إلى الماضي القريب حتى نفهم على النحو السليم الموقف الواعي للمغرب الأقصى من الفعل الثوري المسلح كخيار استراتيجي للعملية التحريرية، والاستعداد والرغبة في التأسيس لعمل مشترك انطلاقا من رؤية شاملة لقضايا المغرب العربي، من خلال اعتبارها قضية واحدة[2].

إن العلاقات الجزائرية المغربية متجذرة عبر التاريخ، كما تعرضت هذه العلاقات لامتحانات عسيرة وزادتها الأخطار الخارجية قوة وتماسكا، فقد تحالفت الكثير من القبائل

---

[1]: عبد الله مقلاتي: نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى 1954-1962، د ط، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص-ص 19-33.

[2]: جمال قندل: اشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1962،ج1، د ط، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 63.

المغربية مع المقاومات الجزائرية، وزادت هجرة الجزائريين إلى المغرب في تقريب العلاقات أكثر، كما أن جهود الحركات الوطنية أصبحت في خدمة مشروع التضامن والوحدة فسجلت كثير من مظاهر التنسيق داخل القطرين الشقيقين وخارجهما[1].

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

ظهرت فكرة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 10 أكتوبر 1946م، بعد عودة مصالي الحاج إلى الجزائر وتأسيس الحركة رسميا في بداية شهر نوفمبر عام 1946م، حيث تميز نشاط حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الجزائرية من الفترة الممتدة ما بين 1946-1951م، بعدة خصائص حيث اعتمد في نشاطه بالدرجة الأولى على المشاركة في الانتخابات البرلمانية والبلدية، التي لعب فيها الوطنيون دورا مهما في الدفاع عن القضية الوطنية الجزائرية في التحدي للقوانين الاستعمارية الفرنسية المجحفة في حق الشعب الجزائري والمؤامرات والبحث عن ايجاد سبيل للتعريف بقضية الحركة (MTLD)، من خلال إنشاء صحف وطنية، وإنشاء فرع سياسي تابع للحركة[2]، كما تم إعادة ترتيب صفوف الحزب وتقوية جهازه بعد الأزمة البربرية لتفادي أي اختراقات في المستقبل، وأول رسالة قام بها الحزب بعد الأزمة تنظيم مظاهرة سياسية حاشدة بفرنسا سنة 1950م، والتركيز على عقد المؤتمرات التي انبثق عنها الموافقة على إنشاء منظمة عسكرية سنة 1947م[3]، بالإضافة إلى توحيد النظام الذي طالب به قادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، نتيجة القمع الذي تعرض لها المواطنون، وتزوير الانتخابات، وذلك بتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها في 05 أوت 1951م.

---

[1]: عبد الله مقلاتي: نفس المرجع، ص-ص 34-35.

[2]: جمال برجي ومومن العمري: حزب الاستقلال المغربي وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية الجزائرية 1944-1951، دراسة مقارنة، مجلة أنثروبولوجية الأديان، العدد 21، أفريل 2018، جامعة قسنطينة2، الجزائر، ص ص 198 199.

[3]: جمال قندل: المرجع السابق، ص-ص 24-28.

حيث حصرت هذه الجبهة أهدافها وبرنامجها العملي في التنديد بالانتخابات المزورة والقيام بحملات إعلامية[1].

حزب الاستقلال المغربي[2]:

لم يكن هذا الحزب راض كل الرضا عن المواقف العربية عامة والمغربية خاصة تجاه القضية الجزائرية، رغم كثرة التصريحات والبيانات المعبرة عن الدعم المطلق والغير مشروط من طرف السلطة، يبدو عدم الرضا من خلال بياناته وتصريحات أبرز مسؤوليه منهم "**المهدي بن بركة**"[3] و"**علال الفاسي**"[4]، هذا الأخير الذي لم يكن راض عن فصل المسار النضالي المغاربي وتحويله إلى نضال قطربي معزول، لهذا فهو يقول: « فكفاحنا في المغرب العربي لا يمكن أن يتم إلا إذا أخذ الصبغة الكلية، وهو بهذا ينتقد ضمنيا قبول تونس والمغرب عروض الاستقلال في الوقت الذي لا تزال فيه الجزائر تحت الاستعمار بل أن يدعو كافة الشعوب المغاربة إلى الاتحاد والكفاح المشترك»[5].

---

[1]: علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1945-1962م، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص ص 53 54.

[2]: حزب الاستقلال: هو حزب مغربي أنشأ مع انطلاق الحركة الوطنية التي ناضلت للتحرر من الهيمنة الأجنبية، واستعادة السيادة المغربية، وقد توجت هذه النضالات بتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال والديمقراطية يوم 11 يناير 1944م، الذي يشكل يوم الميلاد الفعلي لحزب الاستقلال، أعلن عن تشبث الشعب المغربي بالملك الشرعي، من أبرز زعمائه علال الفاسي والمهدي بن بركة.

[3]: المهدي بن بركة: ولد سنة 1920م، بالرباط بالمغرب الأقصى، واختفى في شمال فرنسا سنة 1965م، وهو أحد أبرز السياسيين المغاربة واكبر معارض للملك الحسن الثاني (أنظر بشير سعدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، ج2، دار مدني للطباعة والنشر، المغرب، 2013، ص 54).

[4]: علال الفارسي: ولد بمدينة فاس سنة 1910م، وهو أحد أعلام الحركة الإسلامية الحديثة التي ظهرت في القرن العشرين، تقلد عدة مناصب سياسية في بلاده، منها وزير الدولة مكلف بالشؤون الإسلامية، وزعيم حزب الاستقلال، توفى في بوخارست عاصمة رومانيا اثر نوبة قلبية سنة 1974م، ونقل جثمانه إلى أرض الوطن: (انظر: محمد صالح الصديق: أعلام من المغرب العربي، ج2، ط2، موفم للنشر، الجزائر، ص 207.

[5]: بشير سعدوني: المرجع السابق، ص 54 55.

تكمن العلاقة بين حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وحركة الاستقلال المغربي في أن كلاهما له نفس التوجه الاستقلالي حيث أن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بزعامة مصالي الحاج مطلبها استقلالي بحت، ونفس الشيء بالنسبة لحركة الاستقلال المغربي، لكن ما يميز هذا الأخير أنه يعمل على تحرير واستقلال المغرب العربي الكبير ككل وليس المغرب الأقصى فقط ويطالب بتكثيف الجهود من كل الدول المغربية والعمل الموحد لنيل الاستقلال[1].

في ماي 1949م، سعت حركة الانتصار لعقد لقاء ثلاثي في طنجة تغيب عنه الحزب الدستوري التونسي وحضره محمد خيضر وشرشالي الذين ناقشا قادة حزب الاستقلال وعلى رأسهم علال الفاسي مسألة الإعداد للعمل المسلح المشترك لكن الحزب استبعد الدخول في العمل العسكري موضحا أنه يعول في هذه المرحلة بالدرجة الأولى على كسب موقف السلطان لمطالبه الاستقلالية وبعد هذا اللقاء اِنتقل دباغين إلى المغرب وبحث الموضوع مع ابن بركة دون أن يتوصل معه إلى أي نتيجة[2].

لجنة تحرير المغرب العربي:

إن مجيئ الأمير "**عبد الكريم الخطابي**[3]"، أعطى دفعا جديدا لمكتب المغرب العربي الذي استطاع أن يوسع نطاق دعايته للقضية المغاربية بداية من عام 1948م، فقام بتأسيس

[1]: جمال برجي ومومن العمري: المرجع السابق، ص 112.

[2]: محمد حربي: الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص 58.

[3]: عبد الكريم الخطابي: (1882-1963)، زعيم وطني مغربي، قائد بارع للمقاومة الشعبية المسلحة ضد الاحتلال الإسباني والفرنسي، والتي عرفت بثورة الريف (1919-1925)، تم اعتقاله من طرف الفرنسيين ابان الحرب العالمية الأولى، لكنه أفلت من قبضتهم، أحرز عدة انتصارات ضد القوات الإسبانية، وفي 1925م شن الخطابي هجوما ناجحا ضد القلاع الحدودية الفرنسية، الأمر الذي دفع فرنسا واسبانيا إلى شن حملة مشتركة ضده، فأجبر على الاستسلام عام 1926م، ونفي إلى جزيرة بالمحيط الهندي، وتمكنت جامعة الدول العربية من نقله إلى مصر وبقي في القاهرة حتى وفاته، (أنظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج3، د ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، د س، ص 843.

لجنة تحرير المغرب العربي يوم 05 جانفي 1948م، وهذا بناء على توصيات مؤتمر المغرب العربي في القاهرة، وعن ظروف تأسيس هذه اللجنة قال الأمير عبد الكريم الخطابي:« وإني لمسرور جدا أن اتصالاتي برؤساء الحركات في القاهرة قد أتت أكلها، حيث أنهم كلهم تجاوبوا برغبة لندائي، وفي هذا الصدد فاتصالي بزعماء أحزاب المغرب العربي بشأن إنشاء "**لجنة تحرير المغرب العربي**"، تضم كل الأحزاب التي تطالب بالاستقلال في تونس والمغرب والجزائر»، وهكذا تأسست لجنة تحرير المغرب العربي، تحت رئاسة الأمير عبد الكريم الخطابي، وأعلن عن ميثاقها في معظم الصحف المصرية يوم 06 جانفي 1948م[1]، وهو ينص على المبادئ التالية:

- ✓ المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.
- ✓ الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة الأقطار الثلاثة تونس والجزائر ومراكش.
- ✓ ليس هناك هدف آخر قبل الاستقلال.
- ✓ لا مقاومة مع المستعمر في الجزيئات ضمن النظام الحاضر.
- ✓ للأحزاب الأعضاء في لجنة تحرير المغرب العربي أن تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومة الفرنسية والإسبانية علة شرط أن تطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أول بأول.

[1]: معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية وتقييمية، د ط، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 51.

- ✓ المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية[1].

سخرت اللجنة منذ البداية جهودها للعمل السياسي والدبلوماسي، الذي يهدف إلى أعمال أكثر ثورية، حيث تكمن مكانة اللجنة ودورها في تفعيل قضايا المغرب العربي في ما قام به "عبد الكريم الخطابي" و" الدكتور ثامر ويوسف الرويسي والحركة الوطنية الجزائرية، فقد قرروا خطة تتمثل في الآتي:

- توحيد المغرب العربي عن طريق الكفاح المسلح، وخلق الدولة الواحدة المستقلة المتحررة من الاستعمار.
- جلب أكبر عدد ممكن من الطلبة من كافة أقطار المغرب العربي، وإلحاقهم بالكليات العسكرية بالقاهرة ودمشق وبغداد.
- تهيئة قيام ثورة مسلحة تبتدئ من حدود ليبيا إلى أغادير والصحراء المغربية، وكانت هذه الخطة تتطلب من الاستعمار الفرنسي مليون جندي.
- جلب طلاب من المغربي العربي وتوزيعهم على المعاهد والكليات والجامعات لتكوين الإطارات الازمة[2].

الزيارات المتبادلة في إطار المنظمة الخاصة:

إن تشكيل المنظمة الخاصة يشكل نقطة تحول ايجابي لافت عل جانب كبير من الأهمية في نضال الحركة الوطنية التي أمكنها الانتقال من معايشة فكرة الاستقلال في مدار

[1]: علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، دار أمي رقراق للطباعة، الرباط، المغرب، 2010، ص 93.

[2]: رندة عشاشة: مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي والقضية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، إش: أ.د. عبد الله مقلاتي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018. ص 56.

الشعور إلى العمل باتجاه التجسيد الميداني للفكرة على اعتبار أن الاستقلال كهدف لا يمكن بأي حال من الأحوال استرجاعه إلا عبر خيار الثورة المسلحة[1].

حاولت المنظمة الخاصة عقب تأسيسها مباشرة بذل قصارى جهودها للحصول على أكبر كمية من السلاح والذخيرة، الأمر الذي دفع بمناضليها وقادتها إلى توجيه أنظارهم نحو الجهة الجنوبية الشرقية بعد الأخبار التي راحت خلال تلك الفترة عند وجود كميات هائلة من الأسلحة والذخيرة وسهولة الحصول عليها عبر المناطق الصحراوية[2].

كما كانت هناك اتصالات مع الحركة الوطنية المغربية، حيث كان أول اتصال من خلال الزيارة التي قام بها المناضل محمد يوسفي سنة 1949م، بتكليف من قائد المنظمة الخاصة محمد بلوزداد إلى منطقة تاندرار بالجنوب المغربي، وكللت هذه المهمة بجلب كمية من السلاح بمساعدة شيخ مغربي كان قد شارك في ثورة الخطابي، وفي نفس السياق انتقل أحمد بن بلة مع المناضل عبد الرحمان إلى منطقة فقيق المغربية بغرض البحث على السلاح، ومع مطلع سنة 1949م، انتقل وفد يتكون من ترسالي ومحمد خيضر إلى طنجة أين التقيا بزعيم حزب الاستقلال علال الفاسي لطلب المساعدات المالية على شكل قرض لشراء الأسلحة، كما اقترح عليه إمكانية تنسيق عملية الكفاح المسلح على المستوى المغاربي، وسبب الاختلافات في وجهات النظر وتباين استراتيجية النضال لدى الحزبين، وانتهى اللقاء بدون نتائج تذكر[3].

[1]: جمال قندل: المرجع السابق، ص 66.

[2]: طاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 50.

[3]: المرجع نفسه، ص 67.

اندلاع الثورة الجزائرية والموقف المغربي:

في الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة (أول نوفمبر)، الموافق لـ06 ربيع الأول 1374هـ، حدث الانفجار العظيم الذي قاد البلاد إلى الاستقلال[1]، حيث قام المناضلون بنحو ثلاثين هجوما تمركز من ثلاثين نقطة فرنسية في مختلف أنحاء الجزائر[2].

عرفت انطلاقة الثورة المجيدة نشاطا وقوة كبيرة خاصة في منطقة الأوراس، التي كانت تحت قيادة مصطفى بن بولعيد، وذلك بسبب وجود سلاح المنظمة الخاصة الذي كان مدفوناً في المنطقة، وفي نفس الوقت أعلن قادة الثورة من القاهرة عن بدأ النضال الثوري للشعب الجزائري، وتم توزيع البيان الذي ينص على تشكيل جبهة التحرير الوطني، التي خلفت اللجنة الثورية للوحدة والعمل، كما قاموا بالتعريف بالثورة الجزائرية وأسباب اندلاعها والهدف منها، كما عرضت جبهة التحرير الوطني في هذا البيان على الحكومة الفرنسية أن تتفاوض معها، إذا كانت تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وأخيرا طلبت من الشعب الجزائري تقديم الدعم والعون للثورة[3].

عمليات ليلة أول نوفمبر 1954م، كالتالي:

في منطقة الأوراس:

كانت العمليات التي تمت بها هي اكتساح ثكنتين بمدينة باتنة، حيث قتل قائد الموقع العسكري الفرنسي بخنشلة، عزل المجاهدين بمدينة "أريس" تماما عن بقية الوطن، بعد أن

---

[1]: محمد لحسن اوزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير في الجزائر 1956-1962، د ط، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 70.

[2]: بسام العسلي: حيش التحرير الوطني الجزائري، د ط، دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص 15.

[3]: شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، بيروت، لبنان، 1982، ص 161.

حاصروها من كل الجهات، كما عزل كذلك مجاهدي قرية "تكوت" بالقرب من "أريس"، وحاصروا قوات الدرك بها، وقد امتدت هذه العمليات إلى باب الصحراء، وشملت خاصة مدينة بسكرة، التي وقعت بها ستة عمليات[1].

في منطقة الشمال القسنطيني:

- ✓ كوندي–سمندر: إطلاق النار على مركز الدرك بدون نية احتلاله.
- ✓ الخروب: إطلاق النار على حارس مستودع الوقود.
- ✓ سان شارل: تجريد حرس البلدة من سلاحهم.
- ✓ الحروش: تجريد أحد الحراس من سلاحه، نسبت هذه العملية إلى جبهة التحرير الوطني، لكنها في الواقع هي أعمال أحد السكارى والمسمى "الباهي"، حيث وجد الحارس نائما فسطا عليه[2].

في المنطقة الثالثة القبائل:

- ✓ تخريب وسائل الاتصالات في كامل المنطقة.
- ✓ اضرام النار في مخازن الدخان والتبغ.
- ✓ مهاجمة ثكنات الجندرمة في كل من عرازقة، تزقرت، ذراع الميزان وغيرها.
- ✓ هجومات سريعة في برج منايل، معسكر المريشال زيقال، وقد اسفرت هذه العمليات عن مقتل اثنين من حراس الغابات، واحد في تيزيرنيف والآخر في تيزي ندلاشا[3].

---

[1]: محمد لحسن اوزغيدي، المرجع السابق، ص 76.

[2]: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، د ط، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 18 19.

[3]:محمد حربي: المرجع نفسه، ص 20.

في المنطقة الرابعة الجزائر:

تمركزت بعض عمليات الفاتح من نوفمبر في المنطقة الرابعة ما بين البليدة والمدية وطابلات، وقامت بعمليات مختلفة من قطع الطرق وهدم الجسور وإتلاف أعمدة وخيوط الكهرباء والهاتف، وحرق مزارع المعمرين ونصب بعض الكمائن[1].

في المنطقة الخامسة وهران:

استهدفت العمليات مطار اللداف الأطلسي بطفراوي في وهران بإضرام النار فيه، لكن العملية لم تتخذ كما استهدفت الاستيلاء على الأسلحة الموجودة بثكنة 66 للمدفعية، بحي الكمين بوهران، لكن هذه المنطقة لم تتمكن من تحقيق أهدافها، واستشهد بها العديد من المناضلين، ولم ينجو من هؤلاء المناضلين سوى عشرة منهم العربي بن مهيدي وبوصوف[2].

كما هو مبين في الملحق رقم: 10، الذي يبين خريطة تقسيم الجزائري إلى الولايات الخمس، مع تبيان كل ولاية وقائدها خلال مرحلة إندلاع الثورة.

موقف المغرب الأقصى من اندلاع الثورة الجزائرية:

يعتبر المغرب الأقصى من دول الشمال الإفريقي التي عبرت عن موقفها تجاه القضية الجزائرية، بغض النظر عن انتمائها العربي، وهو موقف جمع البعد الشعبي في التعامل العفوي مع القضية الجزائرية للاعتبارات التي تتمثل في قرب المسافة بينهما والتاريخ المشترك والدين واللغة والعادات والتقاليد ومن الانتماء العرقي والحضاري[3].

---

[1]: زهير احدادن: المقتصر في تاريخ الثورة الجزائرية، 1954-1962م، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 24.

[2]: محمد لحسن اوزغيدي: المرجع السابق، ص 77.

[3]: مريم الصغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1954-1962م، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 15.

أثر اندلاع الثورة الجزائرية في عمق المجتمع المغربي الذي راح حكومة وشعبا يتضامن معها ومع الشعب الجزائري، وقد تجلى ذلك في مطالبة ممثل المغرب الأقصى لدى هيئة الأمم المتحدة عام 1955م، السيد "أحمد بالفريج"، بوضع حد وبسرعة للمجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري، والكف فورا عن إراقة دماء هذا الشعب الذي حرمته فرنسا من أبسط حقوقه، كما أكد موقف المغرب الأقصى حكومة وشعبا الرافض للطرح الاستعماري القائل أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، معتبرا بذلك أنه ضربا من الخيال، لسعيها أن لا تنهار أمام حقيقة القضية الجزائرية وثورة الشعب الجزائري[1].

كما كان للملك محمد الخامس دور خاص ومتميز في التفاعل مع القضية الجزائرية، بسبب أساسي وهو التجربة المريرة التي عايشها شخصيا من طرف الاستعمار الفرنسي، بما فيها خلعه من العرش ونفيه 20 أوت 1953م، وبعد عودته للعرش 1956م، أكد الملك محمد الخامس موقفه الإيجابي تجاه حرب التحرير الجزائرية، وكذلك أكد الملك محمد الخامس

مساندته المطلقة لحرب التحرير الجزائرية وللقضية الجزائرية العدلة التي تشكل اهتماما محوريا للحكومة المغربية[2].

هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م، وأهدافها:

تعتبر الهجومات التي شهدتها بعض المناطق في كل من المغرب والجزائر في 20 أوت 1955م، من أهم الأحداث التاريخية التي أخذت بعدا مغربيا، حيث كانت الهجومات محاولة لتجسيد مشروع الكفاح المغاربي المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، وأنها تعكس بعد سعي الطرفين الجزائري والمغربيين من أجل تجسيد فكرة الكفاح المشترك بين المقاومة المغربية والثورة

[1]: مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1955-1962م، د ط، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 155 156.

[2]: اسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962م، د ط، دار هومة، الجزائر، 2012، ص ص 104 105.

الجزائرية، وكانت المقاومة المغربية قد طرحت يوم 18 جوان 1954م، كموعد لبداية المعركة المشتركة بين المقاومتين، كما تم اقتراح موعد انطلاق العمل المسلح في الجزائر لتوحيد العمل المسلح للبلدين، وفي هذا الجانب يذكر محمد بوضياف إن قادة المقاومة المغربية طلبوا من الجزائريين القيام بمظاهرات شعبية في الجزائر بمناسبة نفي الملك محمد بن يوسف الخامس تضامننا مع المغرب[1].

ويمكن تلخيص أهداف هذا الهجوم كالتالي:

- ✓ مضاعفة عدد مراكز التوتر في أماكن كثيرة في المنطقة الثانية ليرفع الحصار المضروب على منطقة الأوراس التي كانت تعاني عمليات التمشيط المبكرة آنذاك.
- ✓ نقل الحرب الساخنة من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى.
- ✓ إقناع الرأي العام الفرنسي والرأي العام العالمي بأن الشعب الجزائري قد تبنى جبهة التحرير الوطني، وهو مستعد لمجابهة الرشاشات والدبابات حتى بالحجارة والعصي، من أجل تحرير البلاد.
- ✓ تدويل القضية الجزائرية، وذلك بجعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تقوم بتسجيلها في جدول أعمال دورة 55.
- ✓ لتكون تلك الأحداث الدامية تعبيرا صادقا عن تضامن الجماهير الجزائرية مع الشعب المغربي الشقيق[2].

[1]: محمد ودوع: مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962م، د ط، دار الإبتكار، الجزائر، ص ص 70 .71

[2]: محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م، ج2، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ص ص 40 41.

كذلك ومن أهداف الهجوم:

- ✓ الهجوم على جميع الواقع العسكرية من ثكنات ومراكز البوليس والجندرمة والمؤسسات الاقتصادية ومعاقل الأوروبيين.
- ✓ أن يتم الهجوم في وضح النهار حتى تشاهد الجماهير الشعبية جنودها وتلتحق بهم لرفع المعنويات ولتحطيم قوة العدو.
- ✓ تتواصل العملية ثلاثة أيام لكل يوم أهدافه[1].
- ✓ إعدام من لم يستجب لنداء الثورة وتخلف مع العدو وتسليم مشعل الثورة للجماهير.
- ✓ فك الحصار عن المنطقة الأولى، وحث باقي المناطق على النهوض حتى تشمل الثورة جميع ربوع الوطن، ووضع خط أحمر أمام كل متمرد.
- ✓ 20 أوت تضامن فعال وبالدم مع الشعب المغربي في ذكرى نفي محمد الخامس.
- ✓ إستكمال شمولية الكفاح في كلما أرجاء المغرب العربي.
- ✓ القضاء على التعتيم الإعلامي الغربي، واسماع صوت الثورة في المحافل الدولية[2].

كما لقيت الثورة الجزائرية الدعم المعنوي لقيت كذلك الدعم المادي بالسلاح، ففي بداية شهر أفريل 1955م، وصلت أول دفعة من السلاح قادمة من الإسكندرية عبر البحر، على متن اليخت الذي كان على متنه 07 من الضباط الجزائريين المدربين في مصر[3].

وكانت شحنة السلاح التي حملها اليخت "دينا" معتبرة، كما أنها كانت متنوعة بين بنادق ومسدسات ومدافع وذخائر، وقد تم استخدام اليخت مرة أخرى في 24 مارس 1955م، من الإسكندرية نحو الحدود الغربية، وقد توقفت اليخت بالناطور، وقد كان المسؤولين الجزائريين

[1]: علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1945-1962م، المصدر السابق، ص 84.

[2]: المصدر نفسه، ص 84.

[3]: الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 368.

على استعداد تام لاستقبال شحنة الأسلحة، وتم انزال الشحنة قبل الفجر، حيث خاطر بتوقفه على بعد 20 متر من المنطقة المقررة، وأثناء عودته تعطل إثرا اصطدامه بالرصيف، وفي الصباح تم العثور عليه من طرف حراس الشواطئ الإسبان الذين جروه إلى ميناء الناطور للتحقيق، وبعد مفاوضات تم توقيف التحقيق وإخلاء سبيل اليخت، وفي شهر أوت 1955م، قام الأخ أحمد بن بلة وعلال الفاسي بشراء شحنة سلاح من إسبانيا تحتوي على ألف قطعة سلاح تم نقلها إلى مناء مليلة عبر البحر، وهذه الأسلحة وزعت على المجاهدين في الجزائر والمغرب الأقصى[1].

كما أكد الملك محمد الخامس بأنه مستعد لإمداد الثورة الجزائرية بما تحتاج إليه، وأن السلاح الجزائري سيتجول بحرية في التراب المغربي، كما ساعدهم بشراء سفينة تحمل السلاح مهدية وصاحبها يريد بيعها، حيث أنه ساعدهم في شرائها لأن النقود في الخزينة غير كافية[2].

كما يجب الإشارة إلى دور المدن الحدودية المغربية في تسهيل عمليات تهريب الأسلحة بعدة وسائل منها تحميل صناديق الخضر والفواكه والقلل الفخارية وكذلك خزانات وقود السيارات، كما فتح جيش التحرير المغربي أبوابه لتدريب المجاهدين بمنطقة الريف ليعودوا بعد ذلك إلى الجزائر، حيث يحمل كل مجاهد معه قطعتين حربيتين بذخيرتهما[3].

[1]: حفظ الله بوبكر: التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية 1954-1962م، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص 344.

[2]: سعيدي وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 67.

[3]: الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 370.

الفصل الأول:

"ترجمة لشخصية

الملك

محمد الخامس"

المبحث الأول: المولد والنشأة.

ولد محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد بن عبد الرحمان بن هاشم، يوم 10 أوت 1909م، بالقصر السلطاني، بفاس[1]، فعندما بلغ محمد الخامس سن الطفولة أدخل إلى الكتاب القرآني المعد لتعليم أبناء الملوك والأمراء القراءة والكتابة والقرآن الكريم، ولما استوى والده الإمام قدس الله روحه على عرش آبائه الملوك الأكرمين، واتخذ رباط الفتح عاصمة الإدارة والإمارة، حيث نقل إليها محمد مع إخوته، وعُين لهم مكتبا خاصا بهم داخل قصره، من أجل أخذ العلوم الدينية وتعلم اللغتين العربية والفرنسية، ولما بلغ السابع عشر من عمره زوجه والده المقدس بكريمة، وأولم لعرسه بعاصمة الجنوب مراكش وليمة تجلت فيها مظاهر المُلك، حيث حضر سائر أعيان المملكة المغربية ورجال دولتها من سائر الاقدار والأنحاء وعموم البلاد[2].

كان محمد الخامس نحيف الجسم ورقيق الأطراف، أبيض اللون، أسود الشعر، حاد البصر، ذو تربية طيبة يحسن اللغتين، فصيح اللسان والعبارة، حسن الإشارة ومتمسك بقواعد الدين وبعيد عن الأوهام والخرافات، لين الجانب وطيب الأخلاق، يحب الرياضة خصوصا ركوب الخيل[3].

توفي السلطان مولاي يوسف سنة 1927م، وخلفه على العرش ابنه محمد وكان الابن الثالث للملك الراحل، ولم يكن عمره يتجاوز 18 سنة، اختاره المقيم العام ضنا منه أن طبعه اللين لن يكون عائقا أمام اعتماد السياسة استعمارية أكثر تحذرا، والحال أن السلطان الشاب وجد نفسه وحيدا دون سند يجعله قادر على مواجهة العالم العصري المتطور، غير أن رجال الحركة الوطنية سارعوا إلى تدارك الأمر، وساهموا بطريقة غير مباشرة في تكوينه بخطوات

---

[1]: عبد الرحمان بن زيدان: الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، د ط، المطبعة الاقتصادية، الرباط، المغرب، 1937، ص ص 139 140.

[2]: عبد الله الجراري: من أعلام الفكر المعاصر، المرجع السابق، ص ص 235 236.

[3]: المرجع نفسه، ص ص 236 237.

محسوبة، هكذا تحول محمد بن يوسف من سلطان الفرنسيين، وهو اللقب الذي كان يطلق عليه يوم اعتلائه العرش، إلى رمز الاستقلال المنشود في الخمسينات، أما أنصار الحماية، فإنهم ينادونه بـ "سلطان الاستقلاليين"[1].

أثبت محمد بن يوسف شخصيته سنة بعد سنة، فهو ذو ثقافة إسلامية واسعة، ويتكلم الفرنسية جيدا، لكنه لا يستعمل إلا اللغة العربية في المواكب الرسمية، وأظهر إدراكا سياسيا متسعا جدا، وهو كذلك كثير التدين، ميال إلى التأمل، ذو منطق ممتاز، كثير الولع بالتقدم العلمي، يحب الرياضة خصوصا ركوب الخيل، ويواظب عليها هذه الصفات، بدأت السلطات الفرنسية تدرك خطأها الفادح الذي ارتكبته في تعيين محمد بن يوسف على العرش وخاب ظنها، وخلال سنة 1926م، تزوج محمد بن يوسف للمرة الثانية، بعد أن لم يكتب له الإنجاب من زواجه الأول، حيث رزق بمولود ذكر سنة 1929م، أطلق عليه اسم الحسن تيمننا باسم جده[2].

اِعترفت فرنسا باستقلال المغرب بتوقيعها على اتفاقية رسمية في مارس 1956م، وفي 1957م، أعلن محمد بن يوسف نفسه ملكا متخليا على لقب السلطان الذي اعتبره بائدا بعد أن تمكن الملك من نيل استقلال بلاده، تميز عهده في تلك الفترة بسياسة انفتاح خارجي من خلال دعمه لجبهة التحرير الوطني في الجزائر، وعلاقته الطيبة مع الرئيس جمال عبد الناصر ومع الاتحاد السوفياتي، وأما على الصعيد الداخلي فقد فرض نفسه زعيما وطنيا، إلا أنه واجه أزمة شديدة عام 1960م، فأقال الحكومة وتولى رئاسة الوزراء بنفسه[3]، أما في ما يخص وفاته قد ذكر الحسن الثاني في كتاب "ذاكرة الملك"، حيث ذكر أن والده كان يشعر بإرهاق شديد لم يعد

[1]: موريس بوتان: الحسن الثاني– ديغول– بن بركة—ما أعرفه عنهم، ط1، تر: رشيد برهونس، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2014، ص 26

[2]: أصراف روبير: محمد الخامس واليهود المغاربة، تر: علي الوقلي ومحمد كازيم، ط1، الرباط، المغرب، 1997، ص ص 100 101.

[3]: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج6، د ط، دار الهدى، لبنان، د ت، ص 81

يحتمله، وكان يحس بدوار يتعبه، لهذا عرض عليه طبيبه الأخصائي الكبير في أمراض الأنف والأذن والحنجرة بإجراء عملية جراحية، وفي ليلة التي سبقت العملية، كان أبي يحلق ذقنه فداعبته أمي بقولها: تحلق ذقنك عشية إجراء العملية لعل ممرضة حسناء ستكون بين الحضور، قال والدي: بل أريد أن أكون انيقا للقاء الملائكة، لم تقص عليا والدتي هذا الحوار إلا بعد وفاته، وقالت: لو كنت على علم بوفاته لأقفلت باب المستشفى حتى لا تتم العملية.

وقال أيضا الحسن الثاني ابن محمد بن يوسف: كنت حاضرا عندما خرج الأطباء وهم يغسلون أيديهم، وقالوا: لقد جرى كي شيء على ما يرام، وفجأة جاء طبيب التخذير وقال لنا: سكتة قلبية لقد قمت بجميع المحاولات لإنقاذه طيلة ما يقارب ساعة، لكن بدون جدوى، وبهذا الخبر أحسست أن العالم إنهار من حولي، وأصبحت ضائعا ككرة وسط ميدان[1]، وحم القضاء وتوفي الرجل الذي لم يعمر سوى 51 سنة، وكان السبب الفيزيولوجي هو مضاعفات عملية التخذير في 26 فيفري 1961م[2].

المبحث الثاني: مقاومة محمد بن يوسف سلطات الحماية الفرنسية.

قبل التطرق إلى مقاومة محمد بن يوسف لسلطات الحماية الفرنسية، لابد الإشارة إلى ظروف توليه للعرش المغربي، حيث كانت البلاد تعيش ظروف صعبة وقاسية، تمثل في الشتات والتمزق والتكالب الاستعماري الغير مسبوق خاصة الفرنسي والإسباني، حيث أصبح المغرب مقسما إلى ثلاث مناطق: الأولى تحت سيطرة النفوذ الفرنسي، عاصمتها الرباط، والثانية تابعة لإسبانيا، واتخذت من طيطوان عاصمة لها، أما المنطقة الثالثة فهي طنجة التي

[1]: الحسن الثاني: ذاكرة الملك، د ط، شركة السعودية للأبحاث والنشر، السعودية، ص 39.

[2]: أصراف روبير: المصدر السابق، ص 370.

بقيت تحت إشراف دولي، وخلاصة القول أن المغرب الأقصى آنذاك يجتاز مرحلة عصيبة تخيم على كل المرافق وتصب على كل الجوانب[1].

فإن ما قاساه الشعب المغربي من المحن والنكبات جعلته يؤمن بأن ازدهار مؤسساته وانظمته الوطنية، وانتشار الحريات الديمقراطية فيه وتطبيق الاتفاقات الدولية التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة قائدة الإنسانية، كل ذلك يتنافى مع الاحتفاظ بنظام الحماية[2].

قد قاوم الشعب المغربي بجميع ظروف المقاومة للغزو والاستعمار المتستر خلف مظاهر الحماية، وانتهى مقاومته إلى: بيان 12 جانفي 1944م، الذي تجلت فيه إرادته وتصميمه على إلغاء الحماية واستقلال البلاد، وإقامة نظام ملكي دستوري، وكذلك ميثاق طنجة المبرم في تاريخ 09 أفريل 1951م، بين الأحزاب الوطنية، وقد تعهدت الأحزاب الوطنية في هذا الميثاق بأن توحد جهودها، وتعمل جميعها في دائرة المبادئ التي قررتها واتفقت عليها كأساس لبرنامجها ونشاطها في الحاضر والمستقبل، وتنحصر هذه المبادئ فيما يلي:

- ✓ أولا: أن تعمل هذه الأحزاب جميعا لاستقلال المغرب استقلالا تاما، فلا يقبل أي حزب مبدأ الانخراط في الوحدة التونسية.
- ✓ ثانيا: أنه لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.
- ✓ ثالثا: لا مقاومة قبل إعلان الاستقلال.
- ✓ رابعا: لا مقاومة مع المستعمر في الجزيئات.
- ✓ خامسا: كل عمل يؤيد توجيهات الإقامة العامة ضد جلالة الملك محمد الخامس يعتبر خرقا لمبدأ الميثاق.

[1]: رفيق تلي: محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة مقدمة لشاهدة الدكتوراه (ل.م.د) في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: د. الطاهر جبلي، جامعة تلمسان، 2016/2015، ص 62.

[2]: فؤاد مصطفى: محمد الخامس وكفاح المغرب العربي، د ط، دار القومية، القاهرة، مصر، د ت، ص 06.

- ✓ سادسا: تعاون مراكش مع الجامعة العربية وفي دائرتها قبل الاستقلال وبعده واجب قومي.
- ✓ سابعا: يلتزم الموقعون أن لا يقبلوا تأليف جبهة مع الشيوعيين المغاربة.
- ✓ ثامنا: تأسس الأحزاب الموقعة لجنة الاتصال والتشاور مع الاحتفاظ لكل حزب بحريته ضمن هذا الميثاق[1].

وكان موضوع محادثة باريس خاص بالقضية المغربية، فقد طالب صاحب الجلالة الحكومة الفرنسية بإلغاء عقد الحماية المبرم في سنة 1912م، ولكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك رفضا تاما، كما يتضح ذلك في الفقرة الآتية من خطاب العرش سنة 1955م، « وإنكم تعلمون علم اليقين مبلغ سهرنا على مستقبل المغرب وحرصا على رعاية مصالحه وحقوقه، والاحتفاظ بمقوماته وكيانه»، ولهذا فقد جعلنا مقصدنا الأكيد أن تعرض القضية على من لهم الحل الذي يوفي الرغائب ويحقق المطامع، ولم يكن قط هدفنا من المحادثات السياسية التي أجريناها بفرنسا أن تظفر بتقوية سلطتنا لغاية شخصية، وإنما قصدنا بمساعينا وجهودنا لصالح البلاد ورقيها وتقدمها، لقد عرضنا مطلبنا على من يهمهم الأمر من رجال الدولة الفرنسية بالكتابة والقول، وأضفينا عليه حلة الوضوح والبيان، وذلك بأن رغبتنا في أن نبني علاقات التقرب بفرنسا على أسس جديدة[2]، وقد كانت الرحلة إلى طنجة محطة مهمة في تاريخ المغرب الأقصى على عهد الحماية لأنها مكنت "محمد بن يوسف" من الاجتماع بخليفته مولاي "الحسن بن مهدي" في المنطقة الشمالية بأصيلا، وتم فيها الاتصال بالشعب المغربي، وأكدت على جهة أخرى توجه السلطان على درب استقلال المغرب الأقصى، ورغبته في الانتماء إلى جامعة الدول العربية، كما مكنت هذه الرحلة الالتقاء بين قادة ومناضلي الحركة الوطنية بالجنوب (منطقة الحماية الفرنسية)، مع إخوانهم في الشمال (منطقة الحماية الإسبانية منطقة طنجة

[1]: فؤاد مصطفى: المرجع السابق، ص 07.

[2]: المرجع نفسه، ص 10.

الدولية)، من أجل التشاور وتنسيق وتطوير عملهم الوطني في إطار البرنامج الوطني الجديد الذي أعلن عنه زعيم الحركة الوطنية في طنجة[1].

وهكذا فنظام الحماية لم ينجح في شيء سوى إثارته السخط عليه من الأمة المغربية حكومة وشعبا، وفرنسا لا يمكنها أن تستمر في فرضه على المغاربة إلا بالقوة والعنف، الأمر الذي يجعل البلاد تعيش في حالة دائمة من الهيجان والاضطراب ويخل من الأمن العام وطمأنينة السكان اخلالا خطيرا[2].

لقد كانت زيارة محمد الخامس التاريخية لطنجة سنة 1945م، منعطفا مهما لتطلعات الأمة المغربية للحرية والاستقلال، وزاد الاستعمار في الضغط عليه سنة 1950م، كما عمل على رأس الحركة الوطنية على رفع القضية المغربية إلى هيئة الأمم المتحدة بمساعدة الجامعة العربية سنة 1952م، فأصدرت هيئة الأمم المتحدة قرارا بإقحامها، ولم يلبث المغرب بقيادة ملكه أن تقدم إليها بطلب إنهاء عهد الحماية مندد باضطهاد فرنسا للشعب المغربي وملكه[3].

كما أدلى صاحب الجلالة في طنجة 12 أفريل 1947م، أمام السلك الدبلوماسي الذي جاء يحي جلالته، بالتصريح التالي: « لقد شارك المغرب في الحرب الأخيرة كما تعلمون بأبنائه وجميع ما لديه من وسائل إلى أن تم النصر النهائي، وقد أخذت الشعوب اليوم تطالب بحقوق متلائمة مع العصر الحاضر، فمن العدل أن ينال الشعب المغربي حقوقه المشروعة وأن تحقق مطامحه التي هي مطامح جميع الشعوب»، كما صرح جلالته أما الصحفيين بنفس التاريخ في طنجة: « إن المغرب حريص على أن تكون له في المستقبل علاقات ودية مع جميع البلدان التي دافعت عن الحرية وما تزال تدافع عن قضيتها، كما يود من صميم فؤاده أن ينال حقوقه

---

[1]: رفيق تلي: المرجع السابق، ص 63.

[2]: فؤاد مصطفى: المرجع السابق، ص 11.

[3]: موسى لوصيف: الإعلام المغربي والثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في علوم التاريخ، إش: د. صالح لميش، جامعة أدرار، الجزائر، 2017/2016، ص 160.

كاملة»، وجاء في خطاب جلالته للشعب في طنجة أيضا: «لقد أيقنت الأمة وتنبهت لحقوقها وسلكت لطرق مجدها أنفع الطرق...، إن حق الأمة المغربية لا يضيع ولن يضيع»، وفي خطاب العرش لسنة 1948م، قال جلالته: « إننا لم نحد عن الخطة التي سطرناها لأنفسنا في خدمة بلادنا والسعي وراء مصلحة شعبنا والإخلاص كل الإخلاص لمبدأ الإسلام الديمقراطي، وبذل كل مواهبنا حتى ينال رعايا المخلصون ما يحقق لهم جميعا من أن يكونوا أمة حرة تتمتع بكل حقوقها الشرعية، وتحظى كأمة مسلمة بوحدتها وسيادتها وتوسيع مكانتها الذي تستحقه بين كل الدول الحرة المتمتعة بكل ما يجب لها من حقوق»[1].

المبحث الثالث: المؤامرة الفرنسية ونفي محمد بن يوسف.

خلال زيارة محمد الخامس لطنجة ألقى خطابا تاريخيا أكد فيه على عروبة المغرب الأقصى وإسلاميته، مؤكدا سياسة بلاده المستقبلية المرتبطة بجامعة الدول العربية، ورفض فكرة ضم المغرب إلى الاتحاد الفرنسي، ونادى بضرورة استعادة المغرب لوحدته واستقلاله، وبين أهمية الأمن القومي للمغرب لكي يتمكن من النهوض والتقدم والعيش في ظل حياة ديمقراطية دستورية، ولم يثن على فرنسا أو الإشادة بالتعاون معها، مما أثار ذلك حقيقة الحكومة الفرنسية التي عملت على تغيير مقيمها العام "إريك لابون" بالجنرال "ألفونسو جون"[2].

كما قدم جون برنامجا إصلاحيا، لكن هذا البرنامج لم يمس الاستقلال من قريب أو بعيد، وإنما أراد إخراج الحكومة عن تبعية الملك ووضعها تحت سيطرة الإقامة العامة؛ أي بعبارة أخرى تجريد الملك من سلطته وبالتالي سهولة السيطرة على الشعب, لكن الملك والأحزاب المغربية رفضت هذا البرامج المغربية كونها لا تتوافق مع مطالبها الاستقلالية، وفي ظل هذا الوضع المتأزم قدمت الأحزاب المغربية مذكرة إلى السلطان وإلى الإقامة العامة تطلب فيها بأن

[1]: فؤاد مصطفى، مرجع سابق، ص ص 09 10.

[2]: سمر رحيم الخزاعي: حزب الشورى والاستقلال المغربي وموقفه من القضايا الداخلية 1946-1960م، جامعة المستنصرية، دت، ص ص 11 12.

تجري محادثات بين المغرب وفرنسا لإلغاء الحماية واسترجاع السيادة والاستقلال، غير أن الحكومة الفرنسية لم توافق على هذا البرنامج[1].

لجأت فرنسا إلى حيلة وهي دعوة الملك إلى فرنسا، واشترط الرجل أن يكون الهدف من الوصول إلى اتفاق جدي بين البلدين ووافقت، ومع بداية الزيارة شعر محمد الخامس أن الوزارة الفرنسية أحافت زيارته بالترحاب وكان الغرض منها إضافة معالم سوء التفاهم واختلاف وجهات النظر[2].

لقد شعر بذلك الملك وأنه قد أستدرج إلى كمين وأن الحقائق في ذاتها لا تهم الوزارة الفرنسية، وفي ظل هذه الظروف تقدم محمد الخامس بمذكرة طالب فيها بإلغاء معاهدة الحماية، فدرست الوزارة الفرنسية المذكرة، إلا أنها قررت مواصلة الحماية مع إمكانية القيام ببعض الإصلاحات الإدارية، وهكذا بدا لمحمد الخامس من الواضح أن الفرنسيين أهدافها غير أهدافه ويسعون إلى تحقيقها بطريقة أو بأخرى[3].

إن عملية تنحية السلطان عن العرش من الناحية السياسية خطأ استراتيجي، فإن المغاربة لم يعترفوا بتولية ابن عرفة سلطانا، ومن الناحية السياسية الدولية، بدأت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في التخلي عن سياستها المتحفظة تجاه ما كان يجري في المغرب، إذ بدأت الدولتان بإعلان معارضتهما للفردين التي كان ينتقيها المقيم العام جون سنة 1951م، أما معارضة الدول العربية والآسيوية فإنها تمثلت في شنها حملة شرسة عبر الصحافة والإذاعة ضد الإجراء الفرنسي، فما أن أعلن عن نبأ تنحية السلطان حتى أدان زعيم الحركة الوطنية علال الفاسي عبر إذاعة القاهرة في برنامج صوت العرب عن إبعاد السلطان

[1]: سمر رحيم الخزاعي: المرجع السابق، ص 13

[2]: فؤاد مصطفى، مرجع سابق، ص ص 26 27.

[3]: المرجع نفسه، ص 27.

هو وعائلته عن الوطن، وأما جامعة الدول العربية فقد عبرت عن تخوفاتها إزاء تطورات القضية المغربية، وبدأت في الإلحاح على ضرورة استقلال المغرب[1].

أما بالنسبة للشعب المغربي فالتوقيت الذي تم فيه النفي هو يوم حامل بالدلالات في المنظور الإسلامي، فقد تصادف مع ليلة عيد الأضحى، إذ أعتبر نفيه في هذا اليوم تعطيلا لسنة من السنن المهمة بالنسبة للمسلمين، وهو ما أثار غضبهم، أضف على ذلك أنه من المعمول به أن تقام صلاة الجمعة باسم السلطان، وبما أنها أصبحت تقام باسم "ابن عرفة"، فقد أفرغت المساجد من المصلين، بل أكثر من ذلك قاطع الناس المترددين عليها، وما كان لإدارة الحماية أن ترغم الناس على الذهاب إلى المساجد للصلاة باسم "ابن عرفة"، لكون المغاربة كانوا يعتبرونه سلطان الفرنسيين ولا يمكن أن يكون سلطانهم[2].

وبخلع السلطان أصبح هو رمز الحركة القومية في المغرب، إذ تحمل في ثبات ألم المنفى متشبثا بموقفه الوطني الرائع، وهَبَ شعب المغرب فأحال وجود فرنسا في أرضه إلى جحيم، وعرف الشعب العربي في المغرب كيف يدافع عن الكرامة والسيادة، فالتف حول ملكه المنفي، الذي جعله رمزا لآماله ومطامحه، وانبثقت الشرارة الأولى التي أعقبتها نارا فأصبحت في الشعوب فزاد العدو في كل مكان، فانتصرت بذلك القومية على قوى البغض والشر والعدوان، وسلمت فرنسا بحقوق المغرب وأعلنت انتهاء وضع الحماية وتمتع المغرب في تكوين جيش قومي ودبلوماسية مستقلة[3].

كذلك رفضت النقاش في المسائل الجوهرية والهامة، وعاد الملك إلى المغرب خال الوفاض، وقررت السلطات الفرنسية أن تزيح الملك، حيث اقترح المقيم العام الفرنسي في

---

[1]: تركي ضاهر: أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد المصادر، ط2، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 120 121.

[2]: رفيق تلي، المرجع السابق، ص ص 68 69.

[3]: فؤاد مصطفى: المرجع السابق، ص ص 48 49.

المغرب على الملك توقيع بروتوكول للحركة الوطنية المغربية، إلا أن الملك رفض هذا، وكذلك رفض المصادقة على قوانين تسمح للفرنسيين بالمشاركة في انتخابات المجالس البلدية، بهذا الشأن قال الملك: «أن منح المواطنين الفرنسيين حق الانتخاب في 17 مدينة وتمتعهم بنفس عدد المقاعد المخصصة بالمغاربة، وهم لا يتمتعون بحق المواطنة وليس لهم الحق في الانتخابات من الناحية المبدئية يعتبر مسا وطنيا في السيادة المغربية»[1].

إن صراحة السلطان في عدم التنازل في هذا الموضوع، أدت إلى تكتل القوى المعادية للملك، وقد حاولت فرنسا بكل الوسائل والطرق خلع محمد الخامس، فقد قام الجنرال "جوان" بالمحاولة الأولى لخلع السلطان، وتنصيب محمد بن عرفة مكانه، لكن الاستعمار الفرنسي الذي اضطر في النهاية إلى التراجع في قرار خلع السلطان[2].

لكن الجنرال "كيوم" قرر تنحية سلطان المغرب، وباتفاق مع الحكومة الفرنسية أبعد محمد بن يوسف عن المغرب يوم 20 أوت 1953م، على الساعة الثالثة بعد الزوال، حيث أقيل هو وعائلته في طائرة عسكرية باتجاه كورسيكا، ثم بعدها إلى مدغشقر[3]، ونصبت فرنسا على عرش المغرب سلطانا عجوزا، وهو محمد بن عرفة، فتطور رفض الحركة الوطنية المغربية إلى المقاومة المسلحة، وأمام تلك المعطيات وغيرها، أدركت فرنسا أنها أخطئت بخلع الملك محمد الخامس[4].

---

[1]: أحمد اسماعيل راشد: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب- موريتانيا)، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2004، ص ص 222 223.

[2]: المرجع نفسه، ص 223.

[3]: الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 267.

[4]: حنيفي هلايلي: المغرب والثورة الجزائرية 1954-1962م، دعم وتضامن ندوة فكرية دولية جلالة المغفور له محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال ودعم حركة التحرر الافريقية، ، 14-15 نوفمبر 2005، الرباط، المغرب، ص 233.

أثناء فترة المنفى التي دامت عامين، كان ولي العهد مولاي الحسن مرافقا لمحمد بن يوسف في كل اللقاءات التي كان يجريها، إذ قام فيها بدور المستشار، كما شارك في كل المفاوضات التي تمت بكورسيكا ومدغشقر، وأيضا النقاشات الرسمية وغير الرسمية.[1]

المبحث الرابع: العودة من المنفى وتحقيق الاستقلال.

بعد خلع الملك محمد الخامس دخلت حركة التحرير المغربي مرحلة جديدة في نضالهن وقد شكل سكان الأرياف والمدن فصائل مسلحة أخذت مهاجمة المستودعات الحربية والقطاعات العسكرية الفرنسية، تمكنت هذه الفصائل الوطنية من إلحاق خسائر جسيمة في صفوف قوات الاستعمار الفرنسي، بالرغم من أن فرنسا أرسلت قوات إضافية لقمع نضال الشعب المغربي، إلا أن هذه الإمدادات زادت من إصرار وتصميم الشعب المغربي على نيل الحرية والاستقلال، وعودة الملك المنفي، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى بدأ المفاوضات مع الزعماء المغاربة في فرنسا، وانتهت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقية حول خلع السلطان محمد بن عرفة، وتأسيس مجلس العرش، وتشكيل حكومة جديدة، إلا أن الفرنسيون حاولوا الإخلال بالاتفاق، فطالب الوطنيون المغاربة بتنفيذ بنود الاتفاقية وأصروا على تشكيل حكومة وطنية، كما أصروا على إجراء انتخابات عامة، وعودة الملك محمد الخامس من منفاه إلى الوطن، حيث طالب حزب الاستقلال بخلع السلطان المعين محمد بن عرفة وعودة الملك محمد الخامس, وإلغاء معاهدة عام 1912م؛ ميثاق الحماية، وتنازل بن عرفة عن العرش واعترفت الحكومة رسميا بالملك الشرعي محمد بن يوسف، ملكا على المغرب الأقصى[2].

عاد صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف إلى المغرب الأقصى يوم الأربعاء 16 نوفمبر 1955م، ووجد في استقباله جموح من المواطنين يهتفون بحياته بحماس فياض، لقد ساهم الشعب المغربي الوفي لملكه الموقر بقسط كبير في عودته أمام عدم تمكن الوزارة

[1]: فؤاد دياب: المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر، د ط، الدار القومية للطباعة، القاهرة، دس، ص ص 49 50.

[2]: أحمد اسماعيل راشد: المرجع السابق، ص ص 223 224.

الفرنسية للشؤون التونسية والمغربية وعلى رأسها فوشيه من تسوية القضية، وبإعادة تنصيب الملك محمد الخامس على العرش، وتشكيله لأول حكومة مغربية في السابع من ديسمبر 1955م[1].

عاد الملك محمد الخامس متوجا بالاستقلال، عاد إلى شعبه الوفي الأمين، الذي قدر كفاحه، وقدر تضحياته، ولذلك كان أول من خاطب به الشعب المغربي بعد العودة: « أيها الشعب العزيز حمدا لله على أن جمع شملنا وأذهب حزننا، ولم يضع جهودنا، أيها الشعب الوفي مهما تمسكتم بالعروة الوثقى ما كان شيء ليضركم، كيف ما كان شره، إذ لا شر يدوم في الحياة الدنيا، أيها الشعب العظيم عدت بالإخلاص وافيت أحسن الوفاء، وكنت من الصابرين، فكان لك ما وعد الله، إنا يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب، أيها الشعب العزيز قد حملت الوفاء كما أخلصت، وأدينا الواجب أحسن أداء كما أديت، وها أنا بينكم كما تعهدوننا، حب البلاد رايتنا، وخدمتها غايتنا، الحمد لله الذي اذهب الحزن عنا، إن ربنا لفخور شكور»[2].

أعلن الملك نيته في تأسيس نظام ملكي دستوري في المغرب الأقصى، واعترف بحق انتخابات وبعودة الملك، واستبدلت الإدارة الفرنسية للمقاطعات بإدارة مغربية، وفي شهر فيفري 1956م، جرت في باريس مباحثات بين ملك المغرب والحكومة الفرنسية، كان من نتائجها إلغاء معاهدة الحماية وحصول المغرب على حق الممارسة السياسية الخارجية المستقلة وتأسيس جيش وطني، وهكذا قررت المنطقة الفرنسية استقلالها، إلا أن وضع المنطقة الإسبانية ظل غامضا، حيث دعت الحكومة الفرنسية الملك محمد الخامس للتفاوض بمدريد في 05 أفريل 1956م، اعترفت إسبانيا رسميا باستقلال الغرب، وأنهيت مرحلة السيطرة الاستعمارية الأجنبية

[1]: فاروق عطية: سي محمد خطاب الفرقاني المبشر ببناء المغرب العربي، تر: جناح مسعود، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 47.

[2]: فؤاد دياب: المرجع السابق، ص 52.

التي دامت 44 عام، تحت تسيير الاحتلال الأجنبي، وقد نال الشعب المغربي استقلاله الوطني بنضاله المتواصل والمتفاني، بعد أن دفع ثمن هذا الاستقلال حياة أفضل أبنائه[1].

كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الأقصى في بداية العهد الاستقلالي، وبعد تنحية النظام الاستعماري بمعالجة الأزمات التي يواجهها تدريجيا، كما تأسست بالمغرب في 1957م، أول جامعة وطنية، وفي ميدان السياسة الخارجية، قد سعت المملكة المغربية إلى إقامة علاقات ودية مع جميع دول العالم، وعقدت عدة اتفاقات تجارية واقتصادية مع بعضها[2].

إن عملية بناء الدولة المغربية الحديثة، كانت تلف عليها مسؤوليات جديدة وخاصة في ذلك الوقت الذي لم تكن فيه العلاقات الفرنسية المغربية قد استقرت بعد، وكان استمرار الثورة في الجزائر يعتبر تهديدا واضحا للنفوذ الفرنسي، وكان أي تعاون ممكن بين جيش التحرير المغربي وجيش التحرير الجزائري بمعنى الإساءة إلى العلاقات بين البلدين من جديد، وكان المغرب يحتاج إلى إنشاء قواته الملكية العميلة حتى يدافع عن التراب المغربي[3].

قطعت الحكومة المغربية خطوات هامة في تحقيق نمو اقتصادي بوتيرة سريعة من أجل تقدم البلاد ورقيها في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية، وفي مجال تطور العلاقات الدولية، فقد حققت خطط التنمية الاقتصادية المختلفة منذ عهد الاستقلال نتائج ملموسة في تطور البنى التحتية والقومية للدولة، وفي رفع مستوى حياة أبناء الشعب المغربي[4].

---

[1]: أحمد اسماعيل راشد، المرجع السابق، ص ص 224 225.

[2]: المرجع نفسه، ص ص 225 226.

[3]: جلال يحيى: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، د ط، دار القومية، باريس، فرنسا، 1966، ص 1167.

[4]: أحمد اسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 228.

شكلت حركة التضامن الشعبي والمواقف الإيجابية للملك محمد الخامس دورا أساسيا في مؤازرة الثورة والتأثير على الحكومة المغربية لاتخاذ مواقف أكثر إيجابية تجاه الثورة الجزائرية، وقد اعتبر الشعب المغربي وكذا الملك محمد الخامس أن استقلال المغرب سيظل مهددا في سيادته ما دامت الحرب قائمة في الجزائر بتلك الشراسة الاستعمارية، وأنه من واجبه مساعدة الجزائر في كفاحهم، وهذا ما سعى الملك محمد الخامس لتقديم بعض المساعدات والتسهيلات اللازمة لنشاط جبهة التحرير الوطني الجزائري، والاستمرار في الدعم السياسي والدبلوماسي للمدينة الجزائرية[1].

في 22 مارس 1956م، تقابل جلالة الملك محمد الخامس مع الدكتور الخطيب بحضور ولي العهد الحسن الثاني، حيث أشاد السلطان بالطبيب الجراح وقائد المقاومة وخاطبه قائلا: « لم أكن أنتظر منك أقل من هذا»، وخاطبه الدكتور الخطيب قائلا: « صاحب الجلالة علينا أن نحترم التزاماتنا المعبر عنها إزاء العمل المشترك مع الجزائريين»، حيث لا نتمتع باستقلالنا إذا كنا غير قادرين على مساعدة الجزائر، نحن ننتمي جميعا إلى الجزائر، ويبدو إذا ما صدقنا كلام فتحي الذيب ضابط المخابرات المصري، فإن السلطان قد اتفق على أثر ذلك المقابلة مع الدكتور الخطيب على دعم جيش التحرير الوطني الجزائري[2].

في يومي 20 21 أكتوبر 1956م، استقبل السلطان وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري في الرباط لعدة ساعات، من أجل وضع حد للنزاع الذي يدمي الجزائر والذي من شأنه تهديد العلاقات الفرنسية المغاربية، وكانت الثورة الجزائرية في حاجة ماسة إلى السلاح وخاصة الذخيرة، التي كانت تنقص بشكل حاد، عندها قام سي محمد خطاب بالاتصال على الفور ببوليس الحكومة المغربية "أسير بكاي" ووعده بتلبية الطلب، حيث تم تموين جيش التحرير

[1]: جبران لعرج: الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمغرب الأقصى 1954- 1962، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، دت، ص 130.

[2]: فاروق عطية: المرجع السابق، ص 49

الوطني بالذخيرة الحية بمبلغ 58 مليون فرنك، ولما وصل الوفد إلى الرباط خصص له ما يعادل مبلغ خمسة ملايين فرنك قديم بالدولار، ويمكننا القول أن سي محمد خطاب أصبح في 1956م، رجل الثورة الجزائرية في المغرب وممول شارك في الإمداد[1].

أكد الملك محمد الخامس اهتمام حكومته بالقضية الجزائرية، وقام خلال سنة 1959م، باتصالات ومساعي حثيثة مع الحكومة الفرنسية بخصوص المشكل الجزائري، وأبدى استعداده من أجل التوسط لإيجاد حلول سلمية ترضي جميع الأطراف، وألح على الجنرال ديغول خلال لقائه بباريس في جوان 1959م، بضرورة الإسراع في حل القضية الجزائرية، وعلى ضرورة إطلاق سراح زعماء جبهة التحرير الوطني المعتقلين[2].

إن تواصل الاعتداءات الفرنسية على المغرب أكد تمسك المغرب حكومة وشعبا بدعم الثورة الجزائرية ونصرة قضيتها في المحافل الدولية والإقليمية، وإظهار المواقف المساندة للحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضاتها من أجل الاستقلال[3].

لقد أصبح المغرب دولة مستقلة ذات سيادة، وأصبح عليه أن يصفي مشكلاته مع الدولة صاحبة الحماية القديمة، ويتعامل مع الدولة الشقيقة المكافحة من أجل استقلالها، وكانت مرحلة جديدة في تاريخ المغرب الأقصى[4].

إنها قصة ملك ضحى بالتاج .... فعاد إلى وطنه على عرش القلوب.

إنه عربي رفض التبعية .... فأضحى عالما ورائدا من أبطال القومية العربية.

---

[1]: المرجع نفسه: ص-ص 50-52.

[2]: عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 170.

[3]: المرجع نفسه، ص 171.

[4]: جلال يحيى: المرجع السابق، ص 1168.

إنه مكافح .... غلب الموت .... فكانت له الحياة.

فمرحبا بالكفاح العربي ومرحبا للتعاون والتضامن والاتحاد العربي[1].

[1]: فؤاد مصطفى: المرجع السابق، ص 31.

الفصل الثاني:

"أشكال دعم محمد الخامس للثورة الجزائرية"

المبحث الأول: على الصعيد العسكري.

امتدت تأثيرات الثورة الجزائرية بعمقها الشعبي إلى كامل الشمال الإفريقي، وكان لها دور بارز على تطور الأحداث بالمنطقة، وأتاحت إمكانية التحام الكفاح المسلح ضد الاستعمار المشترك فقد سبقت جبهة التحرير الوطني العمل العسكري مع المقاومة المغربية، واستفادت من تعاونها في دعم القدرات العسكرية للمنطقة الغربية الجزائرية التي كانت تشكو من قلة السلاح، ورأت جبهة التحرير الوطني ضرورة التركيز عليها والاستفادة من الدعم المغربي المنتظر بعد حصول الاستقلال المغربي، لذا بدأت قيادة الثورة للولاية الخامسة في وضع الخطط العسكرية وتنشيط القواعد الخلفية واقامة مركز تدريب والتموين وتكوين شبكات تهريب الأسلحة اعتمادا على المساعدات المغربية[1].

1-الكفاح المسلح بين الجزائر والمغرب الأقصى.

في بداية الثورة التحريرية شهدت المنطقة الغربية من البلاد نشاطا معتبرا لجيش التحرير الوطني، إذ كانت قوات المنطقة الخامسة تخضع لرقابة مشددة وفي حاجة ماسة للسلاح[2]، الأمر الذي جعل القيادة الثورية تلجأ إلى كافة الوسائل واستغلال كل الأساليب لجلب وتوفير السلاح والذخيرة في المنطقة، مع العمل جاهدا بكل الإمكانيات الطبيعية من أجل وصول السلاح إلى الداخل، ولقد لعبت المنطقة دورا هاما في مجال التموين بالأسلحة والعتاد بالرغم من الصعوبات التي واجهتها، واعتمدت في ذلك بشكل كبير عبى القواعد الخلفية للمغرب الأقصى من أجل ضمان دخول السلاح والذخيرة، وقد تم تسخير كل الجهود البشرية والمادية

[1]: عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 304.

[2]: المرجع نفسه، ص 305.

في هذا الإطار، حيث كان يتم جمع السلاح في المغرب الأقصى سواء عن طريق الشراء أو في شكل هبات أو عن طريق التصنيع في الورشات[1].

بعد اندلاع الثورة الجزائرية مباشرة اتصل محمد بوضياف باعتباره المنسق الوطني للثورة، بقادة المناطق يسألهم عن الأوضاع العامة، ومن بين الردود نذكر محمد العربي بن مهيدي الذي قال: إن لم يأتينا السلاح فسنفنى حتما، ومنه جرا الاتصالات بين محمد بوضياف ومحمد العربي بن مهيدي في كل من مدينتي تطوان والناظور الخاضعتين للسلطة، حيث استغل المغاربية والجزائريين هذا ليجعلوا هاتين المدينتين قاعدتين خلفيتين لدعم الثورة[2]، هذا وأشير إلى اللقاءات الأولى مع قادة الثورة، تمت مع الأخوة أحمد بن بلة ومحمد بوضياف والعربي بن مهيدي والحسن الكلاري، وهذا الأخير هو الذي ربط الثورة مع المقاومة المغربية في المنطقة الشمالية في المغرب[3]، وعن فحوى الاتصالات التي تمت في تطوان والناظور من أجل تشكيل لجنة مشتركة مغربية جزائرية لتنسيق العمل الثوري، والتي اعتبرت عملية إمداد للثورة الجزائرية بالسلاح والعتاد، وأشار زكي مبارك إلى القاءات المتعددة التي جرت في كل من تطوان والناظور بين السيد علي الدريدري وبوضياف وأحمد بن عبد القادر والعربي بن مهيدي، ومجموعة من المجاهدين بالمغرب الأقصى الذين يمثلون القيادة العسكرية الميدانية المتواجدة في مدينة الناظور والمسؤولة عن الحركة التحررية المسلحة يمثلها:

---

[1]: حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 252.

[2]: قيقان نور الهدى وبن عثمان عفاف: محمد الخامس والثورة الجزائرية 1954-1962م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016،ص 20.

[3]: عبد الله بلعزيز وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1948-1958م، ط1،مركز الدراسات العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص 261.

عباس بن عمر (عباس المسعيدي)[1]، وعبد الله (عبد الرحمان الصنهاجي)، حيث تلخصت هذه اللقاءات بشكل مباشر حول كيفية تزويد وهران لما تحتجه من سلاح خصوصا بعدما تلقت الثورة الجزائرية وعودا من الحكومة المصرية بإمدادها بالسلاح والذخيرة من 1955م[2]، وأن توصله إلى منطقة الريف الشمالية وأن يلتزم جيش التحرير الجزائري وحركة المقاومة المغربية ببدء الكفاح الموحد والتنسيق بينهما ضمن قيادة مشتركة سميت القيادة العسكرية العليا لشمال إفريقيا، وتم الالتزام باستمرار الكفاح دون توقف أي طرف حتى يتم التحرير السمال لأقطار المغرب العربي[3].

ففي بداية شهر أفريل سنة 1955م، وصلت أول دفعة من السلاح قادمة من الإسكندرية عبر اليخت "دينا"[4]، الذي كان على متنه سبعة من الضباط الجزائريين المدربين في مصر، وقد كان السلاح القادم موجه للثوار الجزائريين والمغاربة بمعدل الثلثين لجيش التحرير الجزائري، وفي شهر أوت تمكن أحمد بن بلة بمساعدة ممثل جيش التحرير المغربي "علال الفاسي" من تهريب ألف قطعة سلاح من إسبانيا إلى المغرب ومنها إلى الجزائر[5].

---

[1]: عباس المسعيدي: مناضل ثوري مغربي كلف العسكرية لجبهة الناظور، ارتبط بعلاقات وطيدة بالقادة الجزائريين، اختلف مع قادة الحزب الاستقلالي حول شأن دمج التحرير المغربي .....، أنظر: نوال علوي: مؤتمر طنجة وآثاره على العلاقات الجزائرية المغاربية 1959-1962، مذكرة تخرج شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 09.

[2]: الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية 1954-1962م، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010م، ص 130.

[3]: رفيق تلي: المرجع السابق، ص 83.

[4]: اليخت دينا: هو ملك لملكة الأردن، في يوم 28 فيفري 1955م، أبحر اليخت يدبنا من ميناء الإسكندرية بالديار المصرية محملا بشحنة أسلحة وذخيرة يفوق وزنها 21 طنا متوجها إلى شواطئ الناظور في الإقليم الإسباني على تراب المملكة المغربية، وأما شحنة الأسلحة فكانت موجهة إلى جيش التحرير، أنظر: بالي لحسن: ملحمة اليخت دينا القصة كاملة لواحدة من عمليات إمداد الثورة التحريرية بالسلاح، تر: عبد المجيد بوجلة، منشورات تالة، الجزائر، 2013، ص 23.

[5]: طاهر جبلي: عمليات الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م، مرجع سابق، ص 362.

بعد عملية اليخت "دينا"، جاءت شحنة أخرى على متن الباخرة "إنتصار" مجهزة بكميات معتبرة من السلاح والذخيرة، استقلت بالساحل لمغربي في شهر ديسمبر 1956م، وقسمت حمولتها بين الثوار الجزائريين ورجال المقاومة، واعتبرت بمثابة دعم كبير لها للانطلاق في العمليات العسكرية موحدة.

اعتبر الفاتح من أكتوبر 1956م، بداية انطلاقة قوية للثورة الجزائرية بمنطقة وهران، كما فتحت حركة المقاومة المغربية جبهة كفاح بالأطلسي وخاضت سلسلة قوية من الهجومات على المواقع الفرنسية، وأثارت هذه الانطلاقة المفاجئة والمنسقة تخوفات القوات الفرنسية خاصة وأن هذه العمليات رافقتها حملة إعلامية وتعبئة شعبية واسعة[1].

كما تدخل الملك محمد الخامس لدى الإسبان ليسمح للباخرة المصرية ديفاكس بالزول في شواطئ المغرب في ماي 1956م، واستفادت الثورة من حمولتها المعتبرة من الأسلحة، حيث كانت هذه الشحنة تتكون من بنادق عيار 303، ومدافع فيكوز عيار 303، ورشاشات لويس ومسدسات بريتا، ومدافع هاون، بالإضافة إلى الذخائر المتعلقة بمعظم أصناف الأسلحة، كذلك قنابل التفجير، كما نقلت الباخرة نفس الشحنة في جويلية 1956م، وجاء الدور لإنزال سفينة أتوس المحملة بكميات كبيرة من السلاح، لكن السلطات الفرنسية اكتشفت السفينة بالقرب من موقع الإنزال، فكانت حادثة مأساوية، مما دفع جبهة التحرير الوطني الاعتماد علة طرق أخرى للحصول على السلاح[2].

المغرب الأقصى لم يكتف بجعل أراضيه معابير لعمليات نقل السلاح إلى الثورة الجزائرية فحسب، بل ساهم بدور مهم في مساعدة الثورة الجزائرية في جانب التسليح، حيث قامت السلطات المغربية بتقديم وسائل النقل وجعلها في خدمة الثورة الجزائرية، ففي هذا الصدد

[1]: عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة، مرجع سابق، ص 305.

[2]: عبد الله مقلاتي وصالح لميش: المغرب والثورة الجزائرية، ج1، د ط، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، دت، ص ص 242 243.

ذكر أحمد توفيق المدني أنه اتصل بالملك محمد الخامس في شهر فيفري 1956م، وطلب المساعدة لجبهة التحرير الوطني قائلا المدني: إن كل المغرب مع الثورة الجزائرية، ودون تردد أبدى الملك المغربي استعداده الكبير لمساعدة الثورة، ولما أخبره المدني ووجود سفينة أسلحة بميناء طنجة يريد صاحبها بيعها، فبادر محمد الخامس وقام بدفع الثمن المطلوب اشتراكا منه في دعم الثورة المجيدة[1].

وإلى جانب هذا فتحت الحكومة المغربية في ظل حكم الملك محمد الخامس حدودها للمجاهدين، وجعلت أراضيها ميدان لتدريبهم، وبعض مدنها قواعد خلفية، وهذا الدعم زاد من قوة الثورة، فخلال مرحلة الثورة تم وضع 500 متطوع مراكشي تحت تصرف جيش التحرير الوطني، بأمر من العاهل المغربي محمد الخامس، والذي أصدر أمرا بالسماح لمرور المعدات العسكرية[2].

تعددت المساعدات الشخصية للملك محمد الخامس تجاه الثورة في تقديم الدعم العسكري والمادي للثورة الجزائرية في مختلف مراحلها، فقد كان يحتضن الثورة سرا في قصره ويستمع لمطالبهم وانشغالاتهم في ساعات متأخرة من الليل، ويأمل قائد أركان القوات المسلحة الملكية بتلبيتها بعيدا عن عيون الفرنسيين، حيث أدركت السلطات الفرنسية خطورة الجبهة المغربية في تمرير الأسلحة، لأن القوات الفرنسية متواجدة في المغرب، وكذا مخابراتها اراقب تحركات الجزائريين، قدرت هيئة الأركان الفرنسية حجم انتقال الأسلحة من المغرب في صيف 1957م، بـ200 قطعة شهريا، ثم 300 قطعة في أوت من نفس السنة، وأحست بخطورة التهريب الذي

[1]: محمد ودوع: مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1958-1962م، ج2، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 219 220.

[2]: صالح لميش: الدعم السوري للثورة الجزائرية، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2010، ص 129.

يقوم به الجزائريون بالتعاون مع المغاربة، فحاولت فرض ضغوطات على السلطات المغربية والتصدي لقوافل الأسلحة والتهريب[1].

لم تمنع هذه الإجراءات السلطات المغربية من دعم الثورة الجزائرية، حيث قامت في كثير من المرات بشراء الأسلحة باسم المغرب الأقصى على أساس أنها موجهة للجيش الملكي، ثم تحول بعد ذلك للثورة الجزائرية، فحسب التقارير الفرنسية فإن الحمولة التي أفرغت من السفينة الألمانية بميناء الدار البيضاء في جانفي 1959م، كانت تحتوي على ثلاثين مليون خرطوشة من نوع 9 مم، وعشرون ألف خرطوشة من نوع 6.7، ومليون خرطوشة من نوع 7.92، وخمسون ألف بندقية يدوية، وتم تحويل حوالي ألفي بندقية آلية وثلاثة آلاف مسدس وخمسمئة ألف مسدس آلي، وستة مدافع هاون، مع الذخيرة، كل هذه الأسلحة وجهت إلى الثورة الجزائرية[2].

كما قدم محمد الخامس 03 ملايين فرنك لوزير المالية والاقتصاد المغربي "عبد الرحيم بوعبيد" ليتكلف بإجراءات إنهاء عقد شراء أسلحة يوغوسلافية لصالح جيش التحرير في نهايى سنة 1959م[3].

أ. مراكز التموين:

عملت الثورة التحريرية على تسليح جيشها المتواجد على الحدود المغربية عن طريق تموينه بسلاحه الحربي، وتم ذلك عبر مراكز إقامتها منذ 1958م، في كل من إسبانيا والمغرب

[1]: عبد الله مقلاتي وصالح لميش: المغرب والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص-ص 328-334.

[2]: محمد ودوع: المرجع السابق، ص-ص 220-222.

[3]: عبد الله مقلاتي وصالح لميش: المغرب والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 239 240.

الأقصى الشقيق، وكان أبرزها منطقة الريف المغربي، وفي هذا السياق قامت قيادة الثورة بالقاعدة الغربية بتشييد عدة مراكز ومعسكرات[1]، من أهمها:

- ✓ **مركز الزاوية:** الواقع بجبل تافوغالت قرب بركان مهمته التموين السريع يستعمل للتكتيك العسكري.
- ✓ **مركز سيدي بوبكر (المدية):** مركز رئيسي لتخزين الأسلحة والأدوية ويستقبل كذلك المرضى.
- ✓ **مركز واد سطوف:** للراحة وتنقل وحدات الجيش نحو الداخل.
- ✓ **مركز صوطو:** يقع بالقرب من مركز سيدي بوبكر مهمته التدريب السريع لجنود جيش التحرير، ويعتبر نقطة انطلاق المجاهدين نحو الداخل[2].
- ✓ **مركز جبل أولوت:** للتدريب العسكري.
- ✓ **مركز جنان عبد الله ديدي:** مختص في استعمال الأسلحة.
- ✓ **مركز جنان السواحي محمد:** خاص بصناعة المتفجرات.
- ✓ **مركز جنان مسواق:** لتخزين القنابل.
- ✓ **مركز جنان منصوري:** خاص بالتموين.
- ✓ **مركز بلحاج نعيمة:** يقع على بعد 30 كلم من مدينة وجدة لتخزين الأسلحة والأدوية.
- ✓ **مركز جنان العربي الميكاني بوجدة:** مخصص لصناعة المتفجرات والقنابل.
- ✓ **مركز بشار التلمساني:** مختص في تركيب المواد المتفجرة فكل هذه المراكز تقع في المنطقة الشمالية[3].

---

[1]: أسماء رزقي: دعم المغرب الأقصى للثورة الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010، ص 65.

[2]: طاهر جبلي، المرجع السابق، ص 316.

[3]: طاهر جبلي: القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني على الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة كان التاريخية، العدد 25، 2014، ص 102.

أما المنطقة الجنوبية فهي تشمل المراكز التالية:

- ✓ **مركز جبارة ومركز أونات رياض:** ويعتبران من أهم مراكز جيش التحرير الوطني على الحدود، وتقدم فيها خدمات من أهمها:
  - تخزين السلاح المخصص للولاية السادسة.
  - استقبال الكتائب المكلفة بقوافل السلاح.
  - التدريب السريع للمجاهدين.
  - إسعاف المرضى والجرحى من جنود جيش التحرير.
- ✓ **مركز تندرارة:** لتموين الجنوب الغربي وبالضبط مدينتي عين الصفراء ومشرية.
- ✓ **مركز بوعرفة:** لتخزين الأسلحة واستقبال الوحدات الخاصة بالجنوب الغربي، خاصة بشار وتندوف، ويعتبر أيضا مركز الراحة لجنود جيش التحرير الوطني[1].

كما قامت قيادة الثورة باستحداث عدة مراكز مهمة في عهد الملك "محمد الخامس"، لتدعيم المراكز التي أنشأتها بعد الانطلاقة، حيث سمحت السلطات المغربية بقيادة محمد الخامس بحرية النشاط، وإنشاء المراكز العسكرية والمدنية، ونتيجة للتسهيلات المقدمة ازداد ثقلها حضورا في المغرب الأقصى[2]، ومن أهم هذه المراكز وأشهرها نذكر:

- ✓ **مركز دار الكبداني:** يعد أول مركز للتدريب على استقبال الأسلحة القادمة عبر شبكات التهريب من أوروبا والشرق الأوسط، أنشأ عقب تأسيس المديرية العامة الغربية للتدريب، اتخذته مقرا لها، ويقع هذا المركز في منطقة الريف المغربي بالقرب من الساحل على بعد 10 كلم، وتوسيعه في سنة 1961م، بسبب الاكتظاظ، حيث تميز هذا المركز بـ: التدريب الأولين التدريب التكميلي، مدافع الهاون، العمل الفدائي، الألغام، قاذفات اللهب والمدافع الثقيلة.

[1]: طاهر جبلي: المرجع السابق، ص 317.

[2]: رفيق تلي: المرجع السابق، ص 94.

- ✓ **مركز بوصافي:** يبعد عن مدينة العرائش بحوالي 10 كلم، شرع في نشاطه تحت إشراف قيادة المديرية العامة للتدريب المشترك القاعدي والتكوين الطبي، بعد أن تدعم بإطارات في الصحة والتمريض بالعرائش[1].
- ✓ **مركز زغنغن:** تأسس سنة 1961م، لتلبية احتياجات جيش التحرير للتدريب، وفتح تخصصات جديدة وبذلك حولت إلى هذا المركز الجديد كامل المعدات والوسائل والإطارات العامة بمركزي واولت وبوصافي والمدرسة العسكرية للمرضين، وقد ضم مختلق التخصصات، سمي بنفس المدينة التي يوجد فيها الوقعة بين الناظور ودار الكبداني، ويعتبر من أكبر مراكز التدريب بعد أن تحولت إليه القيادة للتدريب التي كانت مقرها بالكبداني.
- ✓ **مركز أنواصر:** أنشأ هذا المركز سنة 1961م، يقع بين مدينتي الناظور ومليلية الواقعة تحت الاحتلال الإسباني بالقرب من الساحل، الأمر الذي دفع بقيادة الثورة إلى تخصيصه لتكوين البحارة (الضفادع البشرية)[2].

وفي سنة 1957م، أنشأت إدارة الاتصالات مراكز أخرى لتموين السلاح نذكر منها:

- ✓ **مركز الناظور:** وهو مخصص للأسلحة والتموين.
- ✓ **مركز وجدة:** لتخزين السلاح والذخيرة الحربية.
- ✓ **مركز فيقيق:** لتخزين الأسلحة وذخيرتها الحربية.
- ✓ **مركز بركان:** لتخزين الأسلحة.
- ✓ **مركز الرباط:** للتموين العام بالذخيرة الحربية.

---

[1]: طاهر جبلي: القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني على الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 107.

[2]: إيمان دهشار ومروة فاز: دعم المغرب الأقصى للثورة الجزائرية1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018/2017، ص65.

- ✓ **مركز الدار البيضاء:** لاستقبال الأسلحة وذخيرتها الحربية وتخزينها مع نقلها نحو الحدود.
- ✓ **مركز تطوان:** لتخزين الأسلحة وذخيرتها الحربية.

هذه المراكز كان لها الأثر الكبير في قدرة وحدات جيش التحرير الوطني الرابط على الحدود الغربية، من حيث القوة والأداء بفضل نوعية التكوين والتدريب التي شملت معظم التخصصات المرتبطة بالعمل العسكري ومصالحه اللوجستيكية[1].

تجدر الإشارة إلى أن تعداد جيش التحرير الإجمالي مع منتصف 1960م، على الحدود الغربية يبلغ 6100 مجاهد، لهم 6050 قطعة سلاح حربية، وتوصل إلى بناء مراكز تدريبية متفوقة بلغ عدد قوتها 1350 مجاهد، توزعت وفق استراتيجية محكمة، فكان مركز القيادة والمديرية العامة للتدريب موجودتان بمركز كبداني للتدريب، وكان به 500 مجاهد، منهم 200 مجاهد كانوا يتوجهون إلى قاعدة بوعرفة باستمرار، ويلي مركز كبداني مركز تدريب العرائش الذي كان به 600 مجاهد، ثم مركز تدريب بركان الذي كان به 250 مجاهد[2].

وفي نفس السياق يضيف الدكتور يوسف مناصرية بأن تعداد المجاهدين في الشمال الشرقي حوالي 2490 مجاهد موزعين كالآتي: في منطقة العمليات التي كان بها 11 كتيبة وبه مركز قيادة و10 مجاهدين مكلفين باجتياز السد الشائك، و200 مجاهد كانوا يعرفون في ما سبق بالزبيرين و250 مجاهد موزعين على مراكز القيادة والمركز المعروف بـ: (SOEMS)

---

[1]: طاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 318.

[2]: مناصرية يوسف: تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية 1956-1962، مجلة عصور، العدد 6-7، مخبر البحث التاريخي، وهران، 2005، ص 49.

و(ITT) وقواعد وجدة، و150 مجاهد موزعين على قاعدتي الناظور والزيو (ZAIO)، و150 من جنود المقاطعات الاحتياطيين، ويبدو أن هذا العدد ارتفع إلى 731 مجاهد[1].

أما الجنوب الشرقي فقد ضم 1060 مجاهد موزعين على نحو 660 مجاهد موزعين لفيلق الولاية الخامسة، و50 مجاهد للناحية الرابعة، وبين 70 و100 مجاهد لقاعدة بودنين، و100 مجاهد امركز القيادة وقاعدة بوعرفة، و30 مجاهد لقاعدة تندرارة، و20 مجاهد لقاعدة الكرمة، و100 مجاهد لمركز القيادة وقاعدة سوفسكو، أما الجيش المنظم غرب المغرب فقد كان يبلغ تعداده 1200 مجاهد موزعين على نحو 20 مجاهد لتموين قواعد تطوان، و180 مجاهد لما كان يسمى قاعدة (ALG) والرباط، و30 مجاهد لمخازن الدار البيضاء والقنطرة، و920 مجاهد بمراكز الراحة والمعطوبين[2].

ومن خلال هذا يمكن أن ندرك عمق الوضعية التي أصبح عليها جيش التحرير الوطني خصوصا بعد سنوات (1958-1959م)، وإلى غاية نهاية الثورة من حيث التأطير والتنظيم العسكري المحكم الذي تميزت بالانضباط والالتزام بالمهام والأوامر الصادرة من القيادة العليا للثورة، فقد مكنته قواعد التموين الحدودية والمراكز التدريب العسكري وتخزين السلاح، من تسليح نفسه بسلاح حربي عصري مكنته من أداء مهمته الأساسية، المتمثلة في تموين الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة رغم الصعوبات والخاطر، خاصة على مستوى السدود المكهربة، واستطاع عبوره على مستوى الجبال، وعن طريق التغول في عمق الصحراء وعبوره في منطقة العبادلة[3].

---

[1]: مناصرية يوسف: تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية 1956-1962، المرجع السابق، ص 49.

[2]: طاهر جبلي: القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني على الحدود الغربية، مرجع سابق، ص ص 107 108.

[3]: المرجع نفسه، ص 108.

ب. مصانع الأسلحة:

إن الأسلحة المتحصل عليها في بداية الثورة أسلحة جلها عبارة عن بنادق صيد خفيفة ومسدسات يملكها الشعب، فكان بعضها مربوطة بأسلاك ومسامير، وبعضها الآخر غير صالح، إضافة إلى الكميات القليلة من الأسلحة الآلية الخاضعة للرقابة الفرنسية المشددة على الحدود الغربية والشرقية، هذا الأمر دفع جيش التحرير الوطني إلى استحداث ورشات لصناعة الأسلحة، كما قال عبد الحفيظ بوصوف: إن الثورة لا تصنع سلاحها محكوم عليه بالفشل[1]، فبعد اتخاد قرار صنع الأسلحة التحق الكثير من الجزائريين الاختصاصيين والتقنيين في صنع القطع الحديدية، بعثت به فيديرالية الجبهة بفرنسا إلى المغرب، بالإضافة إلى تعاون مهندسين ألمان ومن الأرجنتين والإنجليز واليونان، وبعد شراء الآلات الضرورية من طرف محمد أرزقي مسؤول التموين بالناحية الغربية[2].

بدأ إنجاز ورشات ومصانع لصناعة الذخيرة وبعض الأسلحة الخفيفة فضلا عن راجمات البازوكا والمورتي التي كانت في حقيقة الأمر رمزية بالنسبة لاحتياجات الثورة، فتوزعت هذه المصانع فوق التراب المغربي وكانت موجودة في الأماكن التالية:

- ✓ **مصنع الأسلحة بتطوان:** أسس سنة 1958م، واختص بصناعة القنابل الإنجليزية والمتفجرات.
- ✓ **مصنع بوزنيقة:** بدأ العمل به سنة 1959م، ومن الأسلحة التي تم تصنيعها به قنابل على النموذج الأمريكي.
- ✓ **مصنع الصخيرات:** بدأ التشغيل سنة 1960م، على تصميم وصناعة مدافع الهاون عيار 45 مم، وأنواع المتفجرات.

[1]: إيمان دهشار ومروة فار: المرجع السابق، ص 59.

[2]: طاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 270 271.

- ✓ **مصنع المحمدية:** هو الآخر فتح عام 1960م، وأنتج مدافع الهاون عيار 60 مم و80 مم، والبنغالور والألغام.
- ✓ **مصنع الدار البيضاء:** شرغ منذ عام 1960م، في صناعة أسلحة البازوكا، والأسلحة الرشاشة من نوع MAT 49مم، وأنواع المتفجرات والألغام والأسلحة البيضاء[1].

عمليات الإمداد العسكري على الحدود الغربية:

لعبت القاعدة الخلفية الغربية في عهد محمد الخامس دورا لا يمكن الاستغناء عنه، حيث كانت القاعدة الركيزة الأساسية للأسلحة والذخيرة[2]، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن الجبهة الغربية، كما ورد في ذلك التقرير العام المفصل في الداخل الذي أعدته وزارة التسليح والاتصالات العامة عن الوضع العسكري، بل حتى الثورة ذاتها في المنطقة، حيث كانت هذه الأخيرة دوما في نقص الأسلحة والذخيرة وهو ما دفع بقيادة الثورة إلى تشكيل شبكات السلاح التي تولت مهمة الحصول على السلاح عبر الحدود البرية الغربية[3].

1) **الإمدادات البرية:** تعددت جهود شبكة التسليح في الجبهة الغربية إلى تجنيد بعض الأجانب في الحصول على السلاح سواء عن طريق شراءه أو تهريبه، كما استغلت شبكة التسليح كل الإمكانيات والعوامل المساعدة لتهريب الأسلحة والذخيرة، حيث اعتمدت على طرق هامة ورئيسية للإمداد سواء كانت برية أو بحرية، وقد شكلت المنطقة الجنوبية الغربية معبرا رئيسيا لتموين الولاية الخامسة والسادسة بالأسلحة عبر البيض وأدرار وبشار، حيث كانت الصحراء عاملا مساعد على عبور قوافل السلاح عكس المنطقة الشمالية الغربية التي كانت تحت المراقبة الشديدة من طرف المصالح الفرنسية خاصة بعدما لجئت إلى غلق الحدود

[1]: عبد المجيد بوجلة: الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2008/2007، ص ص 247 248.

[2]: رفيق تلي: مرجع سابق، ص 102.

[3]: طاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 260.

بالأسلاك الشائكة المكهربة، للحد من عمليات عبور السلاح، ورغم ردود الفعل الفرنسية إن قيادة الثورة في الولاية الخامسة لجئت عبر الحدود الغربية إلى استخدام طريقين بريين لأجل الإمداد بالسلاح[1]، وهما: طريق وجدة وهران وطريق وجدة بشار، واستخدمت أيضا قطار وجدة وهران.

➢ خط وجدة- وهران- الجزائر: استمرت الشاحنات التي تخفي مخابئ سرية تسلك هذا الخط في تهريب السلاح حتى عام 1960م، حيث صدر أمر بمنع عبور الشاحنات كافة من وجدة إلى مغنية إثر افتضاح أمر أحد عملاء الشبكة المدعو محمد بسباس اسمه الثوري (سنطاث) نتيجة وشاية من أحد العملاء المدعو جلول اسمه الثوري (قليل)، الذي كان يعمل بصفة عميل الاتصال بين قيادة الولاية الخامسة في المغرب وبين المنطقة الرابعة في الداخل، بعد القبض عليه وتعرضه للتعذيب[2].

➢ خط وجدة بشار: هو الخط الذي اعتمدت عليه الثورة بعد توقف خط وجدة وهران في إمداد الولاية السادسة الجنوب الصحراوي، وعلى الرغم من صعوبة مناخ المنطقة الجنوبية الغربية التي تتعرض للحر الشديد مما سبب أضرار ميكانيكية للشاحنات والسيارات، وكلفها خسائر مادية باهظة، فقد كانت الشاحنات والسيارات تنطبق من وجدة وبقية المناطق الغربية، حيث تعبأ خزاناتها السرية بالسلاح والذخيرة وتتجه نحو الصحراء إلى أن تصل إلى مدينة بشار الجزائرية، ومنها تعود شمالا إلى الأراضي الجزائرية، واستمرت الشبكة في الاعتماد على هذا الخط حتى غاية أواخر 1961م، عندما اكتشفت القوات الفرنسية خزان سري في إحدى الشاحنات يتضمن 60 بندقية، فبعد تحقيق السلطات الفرنسية تبين أن الشحنة آتية من المغرب الأقصى فأصدرت أمرا بإغلاق طريق المغرب بشار، فلم يبقى أما شبكة الاتصالات الخاصة

[1]: طاهر جبلي: تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 08، ص 78.

[2]: مراد صديقي: الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين، تر: أحمد الحاج، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، الجزائر، 1986، ص-ص 57-63.

سوى وسيلة واحدة للتهريب وهي قطار السكة الحديدية الذي يتحرك بصورة منتظمة بين المغرب والجزائر[1].

➢ خط السكة الحديدية: وضعت أربعة من عملاء الاتصالات لديها للتنقل بصورة منتظمة على خطي قطار سكة الحديد اللذين كانا يربطان المغرب بالجزائر، وكان هؤلاء المجاهدين يهربون السلاح الذي كان عبارة عن مسدسات وذخيرة ووسائلهم الخاصة[2].

ولم تكن محاولات تهريب السلاح عبر الحدود البرية تتعرض للخطر الفرنسي فحسب، بل كثير من الحالات كانت السلطات الرسمية المغربية تعرض سبيل المجاهدين، فبعد الانتهاء من إقامة خط موريس الذي أثر سلبا على حركة وتنقل جنود جيش التحرير الوطني سيرا على الأقدام بهدف التزود بالسلاح والتدريب، وبقي أمام كتائب جيش التحرير سوار ممر فيقيق للتسلل في الجنوب الذي أغلقته القوات المغربية هو الآخر سنة 1958م، الأمر الذي دفع جيش التحرير إلى البحث عن طرق ووسائل لتفعيل شبكة التسليح وتأمين عملية إمداد قوات الداخل، فكلفت الشبكة السرية للتسليح التابعة لإدارة الاتصالات الخاصة بالبحث عن طرق لتهريب السلاح إلى الثوار بوسائل أكثر أمنا[3]، ومن أهم هذه الوسائل نذكر منها ما يلي:

أ. **صناديق الخضر**: بدأ الشروع في استخدام هذه الوسيلة مع مطلع سنة 1958م، حيث كان يتم في أماكن سرية إعداد صناديق الخضر ذات قعر مزدوج، توضع في داخله مسدسات وكميات من الذخيرة ثم يعبأ فوقها الخضار المطلوبة شرائها، ثم شحنها عبر الشاحنة المتجهة إلى الجزائر، وهي الوسيلة التي استمر العمل بها إلى غاية سنة 1960.

[1]: طاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 298 299.

[2]: مراد صديقي: المصدر السابق، ص 64.

[3]: طاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 273 274.

ب. البطيخ: استخدمت هذه الفاكهة الفصلية كوسيلة لنقل القنابل اليدوية، وطلقات الرشاشات الثقيلة، وهذا بعد ما يتم تفريغه من جوفه ثم يعبأ بالأسلحة المناسبة الحجم، ثم يعاد إغلاقه بطريقة محكمة، ودفعا للتمويه كان يوضع بطيخ عادي فوق الشحنة[1].

ج. قلل الفخار (الجرات): قامت فب هذا الشأن إدارة الاستخبارات بالاتفاق مع أحد التجار العملاء لها من مدينة وهران، ويتعلق الأمر هنا بالمدعو "محمد بسباس"، الذي كان يقوم بعمليات استيراد وتصدير بعض السلع بين الجزائر والمغرب، حيث عرضت عليه فكرة تهريب الأسلحة لصالح الثورة، ولم يبدي أي اعتراض على هذه العملية، فاتصلت إدارة الاستخبارات بأحد العمال المغاربة المتخصص في صناعة الفخار وعرضت عليه الفكرة تعاونه مع الثورة الجزائرية لتهريب الأسلحة، فوافق هو الآخر، فكان هذا العامل المغربي يقوم بصناعة الفخار بشكل معين وبعدما يجف يضع في قعره حسب حجم القلة قطعة سلاح صغيرة كمسدس أو ذخيرة أو فنبلة يدوية ثم يضع فوقها طبقة أخرى من الطين ويتركها تجف مرة أخرى[2]، ونظرا للتستر بشكل تام على هذه العملية تكون الثورة قد استفادت بشكل كبير من كميات الأسلحة التي كانت توصلها هذه البضاعة عبر القطار نحو مدينة وهران، واستمرت هذه العملية إلى أن تفطن لها أحد رجال الجمارك، فألغي على إثرها نقل السلاح بهذه الوسيلة[3].

د. نقل الأثاث: كانت مهمة نقل السلاح والذخيرة ضمن الأثاث من مهام الشبكة السرية، وكان مكلف بها أحد العملاء للشبكة وهو الدكتور الطيب تيمور، وقد استغلت هيئة الشؤون الإدارية الحركة التي دبت بين الفرنسيين من سكان المغرب في سعيهم إلى الانتقال إلى الجزائر بعد إعلان استقلال الجزائر، وكان هؤلاء ينقلون أثاث بيوتهم بالكامل، وكانت معاملتهم تنجز في القنصلية الفرنسية بسهولة فائقة، فوجد جيش التحرير الوطني أنه يمكن استغلال هذه

---

[1]: محمد السعيد القاصري: دور الخطوط البرية والبحرية والموانئ والشواطئ المغربية في عملية عبور الأسلحة لصالح الثورة الجزائرية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 22، المسيلة، 2017، ص 258.

[2]: المرجع نفسه، ص 259.

[3]: نفسه، ص 260.

الظاهرة في نقل كميات هائلة من السلاح والذخائر إلى مختلف مناطق الجزائر، ونذكر على سبيل المثال نقل أثاث بين إلى وهران، فقد اشترت الهيئة أثاث بيت كاملا وجعلت عنوانه باسم فيسان محمد، بحيث يمكن قراءته فيسان مارسال أثناء إجراء المعاملات في السفارة الفرنسية، كما يمكن قراءته فيسان محمد عند استلام الأثاث في وهران، وهكذا أنجزت عملية الانتقال بالفعل، وأبحر الأثاث في باخرة من الدار البيضاء إلى وهران، وفي داخله مخزن كامل من الأسلحة والذخائر ويحتوي على 200 بندقية ورشاشات و20 مسدس ومئة الف طلقة مختلفة العيار[1].

هـ. خزانات وقود السيارات: من بين الآليات التي كانت تتم بها هذه الطريقة، نقل السيارات والشاحنات إلى أماكن سرية ثم القيام بخلع خزان الوقود للسيارة أو الشاحنة، ثم يفتح ويوضع في جوفه بشكل متناسق خزان صغير مليء بالأسلحة والذخيرة، ويترك فراغ حوله لتعبئته بوقود كافي لسير العربة لمسافة معقولة، وكانوا يضعون ماسورة طويلة داخل الخزان معبأة بالأسلحة، ثم يعيدون تلحيمه ودهنه جيدا، ثم يعاد إلى مكانه بالسيارة، وتتم تعبئته بالوقود بصورة عادية، وكذلك توظيف أرضية السيارة بتوزيع قطع السلاح عليها، من مأسورات البنادق، مسدسات، علب الذخيرة، ثم يوضع فوقها طبقة أخرى، إلى جانب استغلال السقف تارة ومؤخرتها تارة أخرى، وما يمكن تسجيله حول هذه المخابئ السرية هو أن البوليس الفرنسي كان كلما يكتشف مخبأ للأسلحة داخل السيارة إلا ويتم استبداله بمخبأ سري آخر، وقد حققت هذه الوسيلة نجاحا كبيرا في نقل الأسلحة من المغرب إلى الجزائر[2].

2) الإمدادات البحرية: لا تقل عملية الإمداد الثوري بالأسلحة عبر البحر أهمية عن الإمداد عبر الحدود البرية، فقد شكل وريدا آخر تفطنت من خلاله الثورة التحريرية بالنسبة للجهة الغربية بعد انطلاقتها, وقد كان المشروع يقضي من خلال الاستراتيجية التي وضعها كل من بن

[1]: مراد صديقي: المصدر السابق، ص ص 52 53.

[2]: محمد السعيد القاصري: المرجع السابق، ص ص 259 260.

بلة وبوضياف لمساعدة بن مهيدي في إطار البحث عن مصادر خارجية لتموين الثورة بالسلاح، وضرورة ايجاد طرق لإمداد الثورة بالسلاح[1].

فمن أهم الخطوط التي اعتمدت عليها قيادة الثورة في الإمداد بالسلاح وهي:

- **خط إسبانيا- الجزائر:** بعد منع السلطات الفرنسية الشاحنات من عبور الحدود الجزائرية باتجاه وهران- الجزائر، خشيت قيادة الثورة أن يؤدي ذلك إلى النقص في إمدادات الأسلحة، ومن هنا كان التفكير في فتح خط جديد يعوض النقص المحتمل، فاستقر الرأي على استخدام الخط البحري الذي كان يربط إسبانيا عن طريق مينائي إليكانت وبرشلونة بموانئ الجزائر، وقد بدأت قيادة الثورة العمل به سنة 1960م، وكان يعتمد في تهريب السلاح عبر هذا الخط عن طريق السيارات السياحية الخاوية من مينائي وهران والجزائر إلى إسبانيا، ومنها تدخل إلى المغرب الأقصى، حيث تعبأ خزاناتها السرية بالسلاح، ثم تعود إلى إسبانيا ومنها إلى الجزائر[2].
- **خط مرسيليا- الجزائر:** لا يقل هذا الخط أهمية عن سابقه، بل زاده أهمية بعد إغلاق الخطوط البرية، فهو الخط الذي تنتقل عن طريقه السيارات من الجزائر إلى فرنسا، وتتجه منها إلى إسبانيا، ثم تعود غلى مرسيليا بالسلاح، إما من المغرب أو إسبانيا، ويبحر منها باتجاه أهدافها في الجزائر[3].
- **خط المغرب- وهران البحري:** كانت هناك باخرة شحن فرنسية تنتقل بانتظام بين المغرب ومرفأ وهران بمعدل رحلتين في الشهر، فهي تأتي إلى المغرب محملة بالبضائع لتعود إلى وهران محملة بالمواد الأولية، وكان على متن الباخرة عامل جزائري يدعى "عبد القادر"، تمكنت شبكة الاتصالات الخاصة من تجنيده، فأخذ ينقل في كل رحلة إلى وهران حوالي 15 قطعة

---

[1]: طاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص-ص 277-279.

[2]: مراد صديقي: المصدر السابق، ص-ص 65-69.

[3]: المصدر نفسه، ص 70.

سلاح مختلفة الأحجام والأنواع يسلمها حين وصوله إلى عضو الشبكة الذي يعمل في شركة تموين البواخر، واستمرت هذه الطريقة حتى الاستقلال، ولم يتم الكشف عنها[1].

المبحث الثاني: على الصعيد السياسي.

إن التجربة المريرة التي عايشها الملك محمد الخامس في مجابهة الاستعمار مواقفه التضامنية وحتمية الترابط والمصير المشترك، جعلته منذ البداية يعرب عن تضامنه الكامل مع الثورة الجزائرية ومساندتها بحذر للحفاظ على علاقات التعاون مع الحكومة الفرنسية، والالتزام بالبحث عن حلول سلمية للمشكل الجزائري، إيمانا منه أن مصير الشعب الجزائري سيكون الاستقلال[2]، وفي 15 سبتمبر 1956م، ألقى العاهل المغربي الملك محمد الخامس خطابا بمدينة وجدة المغربية شدد فيه على ما تعانيه شعوب المغرب العربي من السياسة الاستعمارية المطبقة من طرف فرنسا، خاصة على الشعب الجزائري، وأكد من جهته على ضرورة إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية، وأن مستقبل الجزائر هو ضمن إطار وحدة المغرب العربي، ومما جاء في هذا الخطاب ما يلي: « إننا نود أن يوضع حد لحرب الجزائر، حتى نحافظ على علاقات الصداقة بين أقطار شمال إفريقيا وفرنسا»[3].

كما أن الملك محمد الخامس أكد على انشغاله بتطور المشكل الجزائري، وأوضح أن الجزائر ضمن مشكلة الشمال ومحل اهتمام المغرب الأقصى، وأبدى استعداد بلاده للمساهمة في إيجاد حل سلمي من خلال تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع الفرنسي والجزائري، وكان محمد الخامس باتجاهه المسالم للسلطات الفرنسية يسعى لتحقيق الاستقرار، ويؤكد تعاونه مع المسؤولين وتضامنه مع الشعب، وفي غياب التأييد المباشر لأهداف ومبادئ جبهة التحرير الوطني، نوه أن المساعدة التي يمكن أن يؤديها المغرب المستقل هو أن يساعد على إيجاد حل

[1]: مراد صديقي: المصدر السابق، ص 71.

[2]: عبد الله مقلاتي: نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى 1954-1962، المرجع السابق، ص 47

[3]: صالح لميش: الدعم السوري للثورة الجزائرية التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 127.

للقضية الجزائرية، وأن أفضل خدمة يمكن أن يقدمها للجزائريين ولفرنسا هو أن يساعد على تسوية المشكلة الجزائرية بوساطته[1].

يذكر الأستاذ "أحمد السعيد" أن الملك محمد الخامس أكد له بأن الجزائر عليه دين وجب سداده, هذا من خلال المحادثة التي دارت بينهما حين قال الملك: أنا أعلم أن هذا الوسام ربما يكون أقل من دعمك المعنوي لشعب المغرب، فقال أحمد السعيد: أنا أريد وساما آخر، فأبدر الملك دهشته وسألني: أي وسام ! أومر وأنا أعطيك، قلت له: أن المغرب كان خاضعا كاملا لفرنسا ولي أرض خصبة للعمل النضالي الجزائري ولدعم الثورة الجزائرية، والآن قل لتستقيل المغرب، أظن أن الجزائر تتلقى أضعاف ما كانت تتلقاه، فأجاب الملك: « أنا رجل مؤمن ومسلم وأحفظ الكثير من القرآن الكريم، وفيه آية تأمر بسبق سداد الدين الميراث الذي يوزع على الورثة والمستحقين، وللجزائر في عنقنا نحن المغاربة دين علينا أن نفي بل سأوصي ولي العهد بأن يكون نصب عينه سداد الدين للجزائر»[2].

1- حادثة اختطاف الطائرة:

استقبل الملك محمد الخامس القادة الجزائريين وبحث معهم الموقف من القضايا المطروحة، أكد لهم تضامن المغرب الأقصى ودعمهم للكفاح الجزائري ووفائه بجميع الالتزامات المتفق عليها، وكانت آمال القادة الجزائريين معلقة بتأكيد ندوة تونس[3]، المقرر عقدها في 23 أكتوبر 1956م، فمبدأ الاتصالات الموافق عليه من طرف الحكومة الفرنسية جعل الملك محمد الخامس يعتقد أن جهود الوساطة التي يباشرها.

[1]: عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 138.

[2]: جبران لعرج: الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمغرب الأقصى 1954-1962، المرجع السابق، ص ص 121 122.

[3]: عبد الله مقلاتي وصالح لميش: المغرب والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 225.

رفقة الرئيس "لحبيب بورقيبة"[1]، والقادة الجزائريين في تونس، أمر يستحق التشجيع ويحدد مستقبل العلاقات بين فرنسا والشمال الإفريقي، لكن هذه الجهود كلها تعرضت لعرقلة خطيرة بعملية القرصنة الفرنسية للطائرة المغربية المقلة لزعماء الجزائر في 22 أكتوبر 1956م، مما ترتب عنها عواقب حادة ليست على الجزائريين فحسب بل على الشمال الإفريقي، إذ أثارت ردود واستنكار المغرب ملكا وشعبا، فقد أثارت حادثة اختطاف الطائرة زعماء جبهة التحرير الوطني بهذه الطريقة البوليسية استياء عميقا في المغرب، وأعلن الملك محمد الخامس من تونس أن عملية الاختطاف هي تهجم مباشر على المغرب وخرقا لجميع المواثيق المبرمة مع فرنسا، وطال بإطلاق سراح المختطفين وإعادتهم دون شريط ولا قيد، كما قام باستدعاء السفير المغربي بباريس وقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، وهدد برفع القضية رسميا إلى محكمة العدل الدولية في حال عدم إطلاق سراح المختطفين[2].

في 23 أكتوبر 1956م؛ أي بعد يوم واحد من القرصنة الجوية أعلنت السلطات الاستعمارية الفرنسية عن تجميد كل مفوضاتها الجارية مع الحكومة المغربية، معتبرة التصريحات الرسمية المغربية تجاه الثورة الجزائرية دعما معنويا للقضية الجزائرية، وهي في نظرها مساس سيادتها على اعتبار الجزائر من ترابها، ولقد تمكنت الثورة الجزائرية من تصدر القضايا المغربية العامة، ولقيت الدعم المعنوي الكافي في الداخل والخارج وهو ما عبر عنه مرة أخرى العاهل المغربي محمد الخامس بقوله: « إننا لا نستطيع الاستمرار في انتصارنا الحالي

[1]: لحبيب بورقيبة: (1903-2000)، ولد في 03 أوت من سنة 1903م، بالمنستير، تعلم بمدرسة الصادقية 1924م، أسس الحزب الدستوري الجديد سنة 1934م، وفي عام 1945م، توجه إلى القاهرة ليقود الصراع ضد الامبريالية، وبعده عاد إلى تونس في 1949م، ليواصل نضاله ضد السلطات، وفي 1956 وقع اتفاقية بين تونس وفرنسا، وبعدها في 20ماؤس 1956، تم الإعلان عن استقلال تونس، وألغى بورقيبة سلطة الباي وأصبح رئيس الجمهورية التونسية إلى غاية الإطاحة به من طرف زين العابدين بن علي في 07 نوفمبر 1987م، أنظر: معمر العايب: مؤتمر طنجة دراسة تحليلية تقييمية، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 35 36.

[2]: عبد الله مقلاتي: نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى، المرجع السابق، ص-ص 55-66.

إن لم يحل المشكل الجزائري، ويعترف للشعب الجزائري بالحرية والاستقلال وكل ما يمس الجزائر يحدث جرح عميق بالمغرب بسبب العلاقات الوثيقة»[1].

2- لقاء مدريد 1957م.

يمكن رصد الاهتمام السياسي والدور النضالي للملك محمد الخامس من خلال اتصالاته العديدة مع مسؤولين جزائريين داخل المغرب وخارجه، فأثناء زيارته الرسمية لمدريد فيفري 1957م، التقى مع مسؤولي الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، ويذكر أحمد توفيق المدني أنه انتقل رفقة لمين دباغين للقاء ملك المغرب، وأنه تطرق في الاجتماع للعلاقات الأخوية الجزائرية والمغربية، وناقش سبل مؤازرة الثورة انطلاقا من المغرب، وأكد الملك استعداده لمساعدة الجزائريين، وتأكيد المساندة لجبهة التحرير الوطني، فقد استقبل الملك محمد الخامس وفد عن جبهة التحرير في قصره ليلا إثر انتقال الوفد إلى المغرب، وأعاد تأكيده على دعم ومساندة الثورة الجزائرية[2].

كما ذكر أحمد بن بلة في مذكراته أنه ذهب لمقابلته في مدريد، حيث قال: وجدته رجلا بسيطا ذكيا في منتهى النزاهة، ومهتم كثيرا بعواقب إطلاق النار المغربي، وانتهت المحادثة بنتائج هامة، فقد وعدنا محمد الخامس بمساعدات عسكرية مباشرة كبرى، ولقد أعطانا تأكيدا صريحا بأن تكون الحدود المغربية في كل لحظة بالنسبة لنا حدود صديقة، وممكنة للعبور دخولا وخروجا، للأسلحة والرجال[3]، وكانت رغبة الملك من خلال هطا اللقاء الاطلاع على

---

[1]: مريم الصغير: البعد الإفريقي القضية الجزائرية 1956-1962، المرجع السابق، ص-ص 21-25.

[2]: لهلالي سلوى ولهلالي أسعد: الدعم السياسي والدبلوماسي المغربي للثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد العاشر، العدد 03، جامعة سطيف2، الجزائر، 2019، ص 261.

[3]: أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، تر: العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، لبنان، د ت ، ص 101.

مواقف الجزائريين ومطالبهم وإمكانية تقديم مساعدات غير علانية حتى لا تسبب مشاكل لسياسة التكافل التي تسير وفقها العلاقات المغربية الفرنسية.

كما ندد محمد الخامس بتواصل الاضطهاد الذي يتعرض له الجزائريون وأكد أن مشكلة الجزائر تقف عائق أمام سياسة التعاون المغربية الفرنسية قائلا: إنني أجد نفسي مضطرا إلى أن أقول لكم بأن كل ما نحاوله من مفاهمة مع فرنسا سوف يكون ضعيفا ولا أساس له مادام الوضع الراهن بالجزائر، وطالب بإيجاد حل سلمي للمشكل الجزائري يحقن الدماء ويحد من اضطهاد الشعب الجزائري[1].

3- الوساطة المغربية التونسية:

لم يتوان الملك المغربي محمد الخامس عن عرض وساطته لحل القضية الجزائرية فوجه نداء مع الرئيس لحبيب بورقيبة في 22 نوفمبر 1957م، من الرباط إلى كل من فرنسا وجبهة التحرير الوطني ليعرضا فيه وساطتهما وفتح مفاوضات من أجل تجسيد سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ الأمم المتحدة[2]، ومن خلال هذا البلاغ فقد رد الجانب الجزائري وهو جبهة التحرير الوطني بقبول الدخول في مفاوضات مع فرنسا على أساس الاستقلال، أما فرنسا فقد ردت على العرض بتصريح تقول فيه بأن التوسط الذي يعرضه محمد الخامس وبورقيبة لا يمكن أن يقبل، لكن الرد النهائي لم يأت إلا بعد اجتماع الحكومة الفرنسية ودرسها للبلاغ التونسي المغربي، ويبدو أن الحكومة الفرنسية لا ترفض العرض برمته، ولكنها ترفض الحل السياسي الذي يتضمنه العرض وهو التفاوض مع جبهة التحرير الوطني لتجسيد السيادة الجزائرية[3].

---

[1]: عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص-ص 137-139.

[2]: مناصرية يوسف: دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 310.

[3]: جريدة المجاهد: العدد 13 بتاريخ 01 ديسمبر 1957، ص 27.

لم يكد ينته جلالة الملك محمد الخامس من الاجتماع بالرئيس لحبيب بورقيبة، حتى واجه سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي وصل إليها في 25 نوفمبر 1957م، حيث كان من المقرر أن يتحدث مع الرئيس إيزنهاور عن القضية الجزائرية والوساطة المغربية التونسية، لكن مرض الرئيس الأمريكي أحال دون ذلك، لكن الملك اغتنم الفرصة للحديث عن المشكل الجزائري مع وزير الخارجية الأمريكي دولس، حيث صدر بلاغ مشترك جاء فيه عن الجزائر: لقد أبدى جلالة الملك المغربي اهتماما كبيرا بالقضية الجزائرية وتأثيراتها المباشرة المهددة على الحالة بالمغرب وعلى علاقته بالدول العربية، وعبر جلالته عن رجائه في إيجاد حل سلمي لهذا المشكل عن طريق المفاوضات الودية وعلى قاعدة الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير، وأكد وزير الخارجية الأمريكية لجلالته عزم الولايات المتحدة الراسخ في العمل على إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل للقضية[1].

فهذا البلاغ أكد انشغال الدولتين بمشكلة الجزائر لوضع حل سلمي، إلا أن الموقف الأمريكي ظل يؤكد دعمه للسياسة الفرنسية وأدى فشل مشروع الوساطة إلى استمرارية الحل العسكري بالجزائر، وظلت منطقة المغرب العربي تتعرض للمخاطر السياسية، مما اثر على قوة التضامن الشعبي، وأعطى بعدا للعمل المغربي المشترك[2].

فالتوجه السياسي الذي سار عليه الملك ارتكز أساسا على إثارة الحلول السلمية وأكد على ضرورة الوصول إلى الحل السياسي عوض اعتماد الخيار العسكري، ومع أنه يلتقي مع الرئيس لحبيب بورقيبة في اعتماد الوساطة والحل السياسي، إلا أنه يختلف ويتناقض معه في تقديم برنامج أو التدخل في الشؤون الداخلية لجبهة التحرير الوطني[3].

---

[1]: جريدة المجاهد: العدد 13 بتاريخ 01 ديسمبر 1957، المصدر السابق، ص 27.

[2]: عبد الله مقلاتي: نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى، المرجع السابق، ص 67.

[3]: جبران لعرج: الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمغرب الأقصى، المرجع السابق، ص 130.

4- مؤتمر طنجة:

إن المحلل لتصريحات وخطب القادة النظاميين التونسي والمغربي، يلاحظ إلحاحهم على توحيد المعركة من أجل تنحية الاستعمار من الجزائر وبقاياه في الدول المغاربية الأخرى، كشرط أساسي لقيام وحدة المغرب العربي، وإن الحرب هي الدافع الوحيد لهؤلاء القادة أمام تحقيق هذه الوحدة، حيث أكد الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة في هذا السياق: « أن العقبة الكأداء هي الاستعمار الفرنسي في الجزائر، لذا أعتقد أن عملنا مع بعض تونس والمغرب وليبيا لتوفير أسباب تحرير الجزائر، يسهل في نفس الوقت تحقيق الوحدة، لأن تحرير الجزائر شرط أساسي لتحقيق امنية الوحدة، وحين تتحرر الجزائر لن تبقى أمام وحدة شمال إفريقيا أسباب معيقة يمكن أن تعطلها»[1].

أما محمد الخامس، فقد صرح في خطابه بوجدة: « أن شمال إفريقيا يكون كل واحد من جهة الجغرافية والجنس، ومن جهة أخرى فإن الأقطار الثلاثة التي يتركب منها الشمال الإفريقي، مرتبط ارتباطا وثيقا باللغة والدين والتقاليد، فمستقبلها مشترك مثل ماضيها ولهذا فكل ما يمس الجزائر يحدث صدى عميقا بالمغرب بسبب العلاقات الوثيقة، والتلاؤم الشديد الذي يوجد بينهما، وبسبب الجوار الطبيعي أيضا»[2].

هذه التصريحات تأكد أن قادة النظامين التونسي والمغربي، قد اقتنعا على أن تحقيق وحدة المغرب العربي لا تتم إلا باستقلال الجزائر، فهذه التصريحات كانت سببا سياسيا دبلوماسيا لعقد هذا المؤتمر، فالدعوة إلى عقد هذه المؤتمر كانت مبادرة عن حزب الاستقلال المغربي الذي جاء في مقررات اللجنة التنفيذية إثر اجتماعها في طنجة يوم 02 مارس 1958م، توصية بدراسة الوسائل الخاصة بتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي، كما قامت اللجنة التنفيذية في 17 مارس 1958م، بإرسال السيدان: "أبوبكر القادري" و"الدكتور بناني" إلى

[1]: معمر العايب: مؤتمر طنجة دراسة تحليلية تقييمية، المرجع السابق، ص 123.

[2]: جريدة المجاهد: العدد 20 بتاريخ 15 مارس 1958، ص 07.

تونس لإعداد برنامج عمل المؤتمر مع قادة حزب الدستور الجديد، كما تم عقد اجتماعات بين الطرفين من 19 إلى 22 مارس، تقرر من خلالها عقد المؤتمر بمدينة طنجة المغربية، وتوجه السيدان: "المحجوب بن الصديق" و"عبد الرحمان يوسفي" إلى القاهرة للقيام باتصالات مع جبهة التحرير الوطني والتنسيق معها، واقتناعها بالمشاركة في المؤتمر[1].

كما يتضح أن تطورات الوضع بالمغرب العربي، ومخاطر حرب الجزائر على تونس والمغرب كانت وراء الدعوة لعقد مؤتمر طنجة، وقد أكد "عبد الرحيم بوعبيد" أن الهدف منه هو إظهار التضامن بين الأقطار الثلاثة ومساندة الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال، وإظهار التضامن الكامل ما بين الأقطار الثلاثة إزاء الحكومة الفرنسية[2].

وانطلاقا من القناعة المغربية المؤيدة لفكرة ضرورة دعم القضية الجزائرية، وإيجاد حل عادل لهما، تجسدت فكرة عقد مؤتمر طنجة في 27 أفريل إلى 30 أفريل 1958م، حيث كانت افتتاحية جلسات المؤتمر علنية بمقصر المارشال بمدينة طنجة على الساعة الخامسة والنصف مساءاً، تحت رئاسة زعيم حزب الاستقلال المغربي السيد: علال الفاسي، حيث أعطيت كلمات الافتتاح لممثلي الوفود المشاركة، فبعد ثلاثة أيام من الحوار والمناقشة خرج المؤتمرون في اليوم الرابع بالتوصيات التالية[3]:

- ✓ إقرار مبدأ تقديم مساعدات مالية للجزائر في حربها.
- ✓ تأكيد على حق الشعب الجزائري في الاستقلال كشرط لإنهاء النزاع الفرنسي الجزائري.
- ✓ سحب مساعدات الدول الغربية لفرنسا، ومساندتها في حربها ضد الشعب الجزائري.
- ✓ تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها
- ✓ المطالبة بإلحاح على تصفية القواعد العسكرية في كامل تراب المغرب العربي.

---

[1]: معمر العايب: المرجع السابق، ص-ص 124-127.

[2]: عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 155.

[3]: مريم الصغير: البعد الإفريقي، المرجع السابق، ص-ص 28-31.

- ✓ اختيار الشكل الفيديرالي كإطار لوحدة المغرب العربي، على أن يتم إنشاء المؤسسات.
- ✓ إجراء مشاورات مع حكومتي تونس والمغرب الأقصى لإقامة حكومة جزائرية مؤقتة كما سمحت الظروف.
- ✓ ألا تربط الحكومات على انفراد مصير شمال إفريقيا في حق العلاقات الخارجية والدفاع إلا بعد إقامة المؤسسات الاتحادية[1].

فمن خلال هذه القرارات يظهر أن القضية الجزائرية نالت اهتمامات المناقشين وتأكد بخصومها تقديم مساعدات هام للكفاح الجزائري، فضلا عن تجسيد فكرة وحدة المغرب العربي، واعتبار الجزائر قطرا كامل السيادة وعضوا فعالا في الوحدة الفيديرالية قبل تحصلها على الاستقلال، إلا أن هذه القرارات لم تكتسب صبغة تنفيذية رغم موافقة رئيسا الدولتين محمد الخامس ولحبيب بورقيبة ومساندتهما مما جاء في مؤتمر طنجة، فرغم مشاركة الحزب الدستوري الحر وحزب الاستقلال المغربي في السلطة، إلا أن قرارتهما كانت شعبية أكثر منها رسمية، كما تم تأجيل تنفيذ قرارات طنجة إلى لقاء القمة، وإن كانت الأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية اقترحت قرارات طنجة، وعبرت عن مطامحها في مساندة الثورة الجزائرية، فإن الحكومتين المغربية والتونسية تماطلت تدريجيا عن تجسيد مقررات طنجة[2].

وتطبيقا لتوصيات مؤتمر طنجة تم عقد مؤتمر مغاربي بمدينة المهدية في جوان 1958م، لتجسيد مقررات طنجة[3]، وتم تكليف "فرحات عباس" برئاسة هذا المؤتمر من طرف الهيئة المكلفة، حيث بادر بافتتاح الجلسة التي تضمنت جول الأعمال التالية:

1. تطبيق قرارات طنجة لمساعدة الجزائر ولإجلاء قوات الاحتلال وإدانة سياسة ديغول في الجزائر، بالإضافة إلى الموقف المشترك في الأمم المتحدة والحكومة الجزائرية.

---

[1]: عبد الله مقلاتي: نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى، المرجع السابق، ص ص 71 72.

[2]: عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص ص 157 158.

[3]: رفيق تلي: المرجع السابق، ص 148.

2. دراسة إنشاء المنظمات التي خطط لها مؤتمر طنجة (الأمانة الدائمة والجمعية الاستشارية)[1].

وعلى أي حال لم يخرج المؤتمر بأي نتائج مهمة، إذ أكدت مناقشات الوفد خلال مؤتمر المهدية، أن أوضاع الحكومة المغربية، تجعلها من غير الممكن تقديم مساعدات مالية، وأجرت تأويلات لتغيير مقررات طنجة، كما أوضح رئيس الحكومة المغربية أن مسألة وحدة الشمال الإفريقي لا يمكن رهنها بمستقبل الجزائر، ولم تستسلم جبهة التحرير الوطني لضغوط مغربية، وأدركت أن التعهد بمساعدة الكفاح الجزائري ماديا سيضل حبرا على ورق، ورغم نجاحها في إقناع الطرفين بتأييد حقوق الشعب الجزائري بالاستقلال، إلا أنها شعرت بخضوع توجيهات الطرفين بتأثيرات سياسية ديغولية، فأتبعت سياسة مهادنة مع الحكومة المغربية في الحفاظ على المصالح المكتسبة، وكذلك على التضامن الشعبي[2].

5- إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة.

عندما قررت جبهة التحرير الوطني إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، لم تكن علاقتها مع تونس والمغرب على أحسن ما يرام، فكانت تخشى أن يقدما على معارضة إنشائها في تلك الظروف التي يمر بها الشمال الإفريقي والعودة القوية للنفوذ السياسي الفرنسي، وإرساء علاقات التعاون مع المغرب، غير أن التوجه السياسي المغربي بدأ يتفتح على قوى الحياد ويتأثر بالضغوط الشعبية المؤيدة للثورة الجزائرية، مما جعل الحكومة المغربية لا تتأخر في الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة[3]، حيث جاء اعترافها في اليوم الثاني لإعلانها في 19 سبتمبر 1958م، في شكل بين رسمي يحمل توقيع رئيس الحكومة "أحمد بلافريج" تضمن ما يلي: "ولي

---

[1] : Mohamed Mahri : Les archives de la révolution Algérienne, Ed jeunes Afrique, Paris, 1981, P 414.

[2]: لهلالي سلوى ولهلالي أسعد: الدعم السياسي والدبلوماسي: المرجع السابق، ص 262.

[3]: عبد الله مقلاتي: نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى، المرجع السابق، ص 80.

الشرف بأن أنقل إلى علمكم أن مجلس الوزراء المجمع برئاسة جلالة الملك محمد الخامس، قد قرر في 19 سبتمبر 1958م، الاعتراف بالحكومة المؤتة للجمهورية الجزائرية".

قد كان إعلان الحكومة في كل من تونس والمغرب ومصر في وقت واحد، كما تم اختيار القاهرة كمقر للحكومة المؤقتة، نظرا لما تقدمه من دعم للثورة الجزائرية، وتجمع الدلائل على أن تونس والمغرب لم تكن ملائمتين لاستقرار الحكومة المؤقتة لأن النفوذ الفرنسي لا زال موجودا فيهما، وكانت نصيحة حاكميهما التريث حتى الظروف الملائمة لإعلانها[1].

في حين كانت جبهة التحرير الوطني أن تحزم أمرها للرد على المرحلة الجديدة للسياسة الفرنسية، وهذه الحقائق جعلتها لا تقيم مقر الحكومة الجزائرية في تونس أو المغرب، وما ذكره الباحث إسماعيل ديش ونقل عنه عمار رحيلة من اختيار القاهرة كمقر للحكومة الجزائرية المؤقتة، جاء نتيجة رفض طلب جبهة التحرير الوطني في تكوين حكومة جزائرية مؤقتة في المغرب، على فتح مكاتب لها بالمغرب، وتسهيل نشاطها، وتمكنت الحكومة الجزائرية بطريقة دبلوماسية من إيجاد حلول سلمية للمشاكل التي تعترضها بالمغرب، بما في ذلك المسائل الحدودية، وأقامت بالمغرب بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة "شوقي مصطفاوي" منذ سنة 1958م، تركزت مهامها في تمثيل الثورة الجزائرية سياسيا[2].

كما قام الوفد الجزائري برئاسة "كريم بلقاسم" نائب رئيس الحكومة المؤقتة بزيارة إلى الرباط بالمغرب، حيث التحق بالأخوين "عبد الحفيظ بوصوف" و"عبد الحميد مهري"، حيث حضي الوفد الحكومي الجزائري بمقابل رسمية في 13 ماي 1958م، مع جلالة الملك محمد الخامس، وجرت بين الطرفين محادثة طويلة، اذيع إثرها بلاغ يذكر بالخصوص أن المحادثة تناولت المشاكل التي تهم الحاضر والمستقبل للمغرب العربي، وخاصة الوضعية الجزائرية، وأضاف البلاغ إلى ذلك أن جلالة محمد الخامس أكد من جديد أن الجزائر لا تزال هي محور

[1]: لهلالي سلوى ولهلالي أسعد: الدعم السياسي والدبلوماسي: المرجع السابق، ص ص 266 267.

[2]: عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص-ص 1966-168.

مشاغله، وأن الشعب المغربي متضامن مع أخيه الشعب الجزائري، وأنه يسانده في كفاحه من أجل الحرية التي الشرط الأساسي لتجسيد وحدة المغرب العربي، وتثمين استقلاله وتحقيق مصيره[1].

إن مواقف الملك محمد الخامس كانت معنوية وعملية، فمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية 01 نوفمبر، أعلن عن إضراب عام في كل أنحاء المغرب، نادى المتظاهرون باستقلال الجزائر وحرية الشعب الجزائري، وبهذه المناسب وجه الملك خطابا للأمة قائلا:« أن يوم الجزائر هو يومنا، ومن واجبنا نواصل مساعدتنا ومساندتنا للجزائر، وأن نضاعف مجهوداتنا حتى تحصل على حقها ويأتي النصر، يجب علينا أن نتحمل كل شيء من أجل القضية الجزائرية»[2].

المبحث الثالث: على الصعيد الدبلوماسي.

إن السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر جعلت الملك محمد الخامس أحرص من أي وقت مضى على تقديم دعمه للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي، ولقد ارتبطت بداية الجهود الدبلوماسية المغربية بقيادة الملك محمد الخامس للتعريف بالقضية الجزائرية منذ استقلال المغرب سنة 1956م، وتركز نفوذه السياسي في المحافل الدولية الإقليمية، فقد أعرب الملك محمد الخامس على اهتمامه بالقضية الجزائرية وانشغاله بمسألة استمرار الحرب التي تهدد الشمال الإفريقي، فالدبلوماسية المغربية وعلى رأسها محمد الخامس اهتمت بالدفاع عن القضية الجزائرية داخل الأمم المتحدة والعمل على كسب التأييد الدولي لصالحها، والضغط على فرنسا للحد من سياستها الإضطهادية، وإيجاد حلول سلمية للمشكل

[1]: جريد المجاهد: العدد 43 بتاريخ 01 جوان 1959م، ص 02

[2]: إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 105.

الجزائري تكفل تحقيق الاستقرار في الجزائر وتضمن الحفاظ على علاقات الصداقة الشمال إفريقية[1].

نظرا لأهمية المغرب وقربه من الدول الأوروبية، فقد اهتمت جبهة التحرير الوطني بتفعيل نشاطها السياسي والدبلوماسي بالتنسيق مع الحكومة المغربية، وكذا البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية المتواجدة بالمغرب، حيث كانت تعقد الندوات الصحفية والاجتماعات التنسيقية لعرض تطور القضية الجزائرية[2].

أوفد الملك محمد الخامس ولي عهده الأمير الحسن الثاني[3]، كمبعوث شخصي إلى الحكومة الفرنسية في باريس لينقل انشغالات المملكة المغربية بشأن القضية الجزائرية، مقترحا وساطة ملك المغرب بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، وأبلغ الأمير الحسن الثاني الحكومة الفرنسية بأن المغرب سيقف إلى جانب الجزائر في الدورة الاممية الحادية عشر التي ستعقد في نهاية سنة 1956م، وقد أكد ذلك وزير الخارجية أحمد بلافريج في سياق استعراض للدبلوماسية المغربية، حيث حث الفرنسيين إلى التعامل مع القضية الجزائرية، وفقا لما يرضي الطموحات المشروعة للشعب الجزائري[4].

---

[1]: رفيق تلي: الدبلوماسية المغربية في خدمة الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة كان التاريخية، العدد 25، 2017، ص 75.

[2]: عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية، المرجع السابق، 188.

[3]: الحسن الثاني: هو الحسن بن محمد الخامس المعروف بالحسن الثاني ملك المغرب الأقصى، ولد بتاريخ 09 جويلية 1929، تلقى تعليمه في البيت الملكي، ثم انتقل إلى فرنسا ليتحصل على شهادة ليسانس في الحقوق بجامعة بوردو، كان قائد القوات المسلحة المغربية عام 1955م، وفي أوت 1957م، أصبح الوريث الشرعي للملك محمد الخامس، ليصبح في عام 1960م، وزير الدفاع ونائب مجلس الحكومة في فيفري 1961م، فبعد وفاة والده محمد الخامس أصبح ملك المملكة المغربية إلى غاية وفاته عام 1999م، ليجلس محله ابنه على كرسي العرش تحت اسم الملك محمد السادس، أنظر: لزهر بديدة: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط1، دار السيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 255 256.

[4]: السبتي غيلاني: علاقة جبهة التحرير الوطني بالمملكة المغربية أثناء الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011/2010، ص 138.

كما طالب وزير الخارجية المغربي بالسعي الحثيث لإيجاد تسوية شاملة للمأساة الجزائرية، كما أوضح بأن الشعب الجزائري محروم من أبسط حرياته، كحرية التعبير والاجتماعات، ومن حق التجول في بلاده وأكد أن: "النظرية القائلة بأن الجزائر جزء من الراية الفرنسية إنما هي وهم"، فرغم مصادقة الدورة الحادية عشر على لائحة أكدت فيها على ضرورة إيجاد حل سلمي، فإن فرنسا ظلت تماطل وتتذرع بالحجج الواهية، ففي هذا الإطار وقبل بداية دورة ثانية عشر في 30 مارس 1957م، وقعت كل من تونس والمغرب معاهدة في الرباط تتعهد بالسعي على إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية، كما نجد ممثل المغرب في الأمم المتحدة "أحمد العراقي" يؤكد أن القضية الجزائرية لا تتطلب فقط مجرد إصلاحات، بل هي مشكل سياسي لا يمكن حله إلا بالاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره بنفسه[1].

على الرغم من كل ذلك إلا أن الحرب ظلت مستمرة في الجزائر متسببة في خسائر مادية وبشرية، وليس ثمة أي شيء يوحي بوجود حل يتماشى مع أهداف ومبادئ هيئة الأمم المتحدة، بل هناك دلائل تثير الخوف والقلق لأن الوضعية ازدادت خطورة، حيث لاقت القضية الجزائرية التأييد المطلق من خلال الخطب القوية والمؤثرة من طرف المغرب وتونس على وفود الأمم المتحدة خلال الدورة الثالثة عشر ديسمبر 1958م، إذ أبرز فيها السيد "فيلالي" نائب رئيس اللجنة المغربية، الذي صرح قائلا:« ساعة التماطل... حربا قاسية تدور في الجزائر، بمواكبها للأحزان والدمار، النار تكتسح القطر الجزائري تهدد الأمن واستقرار كل إفريقيا الشمالية، وتوشك أن تعكر السلام في العالم، المشكل يصبح يوما بعد يوم أكثر خطورة»[2].

من هنا نستطيع أن نقول أن الأمم المتحدة في هذه الدورة أظهرت تشجيعها للقضية الجزائرية في هذه الدورة واعترافها بشرعية نضالنا الذي نوصله مع استعدادنا في الوقت نفسه

[1]: بشير سعيدوني: الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم، مجلة معارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 08، 2016، ص-ص 332-334.

[2]: رفيق تلي: الدبلوماسية المغربية في خدمة الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، 77.

للتفاوض، والكلمة الآن لحكومة فرنيا التي ينبغي أن تفكر مليا في العواقب إذا أصرت عل معارضة هذه الإدارة الدولية العامة، التي أصبحت تناصر حق الشعب الجزائري بدون خداع[1].

كما تواصلت الجهود المغربية الداعمة للقضية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة، وذلك خلال الدورة الرابعة عشر في ديسمبر 1959م، حيث أحرزت القضية الجزائرية تقدما في المنظمة الأممية بفضل ضغط الرأي العام العالمي، فقد ساندت الدبلوماسية المغربية مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث أكد ممثلو المغرب أنه ليس بالإمكان ان يضع الشعب الجزائري أسلحته بمجرد اعتراف فرنسا في تقرير مصيره، فاستمر محمد الخامس في نصرة القضية الجزائرية، فنجد هذا الأخير من بداية 1960م، كثف جهوده للمساندة الدولية لها، وقد مثل الوفد هذه المرة خلال الدورة الخامسة عشر في أكتوبر 1960م، ولي العهد الحسن الثاني الذي أكد أنه لا يجوز للهيئة أن تسمح بمواصلة الحرب في الجزائر[2].

كما جدد اعتراف الحسن الثاني وبلاده بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري، وأنها المفاوض الرسمي للوصول إلى التسوية السلمية، واتجهت المغرب من جهة أخرى إلى دعم القضية الجزائرية على المستوى الإفريقي، وذلك من خلال عملها على جعل حكومات الدول الإفريقية وشعوبها تضاعف مؤازرتها للقضية الجزائرية، وذلك منذ 1958م، أثناء انعقاد مؤتمر "آكرا" في 16 أفريل 1958م[3].

حيث اقترب مؤتمر آكرا بتنظيم المغرب يوما تضامنيا مع الشعب الجزائري، ألقى في الملك محمد الخامس خطابا أكد على اهتمام بلاده بتوسيع دائرة التضامن مع الجزائر لتشمل شعوب القارة الإفريقية، كما أكد ممثل المغرب بمؤتمر آكرا تأييد بلاد لقضية الشعب الجزائري، وضرورة تكاثف وبذل الجهود لتأييد مطالب جبهة التحرير الوطني، فاستمر الدعم الدبلوماسي

[1]: جريد المجاهد: العدد 34، بتاريخ 24 ديسمبر 1958م، ص 03.

[2]: إيمان دهشار ومروة فار، المرجع السابق، ص ص 38 39.

[3]: لهلالي سلوى، لهلالي أسعد: الدعم السياسي والدبلوماسي المغربي للثورة، المرجع السابق، ص ص 267 268.

المغربي للحكومة الجزائرية المؤقتة في إطار مؤتمرات الدول الإفريقية المستقلة، فبادرت الحكومة المغربية والدبلوماسية المصرية إلى الدعوة لعقد مؤتمر بمونروفيا في أوت 1959م، شاركت فيه الحكومة الجزائرية المؤقتة، واعترفت خلاله غانا وليبيريا بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وأوصى المؤتمرون بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، ومواصلة التنسيق الدبلوماسي بنصرة القضية الجزائرية بالأمم المتحدة[1].

تواصل الدعم الدبلوماسي المغربي للثورة الجزائرية وإبراز فضلها على الجميع، ونذكر مثلا تصريح السيد "أحمد طيبي بن هيمة" رئيس الوفد المغربي إلى ندوة الدول الإفريقية المستقلة بأديس أبابا المنعقد بين 14 و24 جوان 1960م، قوله:« ينبغي أن لا ننسى حرب الجزائر كانت عاملا حاسما في توجه سير الأحداث بإفريقيا، وإن كل الدول استقلت أخيرا في إفريقيا تدين بالكثير للجزائر المكافحة»[2].

كما دعا الملك محمد الخامس رؤساء الدول الإفريقية المستقلة المشاركة في مؤتمر الدار البيضاء بداية سنة 1961م، بحضور الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأكد المؤتمرون على مساندة القضية الجزائرية والوقوف إلى جانب الجزائر في قضية الصحراء، أما مستوى الجامعة العربية، فقد أكد المغرب وقوفه إلى جانب الدول العربية في مساندة الثورة الجزائرية، فكان انعقاد الدورة الثانية والثلاثون لهذه الهيئة عام 1959م، بالمغرب مناسبة أكدت فيها الدول العربية مواصلتها تأييد القضية الجزائرية والاستقرار في تنسيق الجهود الدبلوماسية لكسب تأييد الرأي العام الدولي لها، كما كان للمغرب دعما هاما للجزائر أثناء مؤتمر دول عدم الانحياز ببلغراد في ديسمبر 1961م، حيث دعا الملك محمد الخامس إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة[3].

---

[1]: عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي في دعم القضية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 193 194.

[2]: مناصرية يوسف: دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص ص 315 316.

[3]: لهلالي سلوى، لهلالي أسعد: الدعم السياسي والدبلوماسي المغربي للثورة، المرجع السابق، ص 269.

المبحث الرابع: على الصعيد الاجتماعي.

أولا: التضامن الشعبي المغربي مع الثورة الجزائري.

تكرس التضامن الشعبي في المغرب بأشكال مختلفة ساهم فيها الموقف الرسمي السياسي، إذ كان تعاطف الملك محمد الخامس مع القضية الجزائرية يدفع للتضامن مع الشعب الجزائري، وكذلك الامر بالنسبة للأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية، خاصة في المناسبات الثورية خلال أيام التضامن مع الجزائر، في حين أن تضامن سكان الريف المغربي ومناطق الحدود الشرقية اِمتد إلى أبعد جدود التضامن الأخوي والمؤازرة الفعلية، وبحكم احتضانهم للثوار واللاجئين الجزائريين، فقد كان لصفات النخوة والكرم التي تميزهم وكذا تجربة الكفاح المشترك الجزائري المغربي أثرها في تعميق أواصل الأخوة والتضامن الذي كان دعما قويا لنشاط الثورة الجزائرية بالمغرب[1].

كما أن تصريحات قادة المقاومة المغربية كانت تعطي دفعا قويا لزيادة تأجيج التضامن الشعبي، كما أن حزب الاستقلال المغربي كان يدرك مدى تشابك القضية الجزائرية وانعكاساتها عل المغرب، فلم يكن باستطاعة الاستقلاليين أن يفرقوا بين الشعبين من تضامن، وقد كانت عملية القرنصة الجوية للطائرة المقلة لزعماء الجزائر واحدة من سلسلة الاعتداءات التي تحاول من خلالها فرنسا ضرب التضامن الشعبي ووضع حد للمساندة التي يلقاها الثوار الجزائريين بالمغرب، وأدت هذه الحادثة إلى سخط شعبي عارم تفجر في شكل مظاهرات عنيفة بطشت بعدد من المستوطنين الفرنسيين وأتلفت أملاكهم[2].

[1]: عبد الله مقلاتي: جهود التضامن الشعبي والعربي المغربي ودورهما في توفير الدعم السياسي للثورة الجزائرية، مجلة رفوف، المجلد السابع، العدد 03، المسيلة، الجزائر، سبتمبر 2019، ص 115.

[2]: لهلالي سلوى، لهلالي أسعد: الدعم السياسي والدبلوماسي المغربي للثورة، المرجع السابق، ص 272.

كما شارك الشعب المغربي الجزائر في إضرابها الأسبوعي في بداية 1957م، لمساندة القضية الجزائرية والمطالبة بتدويلها في الأمم المتحدة، وقد أستجيب للنداء، حيث أغلقت المتاجر وعطلت حركة النقل والأسواق، كما عبر الشعب المغربي عن مساندته للكفاح الجزائري ماديا من خلال جمع مساعدات مختلفة، وقام اتحاد النساء المغربيات بتنظيم مهرجان في 21 جانفي 1957م، لمساعدة الشعب الجزائري ماديا ومعنويا، كما قامت المرأة المغربية بجهود معتبرة حيث نظمت مهرجان حافل بحضور جمع كبير من النساء المغربيات وممثلات فرع النساء الجزائريات بطنجة، وفي ختام الاجتماع أرسلت برقية تأييد للقضية الجزائرية للأمين العام للأمم المتحدة، ونهضت بضرورة مساعدة اللاجئين الجزائريين[1].

أعلن محمد الخامس بمناسبة إنشاء منظمة التعاون الوطني للتكفل بقضايا التضامن والإشراف على تأطير مهرجان يوم التضامن وجمع التبرعات، وكانت ليلة السابع والعشرين من رمضان 16 أفريل 1958م، يوما تضامنيا حافلا، قرر فيه المغرب حكومة وشعبا أن يجعله يوم التضامن مع الجزائر، ووجه الملك محمد الخامس في ليلة القدر خطاب اعلن فيه انطلاق حملة التضامن، وحث على أن تتبلور بهذه المناسبة إرادة الشعب المغربي في تأييد قضي شقيقه الشعب الجزائري، وطلب الملك من الشعب المغربي الإعراب عن تضامنه وتأييده للشعب الجزائري المكافح من اجل حريته واستقلاله، فاستجاب الشعب المغربي بكل فئاته إلى نداء الماك، وكانت أيام التضامن التي تنظم كل سنة تحصل مبالغ مالية معتبرة ومساعدات مختلفة تجمع عبر أنحاء المغرب وتدفه لمسؤولي جبهة التحرير الوطني[2].

---

[1]: عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، ج2، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 154 155

[2]: عبد الله مقلاتي: جهود التضامن الشعبي والعربي المغربي ودورهما في توفير الدعم السياسي للثورة الجزائرية، ص ص 120 121.

ومن جهة أخرى نظم الشبان والطلبة المغاربة مظاهرات تضامنية مع الشعب الجزائري واتجهوا نحو السفارة الفرنسية، حيث تمكنوا من اقتحام حواجز البوليس وتجمعوا أمام مدخل السفارة، بقولهم:« أيها القتلة إلى المشنقة، أيها الفرنسيون أخرجوا من الجزائر»، ثم انطلقت الحناجر تردد نشيد الثورة الجزائرية وقد سار في المظاهرة السيدان: "عبد الكريم الخطابي و"أحمد العلوي"، وهما وزيران بالحكومة المغربية، كما قامت مظاهرة مماثلة في مدينة وجدة سار فيها عدة آلاف من الشبان المغاربة، ونشر الاتحاد المغربي للشغل بلاغا أكد فيه أن سياسة الغزو التي ينتهجها "الجنرال ديغول"[1]، تصطدم بإرادة شعب جند نفسه بجانب جبهة التحرير الوطني وطالب هذا البلاغ بمشاركة الشعب المغربي في الكفاح إلى جانب جيش التحرير الوطني وأضاف أن الوقت قد حان لإرسال المتطوعين، كما عقد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب اجتماعا في الرباط لاتخاذ موقف بشأن حوادث الجزائر الدامية، ونشروا بلاغا عبروا فيه عن استنكارهم للفظائع الإجرامية التي ارتكبتها فرنسا في حق الجزائر[2].

كما أظهر الشعب المغربي التضامن مع الجزائر في يوم 05 جويلية 1961م، اليوم الوطني ضد التقسيم واليوم العالمي للتضامن مع الجزائر يوما خالدا في تاريخ العلاقات بين القطرين الشقيقين، وعبر فيه الشعب المغربي الشقيق في كل مكان عن تضامنه الكامل مع الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال والوحدة الوطنية التامة وانعقد مهرجان عظيم في ملعب سيدي معروف بالدار البيضاء برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني، وبحضور فرحات

[1]: الجنرال ديغول: ولد عام 1890، التحق منذ الصغر بالجيش الفرنسي، شارك في الحربين العلميتين، تدرج في الرتب العسكرية إلى درجة الجنرال بعد احتلال بلاده من طرف الألمان، أسس الجمهورية الفرنسية الرابعة، وكان أول رئيس لها سنة 1945مأ استقال من رئاسة الجمهورية، واعتزل السياسة إلى سنة 1958م، عندما أعاده إنقلاب 13 ماي 1958 إلى واجهة الأحداث، توفي سنة 1970م، أنظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للبحوث والنشر، بيروت، لبنان، 1980، ص 742.

[2]: جريدة المجاهد: العدد 85، بتاريخ 19 ديسمبر 1960م، ص 22.

عباس، حضرته جماهير غفيرة حوالي 200 ألف شخص في جو من الحماس الشعبي والتأييد المناصر للكفاح الجزائري[1].

قد قرر المغرب ملكا وشعبا إحياء الذكرى السادسة لاندلاع الثورة التحريرية كيوم تضامن مع الشعب الجزائري، أعلن فيه الإضراب العام، وتوجه الملك بخطاب إلى الشعب المغربي بهذه المناسبة، وبين فيه مسؤولية الاستعمار الفرنسي على تواصل الحرب بالجزائر، وأكد أن المغرب سيواصل وقوفه بجانب الكفاح الجزائري، واشرف ولي العهد الامير الحسن الثاني وكريم بلقاسم عن اجتماع شعبي رسمي بمدينة الدار البيضاء، وأكد الأمير الحسن الثاني في خطابه إلى الشعب على ضرورة بذل قصارى الجهد لوضع حد لحرب الجزائر، كما بين كريم بلقاسم في خطابه مناورات الاستعمار الفرنسي لإفشال مفاوضات تقرير المصير وفضح نواياه المغالطة للرأي العام الدولي[2].

كما أعلنت طلبة جامعة الرباط إضراب جوع لمدة 24 ساعة تضامننا مع المعتقلين الجزائريين في السجون الفرنسية، وفي مقدمتهم الوزراء الخمسة، وقد اِمتد هذا الإضراب إلى المدارس العليا والثانويات في المغرب، وقرر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحركة الشعبية تنظيم اجتماعات ومظاهرات في مختلف أنحاء المغرب تضامننا مع المعتقلين الجزائريين[3].

كانت لحملة التضامن مع المعتقلين نتائجها الإيجابية بالمغرب، إذ قامت السلطات الفرنسية بإطلاق سراح الوزراء الخمسة، وكانت وجهة هؤلاء بمجرد إطلاق سراحهم في 21 مارس 1962م، باتجاه المغرب، فاحتفل الشعب المغربي بقدوم القادة منتصرين في احتفالات

---

[1]: جريدة المجاهد: العدد 100، بتاريخ 17 جويلية 1961م، 04.

[2]: عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، ج2، المرجع السابق، ص ص 166 167.

[3]: جريدة المجاهد: العدد 109، بتاريخ 27 نوفمبر 1961م، ص 08.

ومهرجانات شملت كافة مدن المغرب، واستقبلوا استقبالا حافلا عبر عن مشاطرة الشعب المغربي للجزائر فرحة الانتصار[1].

ثانيا: الدعم المغربي للاجئين الجزائريين:

لقد ترتب عن سياسة الاضطهاد التي شنتها السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري آثار سلبية طالت البلدين المجاورين نتيجة اضطرار الأمر الجزائري، وعبر مراحل متوالية للنزوح إلى تونس والمغرب والاستقرار بها، حيث تكفلت جبهة التحرير الوطني بشؤونهم باعتبارهم جزائريين منكوبين فروا من جحيم القمع الفرنسي، عند اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م، كان سكان مناطق الحدود الجزائرية الغربية بمثابة ذرع واقي لجيش التحرير الوطني في الإقامة والتمركز والتموين، كما عرفت هذه المناطق هجرة واسعة للسكان باتجاه المغرب الأقصى خاصة سنتي 1956-1958، فقد أبدى الشعب المغربي وحكومته مساندة واحتضان لجموع اللاجئين الجزائريين، ورغم كل المضايقات الفرنسية إلا أنه استمر في تقديم دعمه الاجتماعي والإنساني لصالح اللاجئين الجزائريين[2].

أهم شريحة للاجئين الجزائريين كان يمثلها سكان القرو والمداشر القريبة من الحدود الغربية، وأرغموا بالقوة على ترك مناطقهم والفرار داخل المغرب بعد أن حرقت ديارهم ودمرت أملاكهم فاستقروا على طول الحدود المغربية، وتعد أهم الهجرات الاضطرارية نحو المغرب هي هجرة سكان منطقة السانية بعد المعارك التي دارت بين المجاهدين والقوات الفرنسية، حيث قامت هذه الأخيرة بتدمير المنطقة وأعلنتها منطقة محرمة في أفريل 1956م، كما كانت للصلات المتأصلة بين الكثير من السكان الجزائريين والمغربيين الموجودة بينهما، دور هام في

[1]: عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، ج2، المرجع السابق، ص 169.

[2]: عبد الله مقلاتي: نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى، المرجع السابق، ص-ص 188-190.

ترحيب السكان المغربيين بإخوانهم الجزائريين، وقدموا لهم ما استطاعة في حدود إمكانياتهم المتواضعة[1].

فحسب التقرير الصادر عن السفارة الفرنسية فإن عدد اللاجئين الفارين نحو المغرب سنة 1957م، بحوالي 10 آلاف نسمة استقروا على طول الحدود الشرقية للمغرب، أما جريدة المجاهد فقد قدرت عدد اللاجئين الجزائريين استنادا إلى الإحصائيات قامت بها جبهة التحرير الوطني سنة 1957م، بما يقارب 50 ألف نسمة موزعين جغرافيا على الشكل التالي:

المنطقة	أحفير	بوبكر	وجدة	السعيدة	بركان	فجيج وبوعرفة	عين بني مطهر	المجموع
عدد اللاجئين	16400	17053	6386	2652	2583	2277	2075	**49426**

الملاحظ من هذا التوزيع الجغرافي أن أكثر المناطق المستقبلة للاجئين هي التي تقع في الشمال والأقرب إلى الحدود الجزائرية، حيث نلاحظ أن نسبة كبيرة منهم مستقرة بوجدة وبوبكر وأحفير، وبشكل أقل فب كل من السعيدة وبركان وفجيج وعين مطهر[2].

لقد كان الاستقبال بالمغرب ممتاز وكريم، فكل السكان تسارعوا لنجدة إخوانهم، حيث قدموا لهم كل المساعدات المتاحة في حدود إمكانياتهم من مأوى وغذاء، حيث ذكر المؤرخ الأمريكي "روم لاندور"، أن خلال زيارته لأحد مراكز اللاجئين اندهش أن هناك بيوتا مخصصة لهم، وكان ينظر أن يرى خيما، وأمام هذا الوضع أيقن أن هناك مجتمعا واحدا، فاللاجئون إخوة لا غرباء، لأن المغاربة تقاسموا معهم حتى المساكن، فقد بذلت الحكومة المغربية جهودا كبيرة

[1]: لهلالي سلوى ولهلالي أسعد، المرجع السابق، ص 274.

[2]: محمد يعيش: المهاجرون الجزائريون في المغرب الأقصى ودورهم في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1830-1962، مذكرة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص ص 271 272.

لاستقبال جموع اللاجئين وخصصت لهم الاماكن، وقدمت إليهم الإعانات الأولية، كما أكد الشيخ "محمد خير الدين" على كل الدعم والمعونة التي وجدتها من قبل السلطات المغربية حينما يقول:« بهجرة بعض الجزائريين إلى المغرب في وقت اندلاع الثورة من ذوي الكفاءات العالية والشخصيات العلمية والإدارية الهامة الذين رفضوا التعاون مع السلطات الفرنسية، وكان منهم الاطباء والمحامون المختصون بالشؤون الإدارية، فاتصلتُ بالسلطان محمد الخامس وأطلعته على حقيقة أمرهم فلم يدخر جهدا حتى وفر لهم الأماكن المناسبة والمقام الطيب بين إخوانهم المغاربة»[1].

أما الهلال الأحمر المغربي فكان يعمل بالتنسيق مع الهلال الأحمر الجزائري لتقديم الإسعافات الضرورية، وقد بذلت الأميرة "لالا عائشة" رئيسة المكتب المركزي المساعدات الوطنية جهودا معتبرة في مساعدة وإسعاف اللاجئين حيث أنشأت مخيمات خاصة باللاجئين الجزائريين، وتبرعت في أول مرة بمبلغ مليار فرنك كمساعدة لهم باسمها الشخصي، كما سعت الأميرة "لالا عائشة" لدعوة العديد من المنظمات الإنسانية خاصة الأمريكية والبريطانية من اجل إعانة اللاجئين الجزائريين، وكانت مقابلتها للمدير العام لهيئة الصليب الأحمر الدولي جد ثمينة، إذ تم الاتفاق على تنسيق الجهود ووضع برنامج دائم لتوزيع المساعدات[2].

ونظرا للدعم والمساعدة التي كان يقدمها المغرب حكومة وشعبا للاجئين الجزائريين، فقد تعرضت الأراضي المغربية للاعتداءات الفرنسية، فقد حدثت اشتباكات مثل اشتباك "سيدي جبار" سنة 1957م، إضافة لقصف الفرنسيين لمركز العربي بن مهيدي للثورة في وجدة، وقرية سيدي بوبكر وغيرها، وبهدف إحداث التفرقة والانقسام بين المغربيين والجزائريين، قامت فرنسا بقصف مركز اللاجئين الموجود بأولاد علي بن أحمد، فرغم كل المساعدات والتسهيلات التي قدمتها السلطات المغربية لاستقرار اللاجئين، إلا أنه لم يستطع وضع حد للاعتداءات الفرنسية

[1]: جبران لعرج: دور المغرب في دعم النشاط الاجتماعي للثورة الجزائرية، جامعة سعيدة، ص-ص 03-05.

[2]: عبد الله مقلاتي: نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى، المرجع السابق، ص ص 198 199.

على ملاجئ الجزائريين، ورغم هذه الصعوبات فإن مظاهر الاخوة والمؤازرة والتضامن ما كان ليتخلى عنها السكان المغربيين تجاه اللاجئين الجزائريين[1].

أما فيما يخص الجانب الصحي للاجئين الجزائريين، فقد وضع المغرب الأقصى العديد من المراكز الصحية تحت تصرف جبهة التحرير الوطني ببركان والخميسات، الدار البيضاء، مكناس، الرباط، وفي نفس الصدد قامت جبهة التحرير الوطني بوضع منازل خاصة بالجرحى والمرضى من اجل النقاهة والراحة، كما قامت أيضا بتأسيس مراكز للتكوين والتعليم الطبي، وهذا بمساعدة المغاربة واللاجئين الجزائريين[2]، ويكمن ذكرها كالتالي:

- ✓ مركز أحفير: يتواجد هذا المركز بين وجدة وسعيدية، خصص لتكوين الممرضات اللواتي يتنقلن إلى مراكز الوحدات العسكرية قصد علاج المرضى.
- ✓ مركز بركان: أنشأ ضمن صيغة فلاحية قصد تجميع الجنود الغير القادرين على مواصلة مهماهم بسبب المرض.
- ✓ مركز العرائش: عبارة عن ثكنة عسكرية للجيش الإسباني، وبعد الاستقلال أهدته السلطات المغربية إلى جبهة التحرير الوطني قصد إنشاء قاعدة لوجستية.
- ✓ مركز الخميسات: يقع بين مكناس والرباط، أنشأ عام 1957م، مهمته التكوين وعلاج المرضى وتحويل المصابين إلى المستشفيات.
- ✓ مركز الدار البيضاء: أستعمل كمركز عبور يوجه المصابين نحو المستشفيات المختلفة[3].

[1]: لهلالي سلوى ولهلالي أسعد، المرجع السابق، ص 276.

[2]: عائشة مرجع: الدعم العربي للثورة التحريرية 1954-1962م الجانب الصحي نموذجا، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، 2017، ص 124.

[3]: جبران لعرج: دور المغرب في دعم النشاط الاجتماعي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 15.

فمن هذا يتضح لنا جليا اهتمام جبهة التحرير الوطني بمصلحة الصحة، فبمساعدة السعب والسلطات المغربية استطاعت توفير العناية الصحية للعديد من اللاجئين الجزائريين والمجاهدين، على الرغم من الرقابة التي كانت تعرف بوجود مصلحة صحية على مستوى الحدود الغربية[1].

[1]: عائشة مرجع، المرجع السابق، ص 126.

الفصل الثالث:

"انعكاسات دعم محمد الخامس للثورة الجزائرية على الجزائر والمغرب"

يعد تزايد العمليات العسكرية لوحدات جيش التحرير، تزويد الثورة بالسلاح عن طريق الحدود الغربية بهدف عزل الثورة عن المغرب والقضاء على دعمهما لها، سعت فرنسا إلى اتباع استراتيجيات جديدة تجاه هذا الدعم؛ فقامت بغلق الحدود لبناء خط مكهرب من السلك الشائك، يمثل حاجزا على الحدود الغربية للجزائر لمنع دخول الثوار والأسلحة من المغرب، كما أن السياسة الديغولية اكدت إلى اثارة المشاكل الحدودية بين البلدين المغرب والجزائر، وذلك لإبعاد المغرب عن كل تضامن مع ثورة الجزائر، وجعلهما تدخلنا في صراع مباشر مع جبهة التحرير الوطني، كما عملت على ملاحقة كل شخص يؤمن بفكرة العمل المشترك بين البلدين، فأقدمت فرنسا على اختطاف طائرة زعماء الثورة، لأنهم في نظرها همزة وصل بين المقاومين في الداخل وبين قادة المقاومة في المغرب، على الرغم من كل هذه العراقيل نجد أن محمد الخامس أدى دورا عظيما في نصرة قضية الشعب الجزائري، ولم يتوقف عن هذا الدعم يوما.

- فماهي انعكاسات دعم محمد الخامس على كل من الجزائر والمغرب؟.

انعكاسات دعم محمد الخامس على الجزائر والمغرب:

إن سلطات الاحتلال الفرنسي سعت بعد استقلال المغرب الأقصى إلى تطوير سبل قطع الاتصالات الثورة الجزائرية بقواعدها الخلفية، فأنشأت ما يسمى بـ: "سدود الموت"؛ الأسلاك الشائكة والمكهربة، عنصرا أساسيا في ترتيبات الجهاز العسكري الفرنسي بالجزائر، والشغل الشاغل للمسؤولين العسكريين الذين تعاقبوا على حكمها، وهذا من اجل تطويق الثورة وتحويل الجزائر كلها غلى محتشد، بمد السد الشائك والمكهرب على الحدود الغربية، فكان إنشاء خط شال.

- فكيف كان هذا الخط؟ وما الهدف من إنشائه؟.

المبحث الأول: انعكاسات دعم محمد الخامس للثورة الجزائرية على الجزائر.

1) خط شال.

أطلق اسم هذا الخط نسبة إلى الجنرال الفرنسي "شال موريس"، قائد القوات الفرنسية في تلك الفترة، والذي قام بتدعيم خط موريس من الجهة الشرقية بخط ثاني من الشمال إلى الجنوب، وذلك في نهاية 1958م، وبداية 1959م، يتكون خط شال من أسلاك شائكة ومكهربة، تحمي الدبابات من القذائف والنيران التي يطلقها أفراد جيش التحرير، فإلى جانب هذا الخط المكهرب يوجد حقل للألغام المميتة والألغام المضادة للجماعات، يتراوح عرضها ما بين 12 إلى 400 متر، أما ارتفاعه فيصل إلى حوالي مترين، والذي يتكون من شبكة الأسلاك الكهربائية الشائكة الدائرية، وأخرى ممتدة افقيا وعموديا مجهزة بأسلاك مكهربة تصل قوتها إلى 1200 فولط، كما تم وضع عدة مفاصل ملاحق تقنية والتي تقوم بفاعلية التحكم في التيار الكهربائي، وفي حالة ما إن تم قطع الخط في مفصل معين ومحدد تبقى المفاصل الأخرى مشتغلة وسليمة، نفس الشيء هو قائم ما إذا أجريت بعض الإصلاحات، فإن التيار الكهربائي يتقطع لا يبقى يمون المفاصل الأخرى، زيادة على ذلك فقد أحيط الخط بحقول ألغام متفرقة حسب استراتيجية الأماكن منها الألغام المضادة للأفراد وأخرى مضادة للجماعات، وأخرى كاشفة ومضيئة إلى جانب وجود أجهزة إلكترونية[1].

يتكون هذا السد من عدة عناصر ومكونات منها:

✓ **السد المستمر:** لقد اعتبر المسؤولين العسكريين الغلق الحدودي الأول الذي غطى مسافة 140 كلم، كعملية عسكرية عملا غير فاعل[2]، ولم يحقق أصلا ما كان يتوخى منه،

[1]: سامية قوبي: الخطوط المكهربة (شال موريس)، مجلة الجيش، العدد 472، المتحف المركزي للجيش، الجزائر، نوفمبر 2002، ص 30.

[2]: جمال قندل: خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 55.

وعليه جاءت فكرة زرع الألغام في محيط الأسلاك كي تكون مانعا لنشاط المجاهدين العابرين للخط، وجاءت أمرية في 28 جانفي 1957م، بتعميم تلغيم المساحات القريبة من السد، حيث تم زرع 26 ألف لغم مضيء.

✓ **نقاط الارتكاز:** وهي عبارة ن مراكز أنشأتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية لخلق الحاجز الدفاعي مباشرة بحوالي 05 كلم، يهدف ضمان المراقبة الجيد والقيام بالإحضار السريع لوحدات التدخل، وأيضا المواصلات التي ساهمت في دفع وتطوير الثورة، الأمر الذي دفع القيادة العسكرية الفرنسية إلى طرح إشكال أعاق كثيرا السير الحسن للقوات العسكرية[1]، والخط الشائك المكهرب يترصد ويكشف عن أي محاولة للعبور من جانبي الحدود، ما يطلق الإنذار بالتالي تدخل القوات الفرنسية (طيران، مدفعية، مشاة)، ضد عناصر جيش التحرير الذين يواجهون آلاف المخاطر وهم يحاولون الابتعاد عن المنطقة الموجود، هذا إذا كتبت لهم النجاة من الأسلاك المكهربة، ودخول الألغام، كانت أفواج جيش التحرير الوطني تواجه صعوبات جمة، وهي تحاول اجتياز الحدود بكونها لا تملك معدات ثقيلة (مدفعية، مدرعات، طيران)، التي من شأنها تدمير الخط الشائك بشكل عام[2].

في البداية كانت محاولات جنود جيش التحري باجتياز الخط ناجحة من 1957من وحسب السلطات العسكرية الفرنسية فقط تم رصد عبور بين الألف (1000)، وألف ومئتين (1200) قطعة سلاح، وأكثر من ألفي (2000) شخص كل شهر، في سنة 1958م، تقلص الرقم إلى 400 قطعة سلاح فقط[3].

[1]: جمال قندل: المرجع السابق، ص 56.

[2]: محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 204.

[3]: المرجع نفسه، ص 204.

حيث كلف اقتصاد المستعمر خاسر فادحة، قدرت بـ05 ملايين فرنك، لترتفع إلى حوالي 20 مليار فرنك في أواخر سنة 1959م[1].

مخطط شال وتأثيره وأساليب المواجهة:

يمثل مخطط شال واحد من أكثر التحديات التي واجهت الثورة التحريرية على الصعيد العسكري مع القوات الاستعماري، والمخطط كما يظهر من التسمية ينسب إلى موريس شال (Mourice challe)[2]، المرتبط بالسد المكهرب إلى جانب أندري موريس (Andre Mourice)[3]، في إطار الاستراتيجية الاستعمارية لخنق الثورة وتصفية جيش التحرير الوطني.

المخطط الذي قادة الجنرال شال بالتنسيق الكامل مع شارل ديغول منذ 1959م، عبارة عن خمس عمليات عسكرية من نوع خاص غايتها الاستراتيجية توجيه ضربات مركزة للثورة تستهدف مباشرة جيش التحرير للقضاء على أكثر وحداته[4]، وكانت الخطة تقوم على شن العمليات بالنسبة للولاية بدءا بالولاية الخامسة والرابعة، وانتقلت بهد ذلك إلى المناطق الحدودية

[1]: سامية قوبي: الخطوط المكهربة (شال موريس)، مرجع سابق، ص 31.

[2]: موريس شال: ولد سنة 1905م، بسان سيرالتي، التحق بمدرستها العسكرية سنة 1923م، وتخرج منها برتبة ملازم أول سنة 1925م، التحق خلال نفس السنة بالمدرسة التطبيقية للطيران وتخرج منها طيارا، ثم بالمدرس العليا للطيران وتخرج منها طيارا، ثم بالمدرسة العليا للطيران الحربي بين سنتي 1937-1939م، إذ عين رئيس مصلحة الاستعلامات الجوية في فرنسا المحتلة، ثم نائب قيادة الأركان الجوية بين 1946-1949م، فجنرالا قائدا للسلاح الجو بالمغرب بين 1951-1956م، ثم جنرالا قائدا للقوات المسلحة في الجزائر من ماي 1958 إلى أفريل 1961م، حكم عليه بالسجن مدة عشرة سنوات بسبب مشاركته في الانقلاب ضد الجنرال شارل ديغول، أنظر: جمال قندل، المرجع السابق، ص 84.

[3]: أندري موريس: ولد في (1900- 1990)، مقاول في الأشغال العمومية، منذ 1939م، سجن خلال فترة الاحتلال النازي لفرنسا، انتخب نائبا راديكاليا سنة 1945م، عضوا في الجمعية الوطنية إلى غاية 1948م، نائب كاتب دولة ثم كاتب للتعلم التقني، ثم كاتب دولة للشبيبة والرياضة سنة 1951، ولفترة قصيرة عين كذلك وزيرا للتربية الوطنية، شغل بعد ذلك عدة وضائف، منها وزير التجارة البحرية سنة 1952م، ووزير الأشغال العمومية، ثم وزير النقل والسياحة سنة 1953م، ووزير التجارة سنة 1956م، وأخيرا وزير الدفاع الفرنسي والقوات المسلحة سنة 1957م، أنظر: جمال قندل، المرجع السابق، ص48.

[4]: سامية قوبي: الخطوط المكهربة (شال موريس)، مرجع سابق، ص32.

بين الولاية الثالثة والسادسة، لتشمل مجموع تراب الولاية الثالثة ثم الثانية، والملفت للنظر أن كل عملية من العمليات التي تندرج ضمن مخطط الجنرال شال، تمثل نموذج حري بالمواصفات الكاملة، لكن في نطاق جغرافي محدود، ثم الدخول إلى النطاقات الاخرى وذلك بحشد خرسانة عسكرية هامة ومعدات معتبرة، وكانت أولى العمليات شملت الولاية الخامسة في إطار تكتيك حربي يعتمد التطويق والتمشيط بتعزيزات عسكرية ضخمة، وعمليات إنزال جوية، والحاصل أنها أحدثت ردود فقع قوية في أوساط وحدات جيش التحرير الوطني، حيث لم تترك لهم خيار سوى موتهم كالقفز على الشبكة الكهربائية وتمزيقها بشظايا أو رصاصات من عيار 12.7مم، تم اطلاقها بواسطة المدافع الرشاشة للطائرات...إلخ.

كانت السنوات 1958-1959م، كارثية بالنسبة لقوات الكومندوس في جيش التحرير الوطني والتي لقي 80% منهم حذفهم في محاولات لا مفر منها للعبور[1].

2) الهدف من إنشاء خط شال.

كانت السلطات الفرنسية تهدف من وراء إنشاء خط شارل إلى خنق الثورة وعزلها عن محيطها الخارجي، بالإضافة إلى تمكين القوات الاستعمارية من القيام بالمراقبة الحدودية على نحو جيد وفعال، قصد منع الثوار المحملين بالذخيرة والسلاح القدمين من القواعد الخلفية للثورة (المغرب)، من الدخول إلى الجزائر، ونظرا لما تمثله هذه القواعد من ثقل استراتيجي في دفع وتعزيز وتطوير الثورة، والسعي إلى عزل ولايات الداخل عن قيادة الثورة في الخارج، وكذا منع مسؤولي وقادة الولايات من التنقل إلى الخارج[2].

كما كان لتزايد واتساع رقعة الثورة أثر كبير على الاقتصاد الاستعماري وجره إلى الافلاس، وذلك لارتفاع قيمة النفقات العسكرية والتخريب الذي طال القطاعات الاقتصادية

[1] : Belahsen BaLi : Les barrages électrifiés lignes challes et morice, Tlemcen, avril 2012, P04 .

[2]: جمال قندل: خط موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957-1962، المرجع السابق، ص 61.

كالمناجم، مما أثار موجة من الغضب والسخط في مختلف الأوساط، سواء في فرنسا أو الجزائر، خاصة من طرف المستوطنين، وكذا لحرص القوات الاستعمارية على ضمان أمن وسلامة القطارات التجارية الناقلة للحديد والمناجم[1].

3) رد فعل الثورة على مشروع شال.

لم تصدر قيادة الثورة موقفا عاما وشاملا لجميع المناطق والنواحي، إنما كان لكل منطقة الحرية المطلقة في التعامل مع هذا الوضع الصعب وبالكيفية الأنسب التي تخدا اهداف ومصالح الثورة، كما أن مسؤولي الثورة لم يكونوا يتصوروا أن الخط سيصبح حقلا للموت، ويكلف الثورة الكثير من رجالها إلى غاية وقف إطلاق النار[2]؛ إلا ان استراتيجية الثورة في مواجهة خط شال قد اعتمدت الدرج في المواجهة اعتبارا لكون المشروع لم يتم معرفة أهداف العسكرية الحقيقية، إلا بعد بداية الانجاز الفعلي وقد أثر هذا لخط في البداية على نشاط وحدات الجيش المتنقل على الحدود الغربية، فقد كانوا يجتنبون السلك الشائك، حيث كانت تتم عملية عبورهم عبر الجنوب إلى غاية التمكن من إيجاد الاستراتيجية الفعالة للتقليل من خطر السلك المكهرب[3]، وذلك بوضع خرائط جغرافية وطبوغرافية للمناطق التي يمر بها الخط، وعملوا على الحفر تحت السلك الشائك بمقدار ما يمكن للرجل أن يمر تحته، حتى لا يكشف العدو اختراقهم للخط إلا أن هذه العملية لم تكن ناجحة لأنها تستغرق منهم وقت طويل، فلجأوا إلى اختراقه بعملية البنقلور[4]، وطور جيش التحرير وسائل خرق الخطوط وهذا ما اعترفت به القوات الفرنسية[5].

---

[1]: جمال قندل: المرجع السابق، ص 62.

[2]: المرجع نفسه، ص 49.

[3]: نفسه، ص-ص 50-112.

[4]: البنقلور: هو أنبوب أسطواني يملأ بنوع من البارود ويسمى CNT بحوالي أربعة او خمسة كلغ، أنظر: جمال قندل: مرجع سابق، ص 116.

[5]: الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائري 1954-1962، د ط، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 279.

لقد وافق الجنرال ديغول على خطة شال التي وضعها للتنفيذ، وفي هذا يقول ديغول: وقبل أن يتوجه إلى الجزائر قد أرسلت معه خطته ووافقت عليها، وكانت تحتوي على تعبئة القوى اللازمة، وشن الهجوم تباعا على كل مراكز الثوار والقضاء عليها الواحدة تل والأخرى، والاحتفاظ بهذه الأماكن[1].

وبناءا على تلك الخطة بدأ الجنرال شال بالشروع في برنامجه في الولاية الخامسة في 04 فيفري 1959م، وسمى عمليته الكبرى هذه "التاج"، وقادها ثلاث ضباط هم: الجنرال نامبير، وايل رانو، والعقيد بيجار[2]، واستغرقت حتى 09 أفريل 1959م، ثم انتقل إلى العملية الثانية التي سماها "الحزام" بالولاية الرابعة، واستغرقت ما بين أريف وماي 1959م، تحت قيادة الجنرال "ماسو"[3]، ثم العملية التي سماها "الشرارة" بالولاية الأولى واستغرقت من جوان إلى جويلية 1959م، ولعدها عملية "المنظار" في الولاية الثالثة وقادها الجنرال "شال بنفسه، لتستغرق باقي صيف 1959م، ثم تقد نحو الولاية الثانية وسمى عملية بها "الأحجار الكريم" تحت قيادة الجنرال "أوليه"، وبدأت في نوفمبر 1959م، لتنتهي قبل حلول فصل الشتاء، وبعد أن انتهى الجنرال شال من عمليته الأولى بالولاية الخامس دون أن تعترضه أي مقاومة من طرق جيش التحرير الوطني، ظن أن عمليته قد نجحت، وأنها تمت تهدئة الولاية الخامسة

[1]: محمد لحسن اوزغيدي: مرجع سابق، ص ص 197 198

[2]: العقيد بيجار: مارسيل بيجار: ولد في 18 فيفري 1915م، في فرنسا، وتوفي في 12 جوان 2010م، كان عسكريا فرنسيا برتبة جنرال، بدأ حياته موظف في أحد البنوك، غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية حبذ الدفاع عن فرنسا، وبعد اختلال باريس من طرف الألمان تم اعتقاله، وبعد الافراج عنه غادر فرنسا نحو الجزائر، ارسل إلى الهند الصينية ضمن فرقة المظليين برتبة ضابط وشارك في معركة ديان بيان فو، وبعد هزيمة فرنسا عاد من جديد إلى الجزار للمشاركة في القضاء على الثورة التحريرية، وقاد عدة معارك ضد جيش التحرير الوطني في الجيش الجزائري، أصيب في معركة "أرقو" في جبال تبسة بصيف 1956م، بقيادة لزهر شريط، كلف في نهاية 1956م، بالقضاء على معركة الجزائر، وأشرف على قيادة الحرب النفسية ضد خلايا الفدائيين في العاصمة.

[3]: الجنرال ماسو: جاك ماسو من مواليد 1908 بفرنسا، عسكري محترف شارك تحرير فرنسا من القوات الألمانية، كما شارك في حرب الهند الصينية كقائد للفرقة العاشرة للمظليين، وكان من المشاركين كذلك في العدوان الثلاثي على مصر 1956م.

نهائيا، وبهذه المناسبة كتب الجنرال ديغول رسالة إلى الجنرال شال يهنئه على نجاح عمليته، لكن هذه الفرحة لم تدم إذ باشرت العمليات العدائية في كل من تنس وشرشال والبليدة والمدية ووهران والولاية الرابعة والخامسة، وتعددت هجومات جيش التحرير، وأمام نشاط هذا الأخير، وفقد عبر الجنرال شال عن نجاح برنامجه إضافة إلى خطي موريس وشال المكهربين على الحدود، فقد عمل على تعزيز الجيش الفرنسي بقوات الطيران وأصبح يستعمل الطائرات العمودية على نطاق واسع، إن هذا الأسلوب الذي أقره الجنرال ديغول أدى بالشعب الجزائري إلى أن يعيش في أصعب مرحلة عايشتها الثورة، أما عن مواجهة جيش التحرير الوطني لبرنامج شال، لقد اتبع خطة تمثلت في عدم رد الفعل السريع[1].

إن خطة جيش التحرير الوطني في محاربة برنامج شال لم تؤدي إلى إفشال المشروع فحسب، بل أدت بالحكومة الفرنسية إلى تغيير القيادة العسكرية في الجزائر، وقد استدعت الجنرال شال إلى باريس، واستبدلته بالجنرال " كريبان" وأن المتتبع لم سبق، يجد أن برنامج شال فاشل منذ بدايته وذلك لأن الجنرال شال أقام مشروعا على نظرية كانت ظروف الثورة قد تجاوزتها، والمتمثلة في أن كل ولاية مستقلة عن الأخرى، قد كان ذلك في بداية الثورة، وذلك لحداثتها وقلة أفرادها، أما في هذه الفترة فإن جيش التحرير قد أصبح جيشا منظما، له قيادة عليا تشرف على كل الولايات وتنسق فيما بينها، وهذا ما لم يحسب حسابه الجنرال شال، ولكي تخفي القيادة الفرنسية فشلها في نحاج البرنامج للرأي العام الفرنسي، لجأت إلى تهجير سكان الريف الجزائري وتجميعهم في محتشدات لعلها تحد المجاهدين فيما بينهم، ولتتمكن كذلك من عزل الشعب عن الثورة نهائيا بالقوة[2].

[1]: محمد لحسن اوزغيدي: مرجع سابق، ص 199.

[2]: محمد لحسن اوزغيدي: مرجع سابق، ص 201.

المبحث الثاني: القرصنة الجوية لطائرة الزعماء الخمس.

1) الخطة المتبعة لاختطاف طائرة الزعماء:

تناولت وكالات الأنباء العالمية يوم 22 أكتوبر 1956، بما يشبه الذهول، خبر اختطاف طائرة مغربية كانت تقل خمسة من الزعماء الجزائريين هم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، مصطفى الأشرف، محمد بوضياف[1]، وجرت قصة القرصنة كالآتي:

كانوا مدعوين برفقة الأشرف لتمثيل جبهة التحرير الوطني، في القمة الثلاثية المغاربية، التي كان من المقرر أن تعقد في تونس في أكتوبر 1956م، وكان من المتوقع أن يجروا مع الرئيس بورقيبة والملك محمد الخامس تقييما لآفاق السلام في الجزائر، وذلك في ضوء نتيجة اللقاءات التي قام بها في بلغراد وروما مندوبو جبهة التحرير الوطني مع الحكومة الفرنسية[2].

اعتقد الملك محمد بن يوسف والرئيس التونسي بأن فرنسا قد قبلت بواسطتها لحل المشكلة الجزائرية، ولم يكونا يعلمان يقينا أن هناك مؤامرة تدبر في الخفاء، وأن السياسة الفرنسية قد انحدرت إلى مستوى القرصنة، ولم تكن موافقة فرنسا على الوساطة إلا فخا هدفه استدراج الزعماء الجزائريين[3]، وقبل السفر إلى تونس جرى استقبال بن بلة ورفاقه في الناظور بصفتهم مدعوين رسميين للملك من قبل ولي العهد مولاي الحسن (الحسن الثاني فيما بعد)، استقبلهم محمد الخامس بشكا احتفالي، وأثار الاهتمام الذي لقوه في المغرب غضب الحكومة الفرنسية التي وجهت إلى السلطان رسالة احتجاج عن طريق تعليقها مؤقتا مساعدتها للمغرب[4].

---

[1]: بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986، ص 111.

[2]: رضا مالك: الجزائر في ايفيان تاريخ المفوضات السرية 1956-1962، د ط، تر: غصوب فارس، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2003، ص 253.

[3]: بسام العسلي: المرجع السابق، ص 112.

[4]: رضا مالك: المرجع السابق، ص 254.

في أكتوبر 1956م، في حين كان يتوجب على الزعماء أن يستقيلوا الطائرة نفسها مع السلطان وحاشيته، ركب مندوبو جبهة التحرير الوطني في اللحظة الأخيرة طائرة أخرى، وكان المقصود هو منعهم من النزول في تونس في نفس الوقت مع السلطان، والاختلاط مع السلك الدبلوماسي القادم لتحيته بعلم الجنرال " فراندون" رئيس المنطقة الجوية الخامسة، بهذا التغير الحاصل في الدقيقة الأخيرة، ورأى فيه المناسبة غبر المنتظرة لعملية الاختطاف[1].

أقلع الزعماء الجزائريون من مطار الرباط، على متن طائرة مغربية وضعتها الحكومة الشريفة، التي كانوا في ضيافتها للانتقال بهم إلى تونس، وكان الخط المحدد لطيران الطائرة هو (الرباط– بالما)، كان هذا الخط بعيدا عن المجال الجوي الخاضع لرقابة السلطات الفرنسية، كما أنه لا يمر في منطقة الاستعلامات التي تراقبها أجهزة راديو الجزائر، كان على الطائرة ان تتحول قطاعات الإصغاء (التصنت) في المملكة المغربية، للدخول في قطاع اشبيال قبل أن تهبط في "بالما"، لكن في الساعة الثالثة بعد الظهر دخلت وهرات في اتصال لا سلكي مع ملاحي الطائرة وأمرتهم بالهبوط في وهران، فرد قائد الطائرة معلننا أن مخطط طيرانه يحتم عليه أن يهبط في "بالما"، وفي الساعة الرابعة وخمسة وعشرون دقيقة من بعد الظه، حتى هبطت في "بالما"، بعد أن ابلغ قائد الطائرة شركته في الدار البيضاء بأن السلطات الفرنسية قد طلبت إليه الانحراف عن خط سيره[2].

حيث بادرت شركة الطيران الشريفة بإحالة هذا النبأ إلى وزير الأشغال العام المغربي، وحينئذ أرسلت عدة رسائل من الرباط إلى ملاحي الطائرة بأمرعها بعدم مغادرة "بالما"، لكن الطائرة كانت على أرض المطار، فلا يمكن نقل الرسائل إليها، وتلقت كذلك الطائرة أمرا من السلطات العسكرية الفرنسية بالاتجاه نحو مدينة الجزائر، وقد علمت السلطات المغربية بهذه الرسالة الأخيرة لإجراء ما يلزم، تحولت الطائرة نحو مدينة الجزائر واقتربت ببطء نحو المجال

[1]: المرجع نفسه، ص 254.

[2]: بسام العسلي: المرجع السابق، ص 113

الجوي الجزائري ولم تعلم شركة الأطلس المغربية بهبوط طائرتها في مدينة الجزائر، إلا في الساعة التاسعة و 21 دقيقة[1].

وزع عبان رمضان منشورا في العاصمة الجزائري في 23 أكتوبر 1956م، ويقول المنشور إن اختطاف مسؤولين من جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ليست سوى انقلاب طارئ لن يغير شيئا من صميم الثورة[2].

2) موقف البلدان العربية والغربية من اختطاف طائرة الزعماء:

موقف المغرب من اختطاف طائرة الزعماء الخمس:

لقد أعلنت الحكومة المغربي أنها هي التي استأجرت الطائرة، وأن المطارد الفرنسي قد اعترض سبيلها وأرغمها على الهبوط، أن ممارسة سلطة الامن في الفضاء الجوي فوق البحر لا يعدو أن يكون عملا غير مشروع، أما الحكومة الفرنسية فحجتها أن ملاحي الطائرة ينتمون إلى الجنسية الفرنسية، وأن القادة الجزائريين كانوا كما ادعت حاملين هويات مزورة وأسلح ومحكوم عليهم بجرائم عادية، وعلى كل حال، فليس المجال هنا هو مجال الجدل القانون الذي رافق العملية وتابعها[3]، فالأمر الواضح والذي لا يقبل الجدل أو النقاش هو أن هذه العملية هي عملية قرصنة كاملة المواصفات، ثم تم تنفيذها عن سابق تصميم وتخطيط على أرفع المستويات الاستعمارية، (خاصة العسكرية منها والتي باتت تشكل سلطة لها فوق السلطة الرسمية الحكومية)، ولقد أحدثت عملية القرصنة انشقاقا في الحكومة الفرنسية، حيث استقال الوزير "آلان سافاري"، ووزير الدولة لشؤون مراكش وتونس احتجاجا على عملية القرصنة[4].

---

[1]: بسام العسلي: المرجع السابق، ص-ص 113-115

[2]: رضا مالك: المرجع السابق، ص 255.

[3]: بسام العسلي: المرجع السابق، ص 116

[4]: بسام العسلي: المرجع السابق، ص 117

موقف الدول الغربية من اختطاف طائرة الزعماء الخمس:

بالنسبة للدول الغربية فتباينت مواقفها بين مؤيدة ومعاضة ومحايدة، فالولايات المتحدة الامريكية التزمت الصمت حيال القضية، وبريطانيا لم يوالي القضية اهتماما، أما إسبانيا فأيدت رغبتها منذ الوهلة الأولى بالمساهمة بجهودها لدى السلطات الفرنسية لإطلاق سراح القادة[1].

أما المنظمات فكان موقف الأمم المتحدة أنها أصدرت بيانا تستنكر فيه القرصنة الجوية التي تعرضت لها الطائرة المغربية، واعتقال من كانوا في طريقهم لحضور ندوة تونس للبحث عن قضايا المغرب العربي، أما الجامعة العربية فراسلت كل الزعماء العرب والأمين العام للأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على أرواح القادة الجزائريين وإطلاق سراحهم[2].

موقف جبهة التحرير الوطني من اختطاف طائرة الزعماء الخمس:

صدر بيان من قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني يندد بهذه العملية، وتأكد فيه أن القبض على أعضاء جبهة التحرير لا يؤثر على تماسكها بالمطالب الأساسية التي وردت في بيان أول نوفمبر 1954م، والتي تتلخص في الاستقلال الكامل، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والتفاوض مع حكومة وطنية مؤقتو من أجل وقف إطلاق النار، غير أن تضامن الدول الاستعمارية أحبط التحقيق في هذه القضية[3].

[1]: فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1948، ص ص 276 277.

[2]:السبتي غيلاني، المرجع السابق، ص 152.

[3]: بسام العسلي: المرجع السابق، ص 118.

المبحث الثالث: انعكاسات موقف محمد الخامس على المغرب.

1) العمليات العسكرية الفرنسية على الحدود المغربية:

كانت ردت فعل السلطات الفرنسية على الحدود المغربية عنيفة، حيث قامت بالاعتداء على اللاجئين الجزائريين الموجودين على الأراضي المغربية، بناءا على تقرير "عبد الحميد مهري" للصحافة الدولية، يوم 05 ديسمبر 1958م، الذي قال فيه:« في ليلة الثامن من ديسمبر إلى الثالث عشر من نفس الشهر 1958م، قامت مجموعة مسلحة فرنسية باختراق الحدود الجزائرية المغربية بحوالي 10 كلم، إلى الأراضي المغربية، هذه المجموعة مدججة بالأسلحة الرشاشة من نوع MAT49، والقنابل، وقد أسفر هذا الاعتداء على سبعة قتلت منهم 03 نساء و04 أطفال، بالإضافة إلى الذين ماتوا حرقا والجرحى في حالة خطيرة...»[1].

كما تعرضت الكثير من القرى والمدن المغربية إلى الاعتداءات الفرنسية التي راح ضحيتها عشارات القتلى والجرحى من الجزائريين والمغاربة، والحقت بجيش التحرير الوطني ومراكزه الوطنية والعسكرية على الحدود[2].

وأول عمل قام به الجنرال ديغول تجاه منطقة المغرب العربي هو توجيه رسالة غلى المغرب الأقصى شديدة وعنيفة، وبالفعل استطاع الجنرال ديغول التأثير على المغرب بإقناعه بضرورة عدم مساندة الثورة التحريرية الجزائرية، مقابل جلاء القوات الفرنسية من الأراضي المغربية، مما الموقف الرسمي المغربي يتغير اتجاه الثورة التحريرية الجزائرية[3].

---

[1]: السبتي غيلاني: المرجع السابق، ص 178.

[2]: عبد الله مقلاتي وصالح لميش: المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، د ط، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص ص 375 376.

[3]: السبتي غيلاني: المرجع السابق، ص 180.

2) المشاريع الفرنسية السياسية للقضاء على الدعم المغربي للثورة الجزائرية.

استقلال البلدان المغاربية:

ازداد الضغط على فرنسا وتأزم أوضاعها سياسيا وعسكريا، خاصة بعد انهزامها في معركة ديان بيان فو بالهند الصينية، واندلاع الثورة في تونس عام 1952م، وكذا المغرب 1953م، أصبحت فرنسا مجبرة على منح تونس والمغرب استقلالهما لكن مع الاحتفاظ بمصالحهما في كلا البلدين[1].

وفي ظل هذه التطورات ومع النجاحات التي حققتها الثورة الجزائرية، وبتضامن البلدان المغاربية معها، أصبحت هذه الثورة تشكل خطرا كبيرا على السلطات الفرنسية، فجعلت هذه الاخيرة تدخل في مفاوضات الاستقلال مع البلدان المغاربية، وكذلك بهدف التفرغ للثورة الجزائرية، وعزلها عن جارتيها، فتم توقيع بروتوكول الاستقلال في كل من تونس والمغرب الأقصى في مارس 1956م، لكن هذا الاستقلال بقيا ناقصا لارتباطه بالسلطات الاستعمارية في عدة مجالات، فبقيت عدة مناطق بها (تونس والمغرب) تحت سيطرة الجيش الفرنسي[2].

كما أن سياسة التعاون التي انتهجتها فرنسا مع البلدان المغاربة بحجة دعمها لهما في كل المجالات، كانت تهدف من ورائها إلى قطع المساعدات المغاربية للثورة الجزائرية.

أزمة الحدود الجزائرية المغربية:

تمكنت جبهة التحرير الوطني بموقف سيادتها التامة على الجزائر، الذي أعلنته منذ عام 1954م، أن الأراضي التي يدعي المغرب مغاربيتها هي إقليم بشار وتندوف وتوات، كانت جزءا من الجزائر الفرنسية عندما اعلنت جبهة التحرير الوطني الكفاح المسلح، حيث أعلنت

[1]: عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب في دعم الثورة التحريرية، ج2، المرجع السابق، ص 76

[2]: المرجع نفسه، ص 77.

الصحافة المغربية في أوت 1958م، عن انطلاق المفاوضات المغربية الفرنسية بشأن الحدود[1]، ذاكرة بأن الحكومة المغربية أعدت ملفا كاملا سيكون محور نقاش المباحثات مع الحكومة الفرنسية، واعتبرت جبهة التحرير الوطني أن هذا القرار لا ينسجم مع قرارات مؤتمر طنجة وعلاقات التضامن مع البلدين الشقيقين، وهنا تفاجأت قيادة الثورة الجزائرية بوجود قوات ملكية وعناصر مسلحة من جيش التحرير المغربي تمنع نشاط الثورة الجزائرية، وتطور الأمر إلى المواجهة المسلحة، وتصاعد الموقف إلى درجة قيام بعض عناصر جيش التحرير المغربي بارتداء زي جيش التحرير الوطني الجزائري، وممارسة بعض التحرشات ضد الجنود واللاجئين، وقطع طريق القوافل وحجز السلاح والمؤونة واعتقال اللاجئين وتهديدهم للاعتراف بمغاربيتهم، مما أوقع هؤلاء في أزمة هوية، وكل هذا كان من اجل تنازل قيادة الثورة على أجزاء من تندوف وبشار، وعليه فإن أزمة "الزوكيت"، كانت سببها الرئيسي المطالب الحدودية، وقد أدت إلى نشوب مظاهر فوضى واضطراب[2]، مما جعل العلاقة الرسمية بين الطرفين تتعرض لفقدان الثقة والتدهور بفعل انعكاسات أزمة "الزوكيت"[3].

[1]: عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب في دعم الثورة التحريرية، ج2، المرجع السابق، ص ص 385 386.

[2]: المرجع نفسه، ص 428.

[3]: الزوكيت: مشتق من كلمة زكت المحلية، وتعني تحول الجندي إلى صف العدو، وهذا ما ينطبق على نظام الجنود لجيش التحرير المغربي، وعدائهم للثورة، وهي فرقة من أجل التمويه، أنظر: عبد الله مقلاتي: العلاقات إبان الثورة، ص 429.

خاتمة

خاتمـــة:

توصلنا في ختام هذه الدراسة إلى استخلاص جملة من النتائج الهامة والتي تمثلت فيما يلي:

✓ساهم محمد الخامس في إمداد الثورة الجزائرية بالسلاح والعتاد بشتى الطرق لتحقيق مساعي الكفاح الجزائري.

✓فرضت قضية دعم الثورة الجزائرية نفسها كحتمية لا يمكن تجاهلها على الساحة المغربية، بشقيها الرسمي والشعبي، بحكم عدة عوامل ترجع في الأساس إلى الجوار الجغرافي ووحدة الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك.

✓إن محافظة الجزائر على علاقاتها مع المغرب، وجدت فيه المساند القوي للقضية الجزائرية.

✓سعى الملك المغربي محمد الخامس بكل الطرق لإيجاد تسوية للقضية الجزائرية، وذلك من خلال عقد العديد من الاجتماعات سواء في المغرب أو خارجها.

✓وجد الملك محمد الخامس نفسه بعد استقلال المغرب أمام عدة ضغوطات وإكراهات، ورغم ذلك انخرط بقوة في دعم الثورة الجزائرية.

✓على الصعيد السياسي، فقد جاء مؤتمر طنجة كحدث مغربي من أجل معالجة المشاكل التي كانت تعيشها الأقطار الثلاثة، ومن بينها القضية الجزائرية، واتضح ذلك جليا من خلال قرارات مؤتمر طنجة.

✓تقديم محمد الخامس المساعدات العسكرية، لعب دورا كبيرا في نجاح الثورة التحريرية.

✓سعى المغرب دبلوماسيا في دعم القضية الجزائرية، من خلال المحافل الدولية، سواء على مستوى هيئة الأمم المتحدة أو على المستوى الإفريقي والإقليمي، من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية.

✓أثبت محمد الخامس دعمه التام للقضية الجزائرية على الصعيد الاجتماعي، وذلك بفتح المغرب الأقصى أحضانها إلى اللاجئين الجزائريين، ودعمهم في شتى القطاعات.

✓وصل تأثير الثورة الجزائرية إلى عمق المغرب العربي، حيث استطاعت إرباك المخططات الفرنسية، التي كان هدفها الوحيد القضاء على الكفاح المشترك.

✓قررت السلطات الاستعمارية القضاء على هذا الدعم بعزل الثورة عن محيطها الخارجي وضرب الوحدة المغاربية بعدة مشاريع منها: تطويق الحدود الغربية للجزائر بخط شال، والهدف من إنشاء هذا الأخير هو خنق الثورة الجزائرية والقضاء عليها.

✓قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بالقرصنة الجوية لطائرة الزعماء الخمس، وقد ثار الرأي العام العربي منتفضا ضد هذا التصرف، وذلك من خلال القيام بعدة تحقيقات، فيما أن معظم الدول الغربية كانت مساندة لفرنسا وفعلتها، وهذا ما أدى إلى فشل وإحباط التحقيقات.

✓قامت السلطات الاستعمارية بإثارة المشاكل الحدودية بين البلدين الجزائر والمغرب والتي نتجت عنها عدة أزمات، كان من أبرزها أزمة "الزوكيت".

✓وأخيرا كان طرق البحث شاقا، وكان يمكن أن ينهض كل فصل من فصوله ببحث مستقلا بنفسه، لذلك حاولنا أن نمر مرورا سريعا على الكثير من القضايا محاولين إبراز الدعم المغربي ملكا وحكومة وشعبا في عهد الملك محمد الخامس، بمؤازرة القضية الجزائرية على جميع الأصعدة، وبيان معالم التعاون المغاربي، وإزالة الغموض من بعض القضايا المهمة والمتعلقة بالبلدين لاسيما قضية الحدود.

الملاحق

الملحق 01: صورة للملك محمد الخامس[1].

[1]: عبد الله الجراري: من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا، ج2 الأعلام، د ت، ص 235.

الملحق 02: صورة محمد الخامس في المنفى مع عائلته[1].

من صور المنفى :
جلالة الملك وبجانبه سمو الامراء والاميرات الكرام

[1]: فؤاد دياب، المرجع السابق، ص 53.

الملحق 03: خريطة توضح المسار البحري الذي سلكه اليخت "دينا" من نقطة إبحاره إلى وصوله في الناظور بالمغرب[1].

المسار البحري الذي سلكه اليخت دينا من نقطة إبحاره
إلى وصوله إلى الناظور بالمملكة المغربية

[1]: بالي لحسن: المرجع السابق، ص 35.

الملحق 04: حجز سفينة أوتوس وتوقيف القادة الخمسة لجبهة التحرير الوطني[1].

حجز السفينة أتوس ATHOS وتوقيف القادة الخمسة لجبهة التحرير الوطني أدى
إلى إجهاض مخططات تم الإعداد لها في القاهرة والرباط وكان من المنتظر تأكيدها في تونس.
la dépêche de l'est 21 décembre 1960.

[1]: طاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 503.

الملحق 05: بلاغ الوساطة التونسية المغربية. بلاغ الرباط- بلاغ جبهة التحرير الوطني[1].

بلاغ الرباط

اجتمع جلالة الملك محمد الخامس وفخامة رئيس الجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة يومي ٢٠ و ٢١ نوفمبر ١٩٥٧ بالرباط للتشاور طبقا للمعاهدة الاخيرة والتعاون الوثيق بين البلدين ، والبحث في المسائل ذات الصفة المشتركة . فسجلا بارتياح التفاهم التام .

وقررا عقد لقاءات دورية غير المنتظر ، ودرس رئيسا الدولتين القضية الجزائرية بصورة خاصة . ونظرا للحرب القائمة بين اخوانهم الجزائريين الذين تجمعهم رباطهم الوثيق الروابط وبين الشعب الفرنسي الصديق ،

فان جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس الجمهورية التونسية يوجهان الى الطرفين نداء حارا لاجراء مفاوضات تؤدي الى حل عادل يقضي الى تجسيم سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وكذلك الى ضمان المصالح المشروعة لفرنسا ورعاياها بالجزائر .

ولهذا فان رئيسي الدولتين يعرضان وساطتهما على فرنسا وعلى قادة جبهة التحرير الجزائرية . وهما واثقان من ان اراقة الدماء ستنتهي بهذه الطريقة . وستقف الحرب التي تهدد الامن والاستقرار بشمال افريقيا وتخل بالسلم في هذه الرقعة من العالم .

بلاغ جبهة التحرير الوطني

٢٣ نوفمبر ١٩٥٧

ان جبهة التحرير الوطني الجزائرية تشيد بالمجهودات التي بذلها جلالة محمد الخامس ملك المغرب ، وفخامة الرئيس الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية من اجل التغلب على تصلب الحكومة الفرنسية ، ومن اجل وضع حد للحرب القائمة بالجزائر

ان جبهة التحرير الوطني الجزائرية تسجل أن بلاغ رئيسي الدولتين الجليلين يؤكد مشروعية الكفاح الذي تقوده جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني من اجل استقلال الوطن واسترجاع سيادته

ولهذا فان جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي هي على استعداد للتفاوض ، كما انها مستعدة للكفاح مقتنعة مثل جلالة محمد الخامس وفخامة الرئيس بورقيبة بان فتح مفاوضات رسمية صادقة على اساس الاستقلال ، ستضع حدا لاراقة الدماء وللتخريبات الناجمة عن حرب استعمارية .

وعلى هذا الاساس فان جبهة التحرير الوطني الجزائرية تامل ان يجد اقتراح رئيسي الدولتين لدى الحكومة الفرنسية ، نفس التقدير الذي وجده عند جبهة التحرير الوطني التي تعتبر هذا الاقتراح كفيلا بارجاع السلم بين فرنسا والجزائر .

[1]:جريدة المجاهد: العدد 13، المصدر السابق، ص ص 14 15.

الملحق 06: قرارات مؤتمر طنجة[1].

7. 05. 1958

هذه المقررات سطرت مصير المغرب العربي

قرار حول حرب استقلال الجزائر

تصريح حول الاتفاقية التي عقدتها بعض الدول الغربية فرنسا لمهاجمة حرب الجزائر

قرار حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي

قرار حول توحيد المغرب العربي

ازمـــــة دائـــــمة

[1]: جريدة المجاهد: العدد 23، بتاريخ 07 ماي 1957، ص 14.

الملحق 07: جلالة الملك محمد الخامس في لقاء مع الأخوين كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف، يؤكد فيه على تضامن المغرب المطلق ملكا وحكومة وشعبا مع الجزائر[1].

الثورة بين الشعب والشعب

المجاهد

لسان المركزية لجبهة التحرير الوطني الجزائري

الاثنين ٢٥ ذو القعدة ١٣٧٨ – ١٩٥٩/٦/١ العدد ٤٣ الثمن ٤٠ م – ف

في الجزائر

منعرج « المفاهمات » بعد مناورة « الانتصار »

[1]: جريدة المجاهد العدد 43، المصدر السابق، ص 01.

الملحق 08: نموذج من خطاب الملك محمد الخامس بمناسبة يوم الجزائر[1].

العلم

جلالة الملك يلقي خطابا بمناسبة يوم الجزائر

الملك محمد الخامس يلقي خطابا بمناسبة يوم الجزائر.

المصدر: جريدة العلم، العدد2959، 1958/04/11.

نموذج من خطابات الملك محمد الخامس (خطاب بمناسبة يوم الجزائر بالرباط بتاريخ 01 أبريل 1958.

المصدر: محمد الخامس ملك المغرب، ج3، المصدر السابق، ص ص166-167.

[1]: رفيق تلي: المرجع السابق، ص 276.

الملحق 09: خريطة تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق[1].

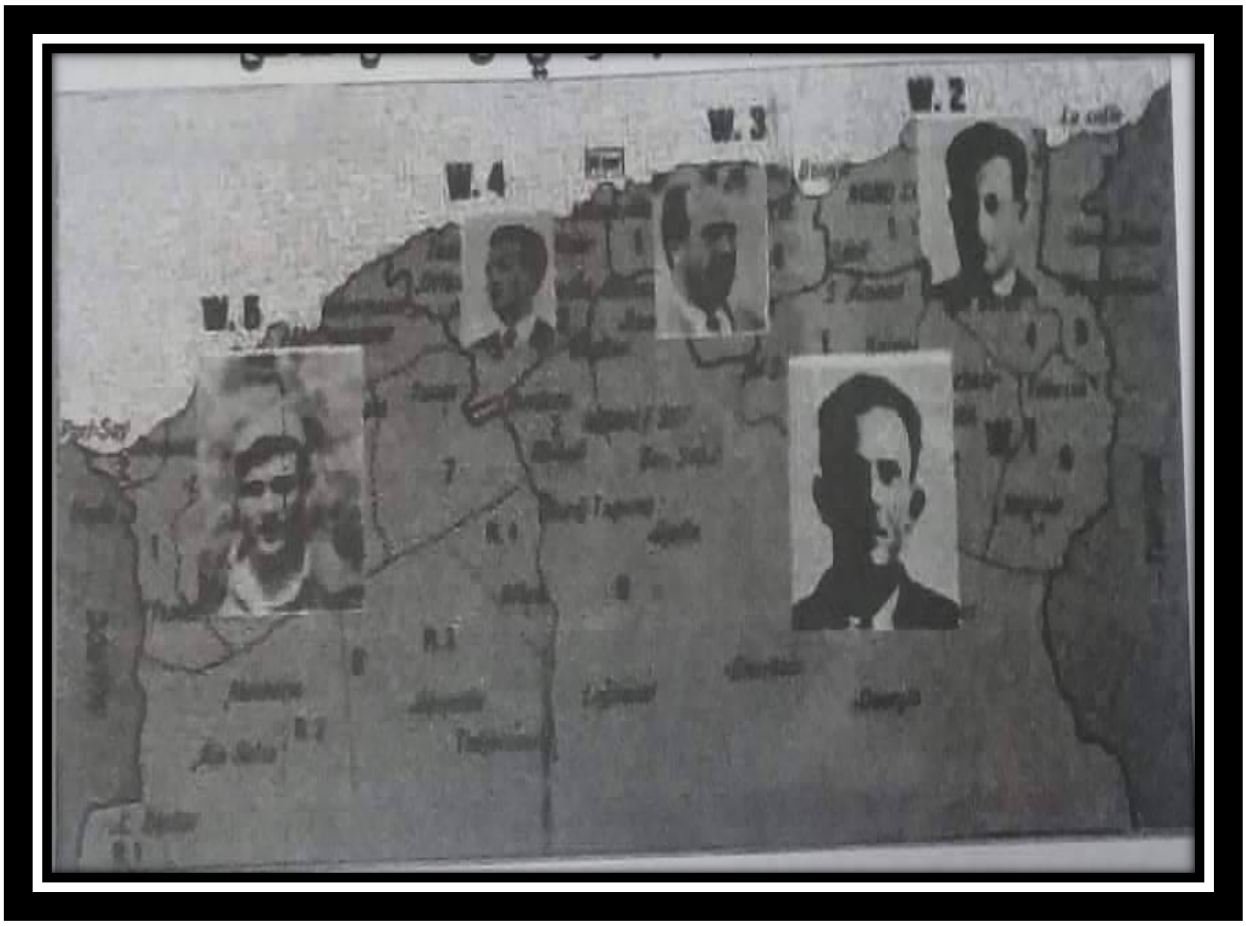

[1]: عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962م، ط2، دار الثقافة، الجزائر، 2013، ص 27.

البيبليوغرافية

المصادر والمراجع.

1. المصادر:

أ. باللغة العربية:

- أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، تر: العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، لبنان، د ت.
- أصراف روبير: محمد الخامس واليهود المغاربة، تر: علي الوقلي ومحمد كازيم، ط1، الرباط، المغرب، 1997.
- بالي لحسن: ملحمة اليخت دينا القصة كاملة لواحدة من عمليات إمداد الثورة التحريرية بالسلاح، تر: عبد المجيد بوجلة، منشورات تالة، الجزائر، 2013.
- الحسن الثاني: ذاكرة الملك، د ط، شركة السعودية للأبحاث والنشر، السعودية، دت.
- رضا مالك: الجزائر في ايفيان تاريخ المفوضات السرية 1956-1962، د ط، تر: غصوب فارس، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2003.
- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، بيروت، لبنان، 1982.
- عبد الرحمان بن زيدان: الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، د ط، المطبعة الاقتصادية، الرباط، المغرب، 1937.
- علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، دار أمي رقراق للطباعة، الرباط، المغرب، 2010.
- علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1945-1962م، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت.
- فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1948، ص ص 276 277.

- محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، د ط، تر: العربي بونيون، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 204.
- محمد حربي: الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983.
- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، د ط، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- مراد صديقي: الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين، تر: أحمد الحاج، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، الجزائر، 1986.
- موريس بوتان: الحسن الثاني- ديغول- بن بركة—ما أعرفه عنهم، تر: رشيد برهونس، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2014.

ب. المصادر باللغة الفرنسية:

Belahsen Babi : Les barrages électrifiés lignes challes et morice, Tlemcen, avril 2012

jeunes .Mohamed Mahri : Les archives de la révolution Algérienne, Ed Afrique, Paris, 1981

2. المراجع:

أ. باللغة العربية:

- أحمد اسماعيل راشد: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب- موريتانيا)، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2004.

البيبليوغرافية:

- اسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962م، د ط، دار هومة، الجزائر، 2012.
- بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986.
- بسام العسلي: حيش التحرير الوطني الجزائري، د ط، دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، دار الرائد، الجزائر، 2010.
- بشير سعدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، ج2، دار مدني للطباعة والنشر، المغرب، 2013.
- تركي ضاهر: أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد المصادر، ط2، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 120 121.
- جبران لعرج: الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمغرب الأقصى 1954- 1962، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، د ت.
- جلال يحيى: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، د ط، دار القومية، باريس، فرنسا، 1966.
- جمال قندل: اشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1962،ج1، د ط، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013
- جمال قندل: خط موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957-1962، طبعة خاصة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.
- جمال قندل: خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

البيبليوغرافية:

- حفظ الله بوبكر: التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية 1954-1962م، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.
- زهير احدادن: المقتصر في تاريخ الثورة الجزائرية، 1954-1962م، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 24.
- سعيدي وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- سمر رحيم الخزاعي: حزب الشورى والاستقلال المغربي وموقفه من القضايا الداخلية 1946-1960م، جامعة المستنصرية، د ت.
- صالح لميش: الدعم السوري للثورة الجزائرية، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- طاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2014.
- عبد الله الجراري: من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا، ج2 الأعلام، د ت.
- عبد الله بلعزيز وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1948-1958م، ط1،مركز الدراسات العربية، بيروت، لبنان، 1992.
- عبد الله مقلاتي وصالح لميش: المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، ج1، د ط، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت.
- عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962م، ط2، دار الثقافة، الجزائر، 2013.
- عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

البيبليوغرافية:

- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، ج2، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- عبد الله مقلاتي: نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى 1954-1962، د ط، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.
- الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائري 1954-1962، د ط، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 279.
- فاروق عطية: سي محمد خطاب الفرقاني المبشر ببناء المغرب العربي، تر: جناح مسعود، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016
- فؤاد دياب: المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر، د ط، الدار القومية للطباعة، القاهرة، دت.
- فؤاد مصطفى: محمد الخامس وكفاح المغرب العربي، د ط، دار القومية، القاهرة، مصر، د ت.
- لزهر بديدة: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط1، دار السيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 255 256.
- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م، ج2، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.
- محمد صالح الصديق: أعلام من المغرب العربي، ج2، ط2، موفم للنشر، الجزائر.
- محمد لحسن اوزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير في الجزائر 1956-1962، د ط، دار هومة، الجزائر، 2005.
- محمد ودوع: مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1958-1962م، ج2، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- مريم الصغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1954-1962م، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1955-1962م، د ط، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية وتقييمية، د ط، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- مناصرية يوسف: دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

3. الجرائد:

- جريد المجاهد: العدد 34، بتاريخ 24 ديسمبر 1958م.
- جريد المجاهد: العدد 43 بتاريخ 01 جوان 1959م.
- جريدة المجاهد: العدد 100، بتاريخ 17 جويلية 1961م.
- جريدة المجاهد: العدد 109، بتاريخ 27 نوفمبر 1961م.
- جريدة المجاهد: العدد 13 بتاريخ 01 ديسمبر 1957.
- جريدة المجاهد: العدد 20 بتاريخ 15 مارس 1958، ص 07.
- جريدة المجاهد: العدد 23، بتاريخ 07 ماي 1957.
- جريدة المجاهد: العدد 85، بتاريخ 19 ديسمبر 1960م.

4. المجلات والدوريات:

- بشير سعيدوني: الدعم العربي للثورة الجزائرية في هيئة الأمم، مجلة معارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 08، الجزائر، 2016.
- رفيق تلي: الدبلوماسية المغربية في خدمة الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة كان التاريخية، العدد 25، 2017.
- سامية قوبي: الخطوط المكهربة (شال موريس)، مجلة الجيش، العدد 472، المتحف المركزي للجيش، الجزائر، نوفمبر 2002.

- طاهر جبلي: القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني على الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة كان التاريخية، العدد 25، 2014.
- طاهر جبلي: تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 08
- عائشة مرجع: الدعم العربي للثورة التحريرية 1954-1962م الجانب الصحي نموذجا، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، 2017.
- عبد الله مقلاتي: جهود التضامن الشعبي والعربي المغربي ودورهما في توفير الدعم السياسي للثورة الجزائرية، مجلة رفوف، المجلد السابع، العدد 03، المسيلة، الجزائر، سبتمبر 2019، ص 115.
- لهلالي سلوى ولهلالي أسعد: الدعم السياسي والدبلوماسي المغربي للثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد العاشر، العدد 03، جامعة سطيف2، الجزائر، 2019.
- محمد السعيد القاصري: دور الخطوط البرية والبحرية والموانئ والشواطئ المغربية في عملية عبور الأسلحة لصالح الثورة الجزائرية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 22، المسيلة، 2017.
- مناصرية يوسف: تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية 1956-1962، مجلة عصور، العدد 6-7، مخبر البحث التاريخي، وهران، 2005، ص 49.

5. الرسائل الجامعية:

- أسماء رزقي: دعم المغرب الأقصى للثورة الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010.

- إيمان دهشار ومروة فار: دعم المغرب الأقصى للثورة الجزائرية1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018/2017.
- رفيق تلي: محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة مقدمة لشاهدة الدكتوراه (ل.م.د) في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: د. الطاهر جبلي، جامعة تلمسان، 2016/2015.
- رندة عشاشة: مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي والقضية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، إش: أ.د. عبد الله مقلاتي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018.
- السبتي غيلاني: علاقة جبهة التحرير الوطني بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إش: د. يوسف مناصرية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.
- طاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية 1954-1962م، رسالة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010م، ص 130.
- عبد المجيد بوجلة: الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2008/2007.
- قيقان نور الهدى وبن عثمان عفاف: محمد الخامس والثورة الجزائرية 1954-1962م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016
- محمد يعيش: المهاجرون الجزائريون في المغرب الأقصى ودورهم في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1830-1962، مذكرة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010/2009.

- موسى لوصيف: الإعلام المغربي والثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في علوم التاريخ، إش: د. صالح لميش، جامعة أدرار، الجزائر، 2017/2016.
- نوال علوي: مؤتمر طنجة وآثاره على العلاقات الجزائرية المغاربية 1959-1962، مذكرة تخرج شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

6. الملتقيات والندوات:

- حنيفي هلايلي: المغرب والثورة الجزائرية 1954-1962م، دعم وتضامن، ندوة فكرية جلالة المغفور له محمد الخامس كفاح من أجل الاستقلال ودعم حركة التحرر الإفريقية، 14-15 نوفمبر 2005، الرباط، المغرب.

7. الموسوعات:

- عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للبحوث والنشر، بيروت، لبنان، 1980.
- عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج6، د ط، دار الهدى، لبنان، د ت.
- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج3، د ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، د ت.

8. المحاضرات:

- جبران لعرج: دور المغرب في دعم النشاط الاجتماعي للثورة الجزائرية، جامعة سعيدة.

الملخص:

1- باللغة العربية:

يعتبر محمد الخامس من أبرز الشخصيات التي ساندت الثورة الجزائرية، وكان داعما لها في العديد من المحطات التاريخية، وذلك من خلال الأشكال المختلفة من الدعم سواء على الصعيد العسكري أو الصعيد السياسي أو الدبلوماسي أو الاجتماعي، كما نتج عن هذا الدعم انعكاسات على الثورة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: محمد الخامس، الدعم، الثورة الجزائرية، الاستعمار الفرنسي.

2- باللغة الفرنسية:

Mohammed 5 (cinq) est une figure emblématique célèbre qui trop soutenu la révolution Algérienne à travers plusieurs stations historique, et sous différentes formes et niveaux soit politique, diplomatique militaire et social avait un reflet direct sur la révolution Algérienne.

Mots clés : Mohammed 5, un soutien, La révolution Algérienne, La colonisation Française.